

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



الموضوع:

دور التشخيص المالي في تحسين إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: مطاحن الغزال - بسكرة -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

د. كحول صورية

من إعداد الطالبين :

- عبد الله أشواق

- كلاوة عبد الله

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ التعليم العالي	- تومي ميلود
بسكرة	مقرا	- أستاذ محاضر أ	- كحول صورية
بسكرة	مناقشا	- أستاذ محاضر أ	- بروبة الهام

الموسم الجامعي: 2021-2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



الموضوع:

دور التشخيص المالي في تحسين إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة: مطاحن الغزال - بسكرة -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبين :

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

د. كحول صورية

- عبد الله أشواق

- كلاوة عبد الله

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ التعليم العالي	- تومي ميلود
بسكرة	مقرا	- أستاذ محاضر أ	- كحول صورية
بسكرة	مناقشا	- أستاذ محاضر أ	- بروبة الهام

الموسم الجامعي: 2021-2022

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

شكر و عرفان

نحمد الله وأشكره إذ أنعم علينا بنعمته وأكرمنا بفضله وعطائه بأن وفقنا وأمدنا بالقوة وألهمني هبة الصبر بإنجاز هذا العمل المتواضع. نتمنى أن يكون منارة في درب طلب العلم والمعرفة وأتمنى أن يواصل مسيرته غيرنا بإذن الله.

نتقدم بالشكر والامتنان والتقدير لأستاذتي المشرفة "كحول صورية" التي أفادتنا وكانت لنا خير موجهة وناصحة.

كما نتوجه بخالص الشكر إلى جميع أساتذة علوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير الذين ساعدونا بتوجيه والإرشاد.

ولا أنسى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة وتقييم هذا العمل.

وأخيرا لا ننسى أن نقدم تشكراتنا لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة، وأرجو من الله أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم.

الإهداء

جميل أن يجني المرء ثمار كده وتعبه...

والأجمل أن يهديها عن طيبة الخاطر لغيره..

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهما عز وجل

" وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

إلى التي طالما رافقتني بدعاءها وكانت تفرح كثيرا وأنا أحقق أحلامها، روح قلبي ونور فؤادي

أمي الغالية

إلى الغاليات الحبيبات أحواتي ، وأولادهن.

إلى صديقاتي العزيزات

إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع

إلى كل من يسعده تقدمي ونجاحي

إلى كل الذين أحبهم ويحبونني

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التشخيص المالي في تحسين إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الإقتصادية و كيفية الإستفادة منه في تحسين إتخاذ القرارات المالية، حيث تم التركيز على التشخيص المالي و القرارات المالية انطلاقا من تحليل القوائم المالية، و محاولة معرفة دور و مساهمة كل من أساليب و أدوات التشخيص المالي في تحسين إتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الإقتصادية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن لعملية التشخيص المالي دور كبير و مهم في تحسين إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الإقتصادية، ولتحقيق أهداف الدراسة و تجسيدها على أرض الواقع تم اختيار مؤسسة مطاحن الغزال -بسكرة- كمحل للدراسة.

الكلمات المفتاحية:

التشخيص، التشخيص المالي، إتخاذ القرارات المالية، تحليل القوائم المالية.

Abstract:

This study aims to shed the lights for the role of financial diagnosis in improving financial decision-making in the economic institution and how to benefit from it in order to improve financial decision-making. And financial diagnostic tools to improve financial decision-making in the economic institution.

The study shows that the process of financial diagnosis plays a significant and important role in improving financial decision-making in economic institutions.

Keywords:

Diagnosis, Financial Diagnosis, Financial Decision-Making, Analysis of Financial Statements.

-	اهداء وشكر
-	ملخص الدراسة
-	فهرس المحتويات
-	قائمة الجداول
-	قائمة الاشكال
أ-ج	مقدمة
	تمهيد
57-6	الفصل الأول :الاطار النظري للتشخيص المالي و القرارات المالية
8	المبحث الأول: أساسيات التشخيص المالي
8	المطلب الأول: مفهوم و أهمية و أهداف التشخيص المالي
10	المطلب الثاني: مقاييس و خطوات و مقومات التشخيص المالي
13	المطلب الثالث: طرق و أدوات التشخيص المالي و نتائجه
16	المطلب الرابع: القوائم المالية المستخدمة في التشخيص المالي
31	المبحث الثاني: عمليات إتخاذ القرارات المالية
31	المطلب الأول: ماهية إتخاذ القرارات
33	المطلب الثاني: مراحل إتخاذ القرارات والعوامل المؤثرة عليها
35	المطلب الثالث : إتخاذ القرارات المالية
37	المطلب الرابع : انواع القرارات المالية
44	المبحث الثالث :التشخيص المالي كأسلوب لتحسين إتخاذ القرارات المالية
44	المطلب الأول: دور مؤشرات التوازن المالي في إتخاذ القرارات المالية
94	المطلب الثاني: دور النسب المالية في إتخاذ القرارات المالية
52	المطلب الثالث : استخدام حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة في إتخاذ القرارات المالية
95-58	الفصل الثاني : التشخيص المالي و تحسين إتخاذ القرارات المالية بمؤسسة مطاحن الغزال
59	المبحث الاول:التعريف بالمؤسسة مطاحن الغزال
59	المطلب الاول: نظرة عامة عن المؤسسة
59	المطلب الثاني: تقسيم مؤسسة مطاحن الغزال

فهرس المحتويات

62	المطلب الثالث:مراحل الانتاج
	المطلب الرابع:واقع التشخيص المالي و القرارات المالية في مطاحن الغزال
63	المبحث الثاني التشخيص المالي لمؤسسة مطاحن الغزال باستخدام الادوات المالية
63	المطلب الاول:التشخيص المالي لمؤسسة مطاحن الغزال باستخدام مؤشرات التوازن المالي
75	المطلب الثاني:التشخيص المالي لمؤسسة مطاحن الغزال باستخدام النسب المالية
79	المطلب الثالث:التشخيص المالي لمؤسسة مطاحن الغزال باستخدام حساب النتائج و جدول التدفقات النقدية
90	المطلب الرابع:استخدام التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مطاحن الغزال
95	خلاصة الفصل
98-96	خاتمة
103-99	المراجع
104	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
18	الجدول رقم (1): الميزانية المالية المختصرة
27	الجدول رقم (2): القسم الأول من جدول التمويل "تمويل متوسط وطويل الأجل
29	الجدول رقم (3): القسم الثاني من جدول التمويل (التمويل القصير الاجل)
45	الجدول رقم (4): تمثيل عناصر الميزانية الوظيفية
50	الجدول رقم (5): نسب النشاط
51	الجدول رقم (6): نسب التمويل
52	الجدول رقم (7): نسب الربحية
53	الجدول رقم (8): نسب المردودية
54	الجدول رقم (9): النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية بهدف تقييم جودة الربحية
54	الجدول رقم (10): النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية بهدف قياس جودة السيولة
55	الجدول رقم (11): النسب المشتقة من قائمة التدفقات بهدف تقييم سياسات التمويل
64	الجدول رقم (12): جدول الميزانية المالية 2017 أصول
65	الجدول رقم (13): جدول الميزانية المالية 2017 خصوم
66	الجدول رقم (14): جدول الميزانية المالية 2018 أصول
67	الجدول رقم (15): جدول الميزانية المالية 2018 خصوم
68	الجدول رقم (16): جدول الميزانية المالية 2019 أصول
69	الجدول رقم (17): جدول الميزانية المالية 2019 خصوم
70	الجدول رقم (18): الميزانية المالية المختصرة جانب الاصول
70	الجدول رقم (19): الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم
71	الجدول رقم (20): الميزانية الوظيفية للأصول للفترة 2017-2018-2019
72	الجدول رقم 21 : الميزانية الوظيفية للخصوم للفترة 2017 / 2018 / 2019
73	جدول رقم 22 : رأس المال العامل الصافي الإجمالي: ويرمز له ب (FRNG)

قائمة الجداول

74	جدول رقم 23 : الاحتياج في رأس المال العامل: ويرمز له ب (BFRNG)
75	جدول رقم 24: الخزينة TN
75	الجدول رقم 25: نسب السيولة
77	جدول رقم 26: تغير نسب النشاط
78	جدول رقم 27: نسب التمويل (الهيكل المالي)
79	جدول رقم 28: حساب النتائج حسب الطبيعة لسنة 2017 / 2018 / 2019
81	جدول رقم 29: نسب ربحية المبيعات
82	جدول رقم 30 : نسب المردودية
83	جدول رقم 31 : جدول التدفقات النقدية لسنة (2017 ، 2018 ، 2019)
84	الجدول رقم 32: تدفقات الخزينة المختصرة
86	الجدول رقم 33: مؤشر النقدية التشغيلية
86	الجدول رقم 34: نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات
87	الجدول رقم 35: نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي
87	الجدول رقم 36: نسبة النشاط التشغيلي
88	الجدول رقم 36: نسبة النشاط التشغيلي
88	جدول رقم 38: نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التمويلية
89	جدول رقم 39 : نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات
89	جدول رقم 40: نسبة التوزيعات النقدية

قائمة الاشكال

الصفحة	الشكل
12	الشكل رقم (1): خطوات التشخيص المالي
15	الشكل رقم (2): أدوات التشخيص المالي
24	الشكل رقم (3): التدفقات النقدية الداخلة والخارجة مصنفة على أساس الأنشطة
39	الشكل رقم (4): العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الاستثماري
60	الشكل رقم (5): الهيكل التنظيمي للمؤسسة
73	الشكل رقم (6): التمثيل البياني لرأس المال العامل الصافي خلال الفترة 2017-2018-2019
74	الشكل رقم (7): التمثيل البياني للإحتياج رأس المال العامل خلال الفترة 2017-2018-2019
75	الشكل رقم (8): التمثيل البياني للخزينة TN خلال الفترة 2017-2018-2019
76	الشكل رقم (9): التمثيل البياني للتغيير في نسب السيولة خلال الفترة 2017-2018-2019
77	الشكل رقم (10): التمثيل البياني لتغيير نسب النشاط خلال الفترة 2017-2018-2019
78	الشكل رقم (11): التمثيل البياني لتغيير نسب الهيكل المالي خلال الفترة 2017-2018-2019
81	الشكل رقم (12): التمثيل البياني لتغيير نسب ربحية المبيعات خلال الفترة 2017-2018-2019
83	الشكل رقم (13): التمثيل البياني لتغيير نسب ربحية المردودية خلال الفترة 2017-2018-2019
85	الشكل رقم (14): التمثيل البياني لتغييرات تدفقات الخزينة خلال الفترة 2017-2018-2019

105	الملحق رقم 1: الميزانية المالية المفصلة الأصول
106	الملحق رقم 2: الميزانية المالية المفصلة الخصوم
107	الملحق رقم 3: الميزانية المالية المفصلة الأصول
108	الملحق رقم 4: الميزانية المالية المفصلة الخصوم
109	الملحق رقم 5: الميزانية المالية المفصلة الأصول
110	الملحق رقم 6: الميزانية المالية المفصلة الخصوم
111	ملحق رقم 7: جدول حسابات النتائج
112	ملحق رقم 8: جدول حسابات النتائج
113	ملحق رقم 9: جدول حسابات النتائج
114	ملحق رقم 10: قائمة التدفقات النقدية 2017
115	ملحق رقم 11: قائمة التدفقات النقدية 2018
116	ملحق رقم 12: قائمة التدفقات النقدية 2019

مقدمة

إن الأزمات الاقتصادية الكبرى حول التاريخ وخاصة أزمة مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي غيرت من أساليب و تقنيات التسيير في المؤسسات الاقتصادية ، حيث أن هذه الأخيرة تكمن في بيئة مرنة متغيرة باستمرار و التي أرغمتها على المرور بتحديات كبيرة متعلقة بديمومتها و إستمرارها، ففوة الدول في عصرنا هذا تتمركز في اقتصاد الدولة عامة فلهذا نجد أي دولة مهما كانت سلطتها فإن أهم أهدافها تحقيق القوة الاقتصادية و الحجر الأساس لهذا الهدف هو المؤسسات و خاصة منها الاقتصادية.

ومن منطلق أنها عرضة لمختلف الصعوبات و العقبات بشكل مستمر و بهدف التصدي لهذه الصعوبات التي تعرقل نشاط و نمو و استمرارية المؤسسة الاقتصادية نجد التشخيص المالي الذي أصبح عملية هامة من مهام الإدارة المالية و ضروري للتخطيط المالي السليم، و للوقوف على حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة و إتخاذ القرارات الرشيدة السليمة ، و بطبيعة الحال ينتج من عملية التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية إتخاذ قرارات مالية إذ تعتبر هذه الأخيرة جوهر العملية الإدارية، ولكن في وقتنا هذا تشهد كما هائلا من التعقيدات و الصعوبات خاصة في عصر تزايدت فيه المنافسة و حالات عدم التأكد، فإن القرارات المالية في مجال التمويل أو الإستثمار للمؤسسة الاقتصادية تعد من العمليات المهمة في المؤسسة والوظيفة الأساسية لها، فمقدار النجاح الذي تحققه المؤسسة متوقف على مدى قدرة وكفاءة متخذ القرار وفهمه للقرارات المالية وطرق إتخاذها، وهنا يأتي دور التشخيص المالي فالمقرر لا يستطيع إتخاذ أي قرار مالي قبل إجراء دراسة شاملة للقوائم المالية وتحليلها وهذا بالاستعانة بأدوات التشخيص المالي لتحديد الوضعية المالية للمؤسسة فهو عبارة عن أداة جيدة في تشخيص المشكلات المالية التي تواجه المؤسسة الاقتصادية.

إشكالية البحث:

و بناء على ما سبق فقد حاولنا صياغة الإشكالية الرئيسية لموضوعنا كما يلي:

"ما هو دور التشخيص المالي في تحسين إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية"

وانطلاقا من هذه الإشكالية تتفرع الأسئلة الفرعية التالية:

ماهي علاقة التشخيص المالي بعملية إتخاذ القرارات المالية؟

ماهي الأساليب التي تعتمد عليها المؤسسة مطاحن الغزاة في إتخاذها لقراراتها؟

هل تستخدم مؤسسة مطاحن الغزاة التشخيص المالي في تحسين إتخاذ قراراتها المالية؟

فرضيات البحث :

يعتمد موضوع البحث على مجموعة من الفرضيات التالية:

توجد علاقة إيجابية بين التشخيص المالي و عملية إتخاذ القرارات المالية .

تعتمد المؤسسة مطاحن الغزاة في إتخاذ لقراراتها على تشخيص القوائم المالية.

تستخدم المؤسسة مطاحن الغزالة محل الدراسة التشخيص المالي كأداة تساهم في تحسين إتخاذ قراراتها المالية.

أهمية الموضوع :

يستمد هذا الموضوع أهميته من الحاجة الماسة لمعرفة مايلي:

__الدور الهام الذي يلعبه التشخيص المالي في جمع البيانات و معالجتها و الحصول على مخرجات تساعد على إتخاذ القرارات المالية

__أهمية إتخاذ القرارات المالية بالنسبة المؤسسة الإقتصادية

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع بناء على عدة أسباب منها:

- الميول الشخصي للموضوع.

- الموضوع يدخل في صميم التسيير المالي .

- محاولة التعمق في أبعاد الموضوع والتطرق إلى أهميته في الواقع العملي.

أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف البحث في مجموعة النقاط التالية:

- محاولة إبراز الدور الذي يقوم به التشخيص المالي في تحسين إتخاذ القرارات المالية.

- المساهمة في إخراج البحث العلمي من المحيط الداخلي للجامعة إلى الميدان العملي.

- إظهار أهمية التشخيص المالي كأداة تسمح وتساعد على تحسين إتخاذ القرارات المالية.

- التعرف على الأدوات المالية المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة المدروسة .

المنهجية المستخدمة في البحث:

بهدف الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة عن الإشكالية المعتمدة، واختبار صحة الفرضيات، تعتمد الدراسة بصورة أساسية على المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكن من وصف وتحليل الجوانب النظرية للموضوع بغرض التعرف على التشخيص المالي ودوره في عملية إتخاذ القرارات المالية ، ومنهج دراسة حالة الذي يمكن من التعمق وفهم مختلف جوانب الموضوع وكشف أبعاده من خلال الزيارات الميدانية للمؤسسة محل الدراسة، إضافة إلى الملاحظة والمقابلات مع دراسة وتحليل مختلف الوثائق والبيانات والمعطيات الفعلية.

هيكل الدراسة:

للإحاطة بمختلف حيثيات الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة عن الإشكالية المطروحة، ولترتيب مختلف المعارف تم تقسيم البحث إلى فصلين متكاملين فيما بينهما، حيث أن الفصل الأول المعنون ب: "الإطار النظري للتشخيص المالي و القرارات المالية"،

تطرقنا فيه إلى ثلاث مباحث رئيسية فتناولنا في المبحث الأول مفهوم و أهمية و أهداف التشخيص المالي والقوائم المستخدمة و حاولنا الإلمام بمختلف جوانبه ، أما في المبحث الثاني تناولنا عمليات اتخاذ القرارات المالية حيث تطرقنا فيه إلى اتخاذ القرارات ومراحلها وكذا اتخاذ القرارات المالية كما تم التركيز على قرارات الاستثمار وقرارات التمويل وتوزيع الأرباح باعتبارها من أهم القرارات بالمؤسسة الاقتصادية، ، أما في المبحث الثاني تناولنا مساهمة التشخيص المالي كأسلوب لتحسين إتخاذ القرارات المالية، حيث ركز على الربط بين أدوات التشخيص المالي انطلاقا من النسب المالية والمؤشرات المالية وكذا التحليل بواسطة جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة، وتم الإحاطة بمختلف جوانبها ودورها في تحسين إتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية.

أما الفصل الثالث الذي جاء تحت عنوان: التشخيص المالي و تحسين إتخاذ القرارات المالية بمؤسسة مطاحن الغزال-بسكرة- فمن خلاله تم التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، حيث تطرقنا إلى واقع التشخيص المالي بالمؤسسة محل الدراسة ومختلف الوثائق المساعدة على تطبيقها، وكذا واقع تحسين إتخاذ القرارات بالمؤسسة محل الدراسة، بالإضافة إلى محاولة استخدام الأدوات المالية في تحسين إتخاذ القرارات المالية بمؤسسة مطاحن الغزال -بسكرة-.

وفي الأخير خاتمة: تضمنت إجابة مختصرة عن الإشكالية المعتمدة واختبار الفرضيات وعرض أهم النتائج والتوصيات بالإضافة إلى الاقتراحات المتوصل إليها.

الدراسات السابقة:

بهدف إستكمال الجانب النظري و تدعيما لمحتوى دراستنا و فرضياتها قمنا بالإطلاع على بعض الدراسات السابقة منها ما يلي:

1- سدي حليلة السعدية، مساهمة المعلومات المحاسبية في التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مديرية التوزيع للكهرباء و الغاز، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، تناولت هذه الدراسة إشكالية "ماهو دور ومصداقية المعلومات المحاسبية في نجاح التشخيص المالي لإبراز الوضعية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية؟" وركزت على محاولة إبراز أهمية المعلومات المحاسبية في تحسين التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن للمعلومات بشكل عام وللمعلومات المحاسبية بشكل خاص ثروة هامة، إذ أن التحكم والاستغلال الكفاء و الفعال لهذا المورد يحقق أرباحا ونجاحا للمؤسسة ويضمن لها البقاء والنمو والاستمرارية، يعمل نظام المعلومات المحاسبية على إنتاج القوائم المالية المتضمنة للمعلومات المحاسبية التي تساهم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بهدف تحسين الأداء المالي من خلال التشخيص المالي.

2- كحول صورية، دور المحاسبة المالية في تحسين إتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، تناولت هذه الدراسة إشكالية " ما هو دور المحاسبة المالية في تحسين إتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية؟" وركزت على محاولة إبراز دور المحاسبة المالية في تحسين إتخاذ القرارات وتجسيدها على ارض الواقع من خلال مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة- ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن مخرجات المحاسبة المالية تساهم في تحسين إتخاذ القرارات

وذلك من خلال القوائم المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية حيث أن تحليل القوائم المالية يساهم في تشخيص الوضعية المالية لمتخذ القرار، كما أن للمعلومات المحاسبية الدور الكبير في تحسين اتخاذ القرارات خاصة إذا توفرت بها مجموعة من الخصائص.

3-سميحة بوحفص، أثر خصائص المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، تناولت هذه الدراسة إشكالية "هل لخصائص المعلومات المحاسبية أثر في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟" وركزت على محاولة إبراز أثر خصائص المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال الإستخدام الأمثل للمعلومات المتوفرة وخاصة المحاسبية.

الفصل الاول

الاطار النظري للتشخيص المالي والقرارات المالية

تمهيد:

يعتبر التشخيص المالي الأداة التي يستطيع المسير من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة ، وذلك من خلال جمع المعلومات الكافية والدراسة الجيدة للقوائم المالية ومعرفة مدلولها والتي تتضمن كم هائل من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والحالية، ويتم تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات بتحديد نقاط القوة والعمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة، وتحديد نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها، و بالتالي اتخاذ الإجراءات والقرارات الرشيدة والعقلانية في الوقت المناسب.

وستتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات حول التشخيص المالي.

المبحث الثاني: اتخاذ القرارات المالية.

المبحث الثالث: التشخيص المالي كأسلوب لتحسين إتخاذ القرارات المالية

المبحث الأول: اساسيات التشخيص المالي

يعتبر التشخيص المالي مجال هام من مجالات الإدارة المالية و هو مجموعة من الطرق و الوسائل المستعملة من اجل الوصول إلى تشخيص كامل و إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة لفترة معينة و يهدف لتوضيح حقيقة الحاضر والماضي المالي للمؤسسة والكشف عن نواحي القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة لها.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية وأهداف التشخيص المالي**الفرع الأول: مفهوم التشخيص المالي**

قبل التطرق إلى مفهوم التشخيص المالي يجب أن نعرّج أولاً على مفهوم التشخيص الذي يعتبر كلمة إغريقية الأصل حيث استعمل هذا الاسم لأول مرة في ميدان الطب، وقد كان يقصد به الكفاءة في تشخيص أو حالة المرضى، ومع مرور الوقت أصبح يستعمل في العديد من الميادين خاصة ميدان تسيير المؤسسات.

ويعرف التشخيص على انه "حلقة وصل بين المؤسسة والسوق بتشخيصها لمحيطها الداخلي والخارجي ومعرفة الفرص والتهديدات وهذا يكون بمعرفة نقاط القوة والضعف داخلها، وهدف التشخيص في الأصل يكمن في التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة من أجل محاولة تجنب نقاط الضعف واستغلال نقاط القوة بأكبر قدر ممكن". (زهواني، وصيف، و سمير، 2017، صفحة 250)

أما التشخيص المالي فيعرف بأنه:

"هو عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، وذلك من أجل استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية." (البرز، 2016، صفحة 368)

ويعرف أيضا "هو مجموعة الأدوات المستخدمة لتقييم المركز المالي والأداء المالي للشركة، مجمعة في مجموعة من الأساليب التي أطلقنا عليها اسم التحليل المالي". (BOUGAHAM, 2014/2015 , p. 15)

كما يعرف بأنه "يقوم بفحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو عدة دورات متعددة من نشاطها ، وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مدلولتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكميات التي هي عليها ، مما يساعدها على إكتشاف نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة".

(قربة، التشخيص المالي والاقتصادي ودوره في بناء الاهداف في مؤسسة مطاحن الاغواط، 2005)

ومما سبق نستنتج أن التشخيص المالي هو فرع من الفروع المالية للمؤسسة يقوم بتحليل وضع المؤسسة وهذا بإستعمال مؤشرات ونسب مالية وهذا لتحديد نقاط القوة والضعف والبحث في أسبابها من أجل الوصول إلى حلول تناسب ووضع المؤسسة، ففي الحالة الجيدة تكون إجراءات تهدف الحفاظ على الاستقرار والتحسين أما في الحالة السيئة تهدف إلى الخروج من الوضعية والتخلص

من أسباب الاختلال ،حيث أنه ينطلق من أهداف الوظيفة المالية وهذا بدراسة الميزانية وتحليلها ودراسة جدول النتائج وتحليله ،كما يمكن التعرف على حجم التدفقات المالية ونشاطها من خلال دورة الإستغلال ،وهذا بالإعتماد على معلومات ليست محاسبية فحسب بل مالية و اقتصادية النشاط وحتى تكون عملية التشخيص فعالة يجب الإعتماد على الوثائق المالية لعدة سنوات لضمان التوازن المالي والاستقلالية والمردودية.

الفرع الثاني: أهمية التشخيص المالي.

و نبرز أهمية التشخيص المالي في المؤسسة أكثر في ما يلي نجد: (لحسن، 2015/2014، صفحة 11)

- تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة.
 - تحديد المركز المالي ودرجة الاستقلالية للمؤسسة بالنسبة لغير الممولين.
 - تحديد مدى تطور أو تحسن الوضعية المالية ومدى إمكانية تسديد الديون.
 - تحديد نسبة الكفاءة في استعمال الموارد المالية للمؤسسة اعتمادا على مفهوم المردودية.
 - تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع المؤسسات من نفس القطاع والحجم في الاقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها.
- كما تتمثل أهمية التشخيص المالي في: (عقل، 2022)

- يساعد في تحليل القدرات والإمكانات الحقيقية للشركة وبالتالي تقييم الأداء الإداري والمالي وهو ما يؤدي إلى تقييم شامل للقرارات الإدارية .
- يساعد في تحديد وتقييم الوضع المالي للشركة وهو ما يساعد في اتخاذ قرارات مصيرية يأتي على رأسها قرارات الاستثمار والتوسع.
- يساعد في التنبؤ بالوضع المستقبلي للشركة وتحديد المشكلات التي قد تواجه العمليات والأقسام قبل وقوعها وهو ما يعطي الوقت الكافي للإدارة لإيجاد أفضل الحلول الممكنة في حال وقوع هذه المشاكل.

فالتشخيص المالي يعتبر كقاعدة هامة على أساسها تتخذ قرارات العديد من المتعاملين مع المؤسسة، أو مع من تمهم وضعية المؤسسة، واستغلالها سواء كمساهمين أو مقترضين أو مصلحة الضرائب ، فهو يساعد المسيرين الماليين على القيام بمختلف الإجراءات والقرارات في المجال المالي داخل المؤسسة ، وهذا كله في إطار الظروف المالية والسياق العام الذي تعمل فيه المؤسسة وكذا الإستراتيجية العامة لها.

الفرع الثالث : أهداف التشخيص المالي

يهدف بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، وبكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، وذلك بقصد تحديد مواطن القوة والضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التشخيص المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة.

ويمكن بشكل عام حصر أهدافه في الجوانب التالية: (خليفة و وكال، 2019، صفحة 7)

النمو: أي هل تم تحقيق نمو ما في المؤسسة أو المنظمة؟ و ماهو مستواه؟ وهل يتجاوز معدل قطاع المؤسسة ...؟

المردودية: أي المردودية بنوعيتها :

الاقتصادية: أي فعالية المؤسسة في توظيف رأس مالها الاقتصادي.

المالية: والتي تقيس عائد التوظيف المالي للاستثمارات، ونعني هنا بالعائد المالي، تلك الفوائض النقدية المترتبة من عملية الاستثمار.

التوازن: (أي التوازن الهيكل المالي للمؤسسة على المدى القصير) دورة الاستغلال، (و على المدى الطويل) دورة الاستثمار .

المخاطر: ماهي المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة؟ وهل يمكن ان يوصل خطر ما بالمؤسسة إلى الإفلاس ...؟

المطلب الثاني: مقاييس خطوات مقومات التشخيص المالي

الفرع الأول : مقاييس التشخيص المالي

للتشخيص المالي أربعة مقاييس والتي تتمثل في: (بلعدل و بوعزيز، 2019، الصفحات 4-5)

اولا: المردودية:

تمثل المردودية رهان بقاء المؤسسة، ولهذا يجب تقدير المستوى والتطور لكل من :

أ. المردودية الاقتصادية .

ب. المردودية المالية.

ثانيا: القدرة على الوفاء:

وهي قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في أقرب وقت وعادة ما تقيم بعدة مؤشرات مثل : نسبة التقييم القابلة للتحقيق والجاهزة

بالنسبة للديون قصيرة الأجل، التي تسمح بتقدير السيولة الحالية أو الأموال الدائمة مطروحا منها الأصول الثابتة (رأس المال العامل

الصافي) والذي يعطي أكثر هيكلية للقدرة على الوفاء ويسمح بالأخذ بعين الاعتبار الخصائص المرتبطة بعملية النشاط ثالثا: الاستدانة

يسمح هذا المقياس بتقييم الاستقلالية المالية من خلال النسبة التالية: مجموع الديون / الأموال الخاصة

رابعا: المرونة

تعتمد المؤسسة لمواجهة التهديدات والأخطار الغير محتملة واغتنام الفرص على قدرتها في تحرير وتعبئة الموارد المالية، وبالتالي فإنها في

حاجة إلى تقييم مرونتها، هذه الأخيرة هي في نفس الوقت متعلقة بمدى اتساع المديونية والمحافظة على السيولة النقدية. إن هذه

المؤشرات الأربعة غير مستقلة عن بعضها البعض، فالمردودية مرتبطة بالاستدانة وزيادة الاستدانة تؤثر أو تنقص من المرونة المالية.

الفرع الثاني: خطوات التشخيص المالي

تعني خطوات التشخيص المالي تلك المراحل العملية المتبعة في عملية التشخيص حيث تختلف هذه الخطوات من مؤسسة لأخرى ومن محلل لأخر وذلك حسب الهدف من عملية التشخيص وبصفة عامة تتلخص الخطوات الرئيسية لمنهجية التشخيص في نقاط التالية: (شدرى معمر، 2019-2020، صفحة 23)

أولاً: تحديد الهدف من التشخيص:

يتمثل في تحديد السياسات و القرارات المراد اتخاذها، و يتم ذلك بدراسة مختلف الوسائل المتوفرة في المؤسسة من خلال تحليل الهيكل المالي و الخزينة، مع دراسة نشاط المؤسسة و مردوديته، و يتم من خلاله تحديد الفترة الزمنية المعنية للمؤسسة و يتم اختيار تلك الفترة الزمنية بدقة متناهية و مناسبة لنوع التشخيص.

ثانياً: جمع المعلومات المالية والإضافية الخاصة بمحيط المؤسسة:

تتضمن هذه المرحلة إعداد البيانات المحاسبية و تصنيفها في مجموعات متجانسة، ودراستها بطريقة تفصيلية لفهم مدلولها، كما تعتمد هذه المرحلة على جمع المعلومات المالية و تجزئتها و ترتيبها، و تحليل الأرقام الموجودة في الميزانية من أجل استخراج المعلومات المالية التي تمثل قاعدة أساسية لاستنتاج الوضعية المالية للمؤسسة.

و طريقة جمع المعلومات المالية تعتمد على الميزانية المحاسبية المعالجة أو الميزانية الوظيفية أو الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج أو جدول الأرصدة الوسيطة، وعلى أساس هذه الوثائق المحاسبية نستخرج النسب المتعلقة بالهيكل المالي والمردودية، أما بالنسبة للمعلومات الإضافية فتتمثل في المعلومات الغير المحاسبية المرتبطة بتحديد موقع المؤسسة وحجمها و عنوانها و عمرها و مدراءها من حيث الخبرة و السن .. الخ، و كذلك المتعاملين مع المؤسسة من موردين و زبائن والمنافسين و البيئة التي تنشط فيها... الخ.

ثالثاً: تشخيص الخيارات المحاسبية مع تحديد الأدوات المستعملة في التشخيص:

تقوم هذه المرحلة بالاستعانة بتقارير محافظي الحسابات و المدققين لمعرفة مختلف المبادئ المحاسبية المستعملة وتقنيات التجميع والتقارير المالية، و نسب المؤونة و المخزونات من خلال تحديد رقم الأعمال إما بالقيمة أو الكمية من خلال تحليل الهوامش، و تحديد أدوات التشخيص المالي التي تتناسب مع التوازن المالي الذي حققته المؤسسة مع قدرتها على الوفاء، و تحديد الخطر المالي و الاقتصادي و كذلك المردودية و النمو و الاستقلالية والملاءة المالية.

رابعاً: مرحلة التشخيص و المقارنة

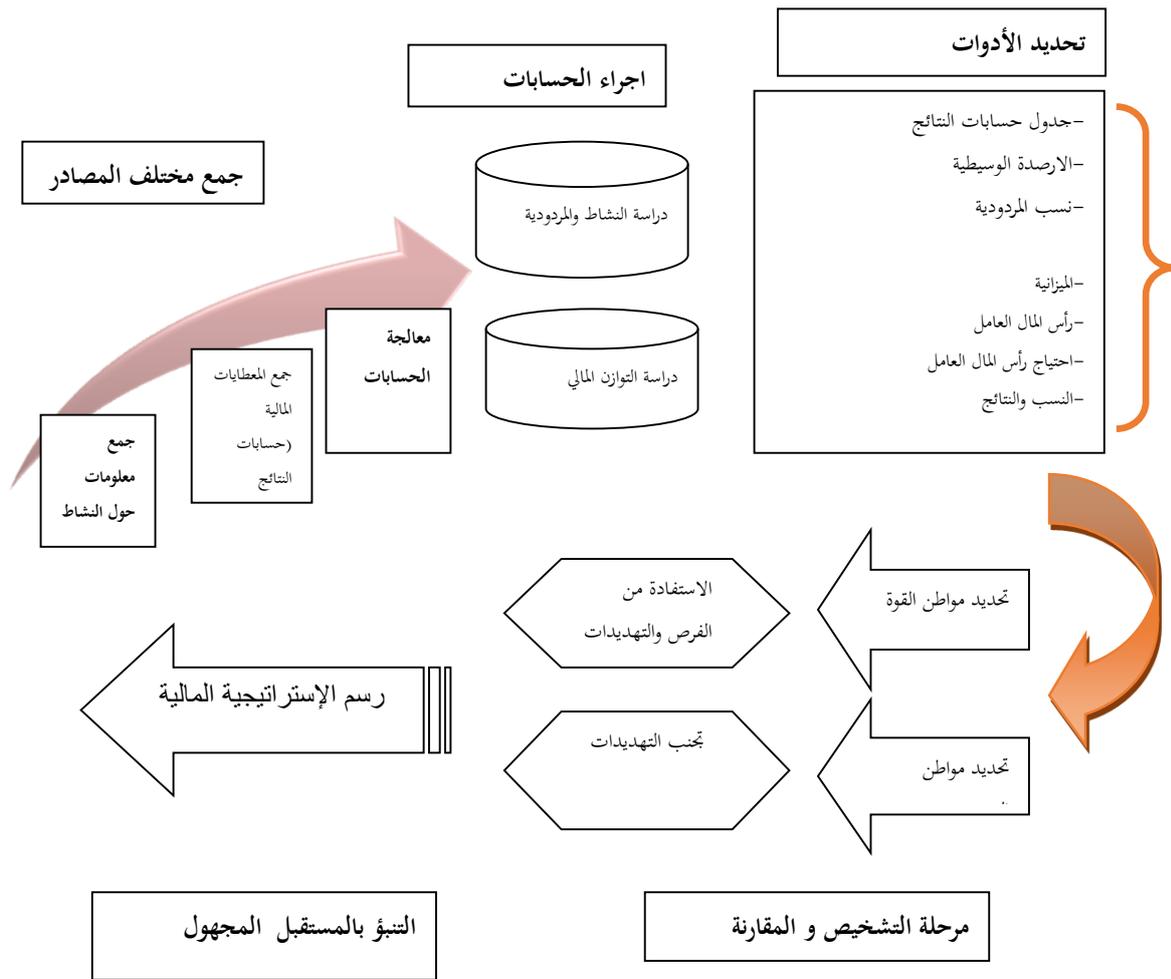
تتمثل هذه المرحلة في تحديد الفرص من حيث الملاءمة و المردودية المرتفعة و السيولة الكافية و النمو القوي والتحديات التي تواجه المؤسسة خاصة انخفاض النتائج المالية و انخفاض رقم الأعمال، و عدم كفاية كل من الموارد الثابتة و الاستثمار مع تدهور الخزينة، حيث يقوم المشخص المالي بمقارنة الأرقام الجزئية مع بعضها البعض و مقارنة المجموعات المحددة بالمجموعة الكلية.

خامساً: مرحلة الاستنتاج

بعد اكتشاف نقاط القوة والضعف يقوم المشخص المالي على تقديم الحلول المناسبة من اجل القضاء على نقاط الضعف وتغيير الوضع الصعب في حالة كانت وضعية المؤسسة صعبة، مع دعم نقاط القوة في حالة كانت المؤسسة في وضعية مالية جيدة، مع وضع أفاق تطوير المؤسسة من خلال التوصيات اللازمة .

ويمكن إبراز خطوات التشخيص المالي وفق الشكل التالي:

الشكل رقم 1 خطوات التشخيص المالي



المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على (خليفة و وكال، 2019، صفحة 129)
 الفرع الثالث: المقومات الأساسية للتشخيص المالي (لحسن، 2015/2014، الصفحات 17-18)

يعتمد نجاح تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة على مجموعة من المقومات والي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- أن يسلك المشخص المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، ولا بد أن يعتمد على استخدام أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى بقدر متوازن بين الموضوعية والملائمة للأهداف التي تسعى إليها من جراء عملية تشخيص حالة المؤسسة، ومن أجل أن يحقق القائم على عملية التشخيص المتطلبات والأهداف المنشودة من هذه العملية لا بد له أن يراعي العناصر التالية:

- أن تكون لديه خلفية كافية عن المؤسسة ونشاطها والمحيط الذي تنتمي إليه بنوعيه الداخلي والخارجي وما يتضمنه هذا الأخير من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

- أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التشخيص وأيضا المتغيرات الكمية والنوعية والي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.

- أن لا يقف المشخص عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة بل أن يركز على أسبابها واستقراء اتجاهاتها.
- أن يتسم المشخص نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمتمثل في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بشكل مجرد بعيد عن التحيز الشخصي، من أجل أن يقوم بعدها بتقديم تقريره وما يتضمن من مؤشرات وبدائل أو حلول تخدم متخذ القرار وذلك بمراعاة التوصية بما يراه البديل الأنسب.
- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المشخص معلوماته بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية ولا بد أن تتسم بنوع من الموازنة بين الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.

المطلب الثالث: طرق و أدوات التشخيص المالي ونتائجه

الفرع الأول: طرق التشخيص المالي

تشمل طرق التشخيص المالي على ثلاث أنواع أهمها: التشخيص التطوري والتشخيص المقارن والتشخيص المعياري. (بن ساسي و قرشي، 2006، الصفحات 59-60-61)

أ. التشخيص التطوري: يقوم التشخيص المالي التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية، حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية وإجراء هذه الدراسة لا بد من امتلاك المؤسسة لنظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال حين تتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية. يركز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:

1. تطور النشاط: أي متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن، اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو النتائج المحاسبية..، ومن ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق وبناء على حالات النمو (مرتفع، مستقر، منخفض) يستطيع المحلل المالي مراقبة التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طرذا مع تطور النشاط.

2. تطور أصول المؤسسة: تعبر الأصول على مجموع الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة أنشطتها ومن ثم فمراقبة تطور هذه الإمكانيات يعد ضروري لشخص النمو الداخلي والخارجي، كما يعد مؤشر استراتيجي هام يعبر عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.

3. تطور هيكل دورة الاستغلال: كون هيكل دورة الاستغلال من العملاء الموردون، المخزونات والتي تشكل في مجموعها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال والتي ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط (الارتفاع في رقم الأعمال) من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

4. تطور الهيكل المالي: يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة أساساً في الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة، وبناء على العناصر السابقة الذكر يمكن المحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمات الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية، وتأثير الاستدانة على المردودية ...

5. تطور المردودية: تعتبر المردودية الأساس الرئيسي التي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة، كما تعتبر ضمان للبقاء والنمو والاستمرارية، وتعد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري وذلك عن طريق نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

ب. التشخيص المقارن: إذا كان التشخيص التطوري يعتمد على تحليل الوضع المالي للمؤسسة ومراقبته عبر الزمن، فإن التشخيص المقارن يركز على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع مؤسسات مماثلة في النشاط، وعليه فالأساس التي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة بناء على معطيات المؤسسات الرائدة في نفس القطاع وذلك باستخدام مجموعة من الأرصدّة والأدوات والمؤشرات المالية. يهدف المشخص المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغيير في المحيط خصوصاً في حالات المحيط غير المستقر.

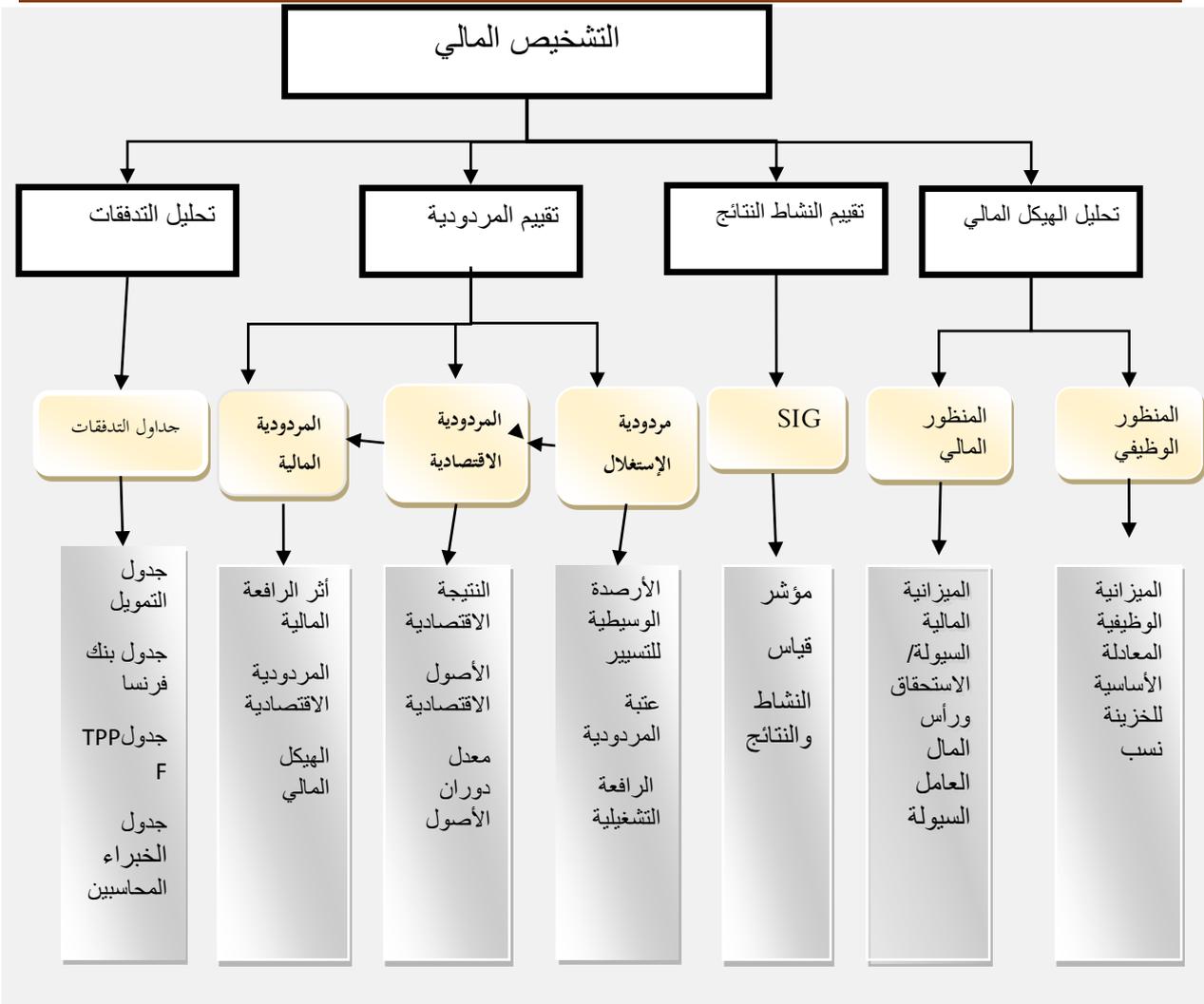
ج. التشخيص المعياري: يمكن اعتبار التشخيص المالي امتداداً للتشخيص المقارن، إلا أنه وبدل مقارنة وضع المؤسسة بمجموعة مؤسسات تنتمي لنفس القطاع، فإننا نلجأ إلى استخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة

الفرع الثاني: أدوات التشخيص المالي

يهدف المشخص المالي إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة و الضعف في الحياة المالية للمؤسسة لتحسين الوضع المالي في المستقبل وضمان استمرار التسيير الفعال.

ويمكن تلخيص أدوات التشخيص المالي في الشكل التالي:

الشكل رقم 2: ادوات التشخيص المالي



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 62)

من خلال الشكل أعلاه يمكن تلخيص أدوات التشخيص المالي في النقاط التالية: (خليفة و وكال، 2019، صفحة 6)

أ. تحليل الهيكل المالي: والهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمردودية والملاءة المالية...، بالاعتماد على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

ب. تقييم النشاط والناتج: يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للناتج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، التي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل النتيجة وأسباب تحققها مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.

ج. تقييم المردودية: هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها.

د. تحليل التدفقات المالية: يمثل التحليل الأكثر تطوراً، يمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولية، كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي التي تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة

الفرع الثالث : نتائج التشخيص المالي

بعد إجراء عملية التشخيص المالي وذلك من خلال الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستخدام أدوات مختلفة تصل هذه العملية بنتائج أهمها: (خليفة و وكال، 2019، الصفحات 36-37)

أ. نتائج التشخيص المالي الخارجي: يسمح ب:

1. توفير المعلومات عن النتائج المالية المحصلة.
2. تقييم الوضعية المالية ومدى استعداد المؤسسة للاستدانة وقدرتها على تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة
3. تقييم الحالة المالية ومدى ضمان مصالح المساهمين والمشاركين.

4. تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها ونصيبها من الأسهم في السوق المالية.

5. تقييم النتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة.

ب. نتائج التشخيص المالي الداخلي: يسمح ب:

1. تقدير المركز المالي للمؤسسة.
2. تحديد الأخطار (الخطر المالي أو خطر الاستغلال)
3. اتخاذ القرارات الإستراتيجية لمستقبل المؤسسة (قرارات التمويل، قرارات الاستثمار، قرارات توزيع الأرباح ...).

المطلب الرابع : القوائم المالية المستخدمة في التشخيص المالي

تعد القوائم المالية أداة لتشخيص قدرات المؤسسة الاقتصادية، ومصدراً رئيسياً مهماً من مصادر المعلومات التي يستند عليها التحليل المالي والتي يستخدمها المشخص المالي في عمله، وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى القوائم الرئيسية المستخدمة في التشخيص المالي وهي: الميزانية، جدول حسابات النتائج، وقائمة التدفقات النقدية، وجدول التمويل.

الفرع الاول: الميزانية المالية

تعد الميزانية المالية من أهم المكونات الرئيسة للقوائم المالية، والتي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة زمنية معينة.

أولاً: تعريف الميزانية المالية

تعرف الميزانية المالية بأنها: "جدول يشمل جانبين، جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية مع إعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقية، وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية". (اليمن، 2008-2009، صفحة 33)

ثانيا: مكونات الميزانية المالية:

تتكون من جانبين جانب الأصول وجانب الخصوم:

أ: الأصول

" موارد تراقبها وتسيطر عليها المؤسسة نتيجة لأحداث ماضية، والتي تنتظر منها المؤسسة الحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية لها، وتمثل هذه المنافع في إمكانية أن يؤدي الأصل بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى تدفقات نقدية أو ما يعادلها تكون في صالح المؤسسة" (سعيد، 2014-2015، صفحة 2012)

وتنقسم الأصول إلى قسمين: (بلعور، 2003-2004، صفحة 66)

1-الأصول الثابتة الصافية (أصول غير جارية): وتشمل الاستثمارات المادية والمعنوية، إضافة إلى الاستثمارات المالية، وعند المعالجة يتم استبعاد تلك الاستثمارات المالية التي تتحول إلى سيولة في أقل من سنة، كما تنتقص المصاريف الإعدادية نظرا لاعتبارها قيما معدومة.

2- الأصول المتداولة (أصول جارية): وهي النقد والممتلكات التي تحوزها الشركة، ويمكن تحويلها بسهولة إلى نقد خلال عام واحد. وهي مؤشر مهم لوضع الشركة المالي لأنها تُستخدم لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل لعمليات الشركة التشغيلية، وتضم العناصر التالية:

-المخزونات: وهي الأصول المادية المستعملة في دورة الاستغلال بما فيها المخزون قيد الإنجاز .

- حقوق الاستغلال قصير المدى : هنا يتم استبعاد علاوات التسديد، والتي لا تمثل في حقيقتها نفقات مدفوعة، لكنها تظهر فقط من خلال المعالجة المحاسبية، وبالتالي تندرج ضمن القيم المعدومة ، وللمحافظة على التوازن ينتقص مبلغ معادل من رؤوس الأموال الخاصة.

-سندات التوظيف: التي تعتبر مبدئيا متاحة، ولها درجة سيولة عالية.

ب: الخصوم

"هي الالتزام الراهن للمؤسسة المترتب عن أحداث وقعت سابقا، والذي انقضائه يحول للمؤسسة من خلال خروج موارد تمثل منافع اقتصادية ". (سعيد، 2014-2015، صفحة 213)

وحتى تفتني المؤسسة ممتلكاتها (أصولها)، يجب أن تحصل على الموارد المالية اللازمة لنشاطها، ويمكن أن تكون هذه الموارد من ثلاث مصادر: (خليفة أ.، 2021/2020، صفحة 17)

الأموال الخاصة: تعتبر كديون، لأن الأموال ملك للمساهمين وملك لشركاء المؤسسة، وهي تشمل (رأس المال الصادر و الاحتياطات و النتيجة الصافية للسنة المالية ...)

الخصوم غير الجارية : هي الديون التي يتجاوز تاريخ تسديدها سنة واحدة، وهي تشمل الافتراضات من مؤسسات القرض (قروض بنكية، القروض السندية، و كذلك القروض المتعلقة بالإيجار التمويلي ...).

الخصوم الجارية: "وهي التي تكون لها طبيعة مؤقتة كالدائنين وأوراق الدفع" (الضيف، عبد العال، و بشارى، 1981، صفحة 435) ثالثا: شكل الميزانية المالية المختصرة

وقد وضع الميزانية المالية المختصرة أو قائمة المركز المالي في الشكل التالي:

الجدول رقم (1): الميزانية المالية المختصرة

الأصول	الخصوم
الأصول غير الجارية:	الأموال الدائمة:
الاستثمارات المعنوية والمادية والمالية	الأموال الخاصة
عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة	الديون المتوسطة والطويلة
الأصول الجارية:	الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة
المخزونات	الخصوم الجارية:
حقوق المؤسسة لدى الغير	المورد وملحقاته
المتاحات (الصندوق، البنك، الصندوق.....)	الاعتمادات البنكية الجارية

المصدر : (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 66)

الفرع 2 : جدول حساب النتائج (قائمة الدخل)

أولاً: تعريف جدول حساب النتائج

"يبيّن نتيجة عمل المنشأة من ربح أو خسارة ناتجة عن مبيعات البضاعة ومقارنتها مع تكلفتها والمصاريف التشغيلية الأخرى بالإضافة إلى الإيرادات الأخرى مثل الفوائد الدائنة وأرباح بيع الأصول الثابتة وإيراد العقار...". (الخدّاش، صيام، و نور، 1998، صفحة 319)

ويتم إبراز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة، والإيرادات تمثل زيادة الزيادة في الأصول (التدفق النقدي الداخل) أو الزيادة في الأرصدة القابلة للتحويل والناجمة عن عمليات المؤسسة التي تحدد وتقاس وفق مبادئ المحاسبة المقبولة، أما الأعباء هي مجموع الأعباء التكاليف بنشاط المؤسسة. ويقسم جدول حساب النتائج إلى ثلاثة أقسام: (عقبي، 2016-2017، صفحة 99)

- أعباء وإيرادات الاستغلال؛

- الأعباء المالية والإيرادات المالية؛

- الأعباء والإيرادات الاستثنائية

ثانيا: خصائص جدول حساب النتائج (قائمة الدخل)

لقائمة الدخل مجموعة من الخصائص تتمثل في: (مخلخل، 2019-2020، صفحة 147)

أ- معرفة نتيجة المؤسسة من ربح أو خسارة؛

ب- التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل بسبب وجود مكاسب أو خسائر من العمليات غير مستمرة؛

ج- معرفة كفاءة الإدارة عن وضعية أدائها المالي ويستخدم الربح مقياسا للأداء؛

د- معرفة ربحية السهم الواحد وذلك بهدف اتخاذ القرارات الاستثمارية؛

هـ- التعرف على نتيجة الأعمال المتعلقة بنشاطات المؤسسة الغير مستمرة وكذلك نشاطات الغير عادية؛

و- معرفة فيما إذا كان تم إعدادها بناء على استمرارية المؤسسة أو على أساس تصنيفيتها.

ثالثا: عرض حسابات النتائج: لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض حسابات النتائج هما:

حسابات النتائج حسب الطبيعة وحسابات النتائج حسب الوظيفة.

أ- عرض حسابات النتائج حسب الطبيعة

يتم إعدادها بناء على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها وفق مبدأ مقابلة المنتوجات بالأعباء لتحديد النتيجة الصافية للسنة المالية بشكل

متدرج مروراً بالخطوات التالية: (هادبي، 2018-2019، صفحة 72)

1- إنتاج السنة المالية: يتضمن الإنتاج الإجمالي للمؤسسة، ويحسب كما يلي:

إنتاج السنة المالية = رقم الأعمال + الإنتاج المخزن + الإنتاج المثبت + إعانات الاستغلال

2- استهلاك السنة المالية: يمثل مجموع استهلاكات المؤسسة الناتجة عن ممارسة أنشطتها خلال السنة المالية، ويحسب كما يلي:

$$\text{استهلاك السنة المالية} = \text{المشتريات المستهلكة} + \text{الخدمات الخارجية} + \text{الاستهلاكات الأخرى}$$

3- القيمة المضافة للاستغلال: هي الثروة الإضافية الجديدة التي كونتها المؤسسة من ممارسة نشاطها واستغلال عوامل الإنتاج المختلفة، وتتمكن من قياس الوزن الاقتصادي للمؤسسة ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني، وتحسب كما يلي:

$$\text{القيمة المضافة للاستغلال} = \text{إنتاج السنة المالية} - \text{استهلاك السنة المالية}$$

4- الفائض الإجمالي للاستغلال: يعتبر مؤشر مالي دقيق يعبر عن الربح الاقتصادي الخام الناتج عن دورة الاستغلال الرئيسية، ويسمح بقياس الأداء المالي للمؤسسة، ويمثل الجزء المتبقي الذي تحصل عليه المؤسسة من القيمة المضافة المحققة بعد طرح مساهمة العمال (أعباء المستخدمين) ونصيب الدولة (الضرائب والرسوم)، ويحسب كما يلي:

$$\text{الفائض الإجمالي للاستغلال} = \text{القيمة المضافة للاستغلال} - \text{أعباء المستخدمين} - \text{الضرائب والرسوم}$$

5- النتيجة العملياتية: تعبر عن الناتج الصافي من العمليات التشغيلية للمؤسسة وهي مؤشر مهم يسمح بتقييم الأداء التشغيلي للمؤسسة بمعزل عن طرق الاهتلاك المطبقة أو السياسات المالية والضريبية المنتهجة، وتحسب كما يلي:

$$\text{النتيجة العملياتية} = \text{إجمالي فائض الاستغلال} + \text{المنتجات العملياتية الأخرى} - \text{الأعباء العملياتية الأخرى} - \text{المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وحسائر القيمة} + \text{الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات}$$

6- النتيجة المالية: هي نتيجة الأنشطة المالية التي تقوم بها المؤسسة مثل: التنازل عن الأصول المالية أو إعادة تقييم القيم المنقولة للتوظيف أو الفوائد البنكية... الخ. تعتبر النتيجة المالية مفيدة في التحليل المالي نظرا لتطور الأسواق والأدوات المالية وتعدد طرق التمويل وتسمح بالتعرف على التوجهات الخاصة بالسياسة المالية للمؤسسة، وتحسب كما يلي:

$$\text{النتيجة المالية} = \text{المنتجات المالية} - \text{الأعباء المالية}$$

7- النتيجة العادية قبل الضرائب: هي النتيجة الخام لجميع الأنشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة بعد اقتطاع الضرائب منها، وتشمل نتيجة الأنشطة التشغيلية والأنشطة المالية، وتحسب كما يلي:

$$\text{النتيجة العادية قبل الضرائب} = \text{النتيجة العملياتية} + \text{النتيجة المالية}$$

8- الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية: تمثل مقدار الضريبة على الأرباح الواجب دفعها للدولة وتطبق وفق معدلات ضريبية تخضع للتنظيم الجبائي السائد، وتصحح بعناصر الضرائب المؤجلة، وتحسب كما يلي:

$$\text{الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية} = \text{النتيجة العادية قبل الضرائب} \times \text{معدل الضريبة}$$

9- النتيجة الصافية للأنشطة العادية: هي نتيجة الأنشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة بعد اقتطاع الضرائب منها، وتحسب بطريقتين كما يلي:

- النتيجة الصافية للأنشطة العادية = مجموع منتجات الأنشطة العادية - مجموع أعباء الأنشطة العادية - (الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة).
- النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب - (الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة).

10- النتيجة غير العادية: وتنشأ عن النواتج والأعباء المتعلقة بحوادث ومعاملات لها صفة استثنائية عارضة مثل نزع الملكية والكوارث الطبيعية وغير المتوقعة ، وتحسب كما يلي:

النتيجة غير العادية = عناصر غير عادية (منتوجات) - عناصر غير عادية (أعباء)

11- صافي نتيجة السنة المالية: هي النتيجة الصافية النهائية لمجموع الأنشطة العادية وغير العادية، وتحسب كما يلي:

صافي نتيجة السنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة غير العادية

تعتبر النتيجة الصافية محددًا أساسيًا لقيمة الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين، بالإضافة إلى الاحتياطات، بينما يمثل الجزء المتبقي مصدرًا للتمويل الذاتي للمؤسسة بغرض الاستمرار والنمو.

ب- عرض حسابات النتائج حسب الوظيفة

يضم جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة) مجموعة من العناصر تتمثل في: (بلعدل و بوعزيز، 2019، الصفحات 33-34)

1- هامش الربح الإجمالي: هو الفرق بين رقم أعمال الدورة والمتمثل في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة ومواد أولية مستهلكة ، ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات .

هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال - تكلفة المبيعات

2- النتيجة العملية: وتمثل هامش الربح الإجمالي مضافا إليه المنتجات العملية الأخرى مع طرح التكاليف التجارية والأعباء الإدارية والأعباء العملية الأخرى .

النتيجة العملية = هامش الربح الإجمالي + المنتجات العملية الأخرى - التكاليف التجارية - الأعباء الإدارية والأعباء العملية الأخرى .

النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العملية - مصاريف المستخدمين - مخصصات الاهتلاكات + منتجات مالية - أعباء مالية .

4- النتيجة الصافية للأنشطة العادية:

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب - الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية - الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

5- النتيجة الصافية للسنة المالية:

النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية - الأعباء غير العادية + المنتجات غير العادية.

الفرع 3: جدول التدفقات النقدية وجدول التمويل

يعتبر جدول تدفقات الخزينة وجدول التمويل من أهم الآليات التي يتم الاعتماد عليها في التشخيص المالي، فجدول تدفقات الخزينة يعطي صورة واضحة للمسير المالي من اجل إعطاء تقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال وكيفية استخدامها، أما جدول التمويل يوضح التغيرات في رأس المال العامل الصافي ومصدر هذه التغيرات.

أولاً: جدول تدفقات النقدية

أ- تعريف جدول تدفقات النقدية

"هي كشف لمختلف التدفقات النقدية وصافي تغيراتها الناتجة عن الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية للمؤسسة ما خلال فترة زمنية. والغرض من إعدادها هو توفير معلومات ملائمة عن الإيرادات والمصاريف النقدية خلال فترة ما، إضافة الى معلومات حول الهيكل المالي للمؤسسة واختبار دقة التغيرات النقدية الحاصلة." (قتال و يوسف، 2018، صفحة 06)

ب- مكونات جدول تدفقات النقدية

تنقسم قائمة تدفقات النقدية إلى ثلاثة أقسام هي: (الزعر، 2011-2012، الصفحات 55-56)

1- الأنشطة التشغيلية:

هي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو تمويلية. و تنشأ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في المقام الأول عن طريق أنشطة توليد، ولذلك فإنها تنتج بصفة عامة من المعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل في الإيراد الرئيسي للمؤسسة تحديد صافي الربح أو الخسارة، وتتضمن التدفقات التالية :

- المتحصلات من بيع السلع و الخدمات، أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (مدينون وأوراق القبض)،
- وكذلك المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية أو أي نشاط لا يدخل ضمن النشاط الاستثماري أو التمويلي،
- المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة والخدمات المقدمة للعملاء وكذلك مقابل سداد الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين (دائنون وأوراق دفع)، وكذلك المدفوعات عن فوائد القروض وسداد الضرائب.

2-الأنشطة الاستثمارية:

وهي عبارة عن الأنشطة التي تتعلق باقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية، وتتضمن التدفقات التالية :

- المتحصلات والمدفوعات لبيع أو حيازة الأصول المادية، غير المادية والأصول الأخرى طويلة الأجل،
- المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن التنازل أو حيازة أسهم مؤسسات أخرى،
- المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن القروض الممنوحة لأطراف أخرى.

3- الأنشطة التمويلية:

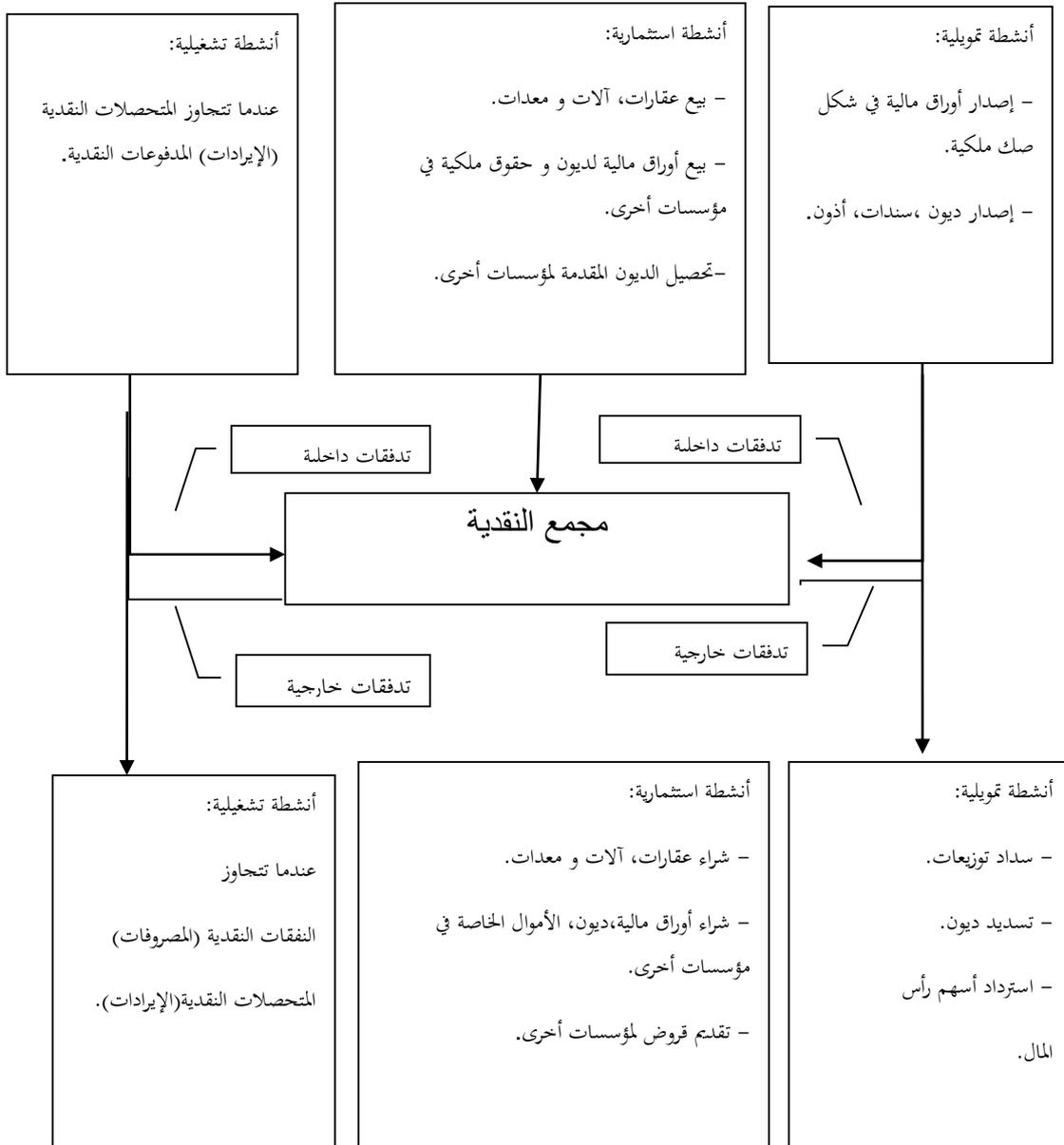
عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات الأموال الخاصة والقروض الخاصة بالمؤسسة. وتتضمن التدفقات التالية:

- المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم أو صكوك الملكية الأخرى،
- المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء أو استرداد أسهم المؤسسة،
- المقبوضات النقدية من إصدار صكوك المديونية والقروض وأوراق الدفع والسندات والرهونات والسلفيات الأخرى قصيرة وطويلة الأجل.

ومع مراعاة أن المعاملة الواحدة في بعض الحالات قد تتضمن تدفقات نقدية تمكن من تبويب كل منها تبويبا مختلفا. فمثلا السداد النقدي لقرض ما يتضمن كل من فائدة القرض ومبلغ القرض الأصلي، أما فائدة القرض فتبويب على أنها نشاط تشغيلي في حين يتم تبويب القرض الأصلي على أنه نشاط تمويلي .

يتم توضيح التدفقات النقدية الداخلة والخارجة مصنفة على أساس الأنشطة كما يلي:

الشكل رقم 3: التدفقات النقدية الداخلة والخارجة مصنفة على أساس الأنشطة



المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على (زرعر، 2011-2012، صفحة 57)

ج- مصادر المعلومات اللازمة لإعداد جدول سيولة الخزينة: (هادبي، 2018-2019، صفحة 79)

خلافاً لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي اللتان تعدان استناداً إلى أساس الاستحقاق وبالتالي إلى ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات الجردية، فإن جدول سيولة الخزينة يتم إعداده من ثلاثة مصادر هي :

1- ميزانية مقارنة للسنتين الأخيرتين: وذلك لتحديد مقدار التغيرات في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية بين أول المدّة وآخرها.

2- قائمة الدخل للسنة الجارية؛ وذلك لتحديد مقدار صافي الدخل وزيادة النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية أو مقدار نقصان النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية خلال الفترة.

3- معلومات تفصيلية إضافية أخرى: وتمثل بيانات منتقاة من دفتر الأستاذ العام، تنفيذ في تقديم بيانات تفصيلية إضافية وذلك بهدف تحديد كيفية الحصول على النقدية أو كيفية استخدام النقدية خلال الفترة.

د- إعداد جدول تدفقات الخزينة

لقد حدد المشرع الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي طريقتين في إعداد تدفقات الخزينة الناتجة عن الأنشطة العملية إما بالطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة. (ابركان، 2019-2020، صفحة 34)

1- الطريقة المباشرة

نقصد بالطريقة المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية ذلك الأسلوب الذي يقوم على احتساب المتحصلات والمدفوعات النقدية الفعلية للدورات الرئيسية الثلاث لنشاط المؤسسة بطريقة مباشرة من خلال معرفة كم قبض فعلا؟ وكم دفع فعلا؟ لكل عنصر من عناصر الدورات الأساسية، وترتكز الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري على تقليم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن، الموردين، الضرائب...) قصد الحصول على تدفق صافي للخزينة، ثم تقريب ومقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل لضريبة للفترة المعنية. والجدول الآتي يوضح قائمة التدفقات النقدية حسب هذه الطريقة.

2- الطريقة غير المباشرة

تتطلب هذه الطريقة تعديل صافي الربح أو الخسارة بقيمة العمليات غير النقدية وأية بنود مؤجلة أو مستحقة متصلة بمقبوضات أو مدفوعات سابقة أو مستقبلية، بهدف تحديد التغيرات في بنود رأس المال العامل. حيث تركز على "الفرق بين النتيجة المحاسبية وصافي التدفقات النقدية، وتبدأ بالنتيجة الصافية مضافا إليها أو مخصوما منها التغير في حسابات الأصول والخصوم المتداولة المرتبطة بالتشغيل ما عدا النقدية وما يعادلها".

سميت هذه الطريقة بالطريقة غير المباشرة "نظرا لأنها تبدأ بالنتيجة الصافية وفقا لأساس الاستحقاق، ثم تحويله بعد ذلك إلى الأساس النقدي"، كما أنها - إلى جانب النتيجة الصافية - تظهر التغيرات في بعض الحسابات الخاصة بالميزانية ذات العلاقة بالأنشطة.

ويكمن الاختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة في كيفية عرض التدفقات النقدية المتأثرة من الأنشطة التشغيلية، أما التدفقات النقدية الاستثمارية والتمويلية فلها نفس طريقة العرض، وأهم ما يميز الطريقة غير المباشرة عن الطريقة المباشرة ما يلي:

- تركيزها على الفروق بين النتيجة الصافية وصافي التدفقات النقدية يساعد المستخدمين على تحديد الأسباب التي تؤدي إلى الاختلاف بين التدفقات النقدية والنتيجة الصافية، مما يجعلها توفر ربطا مفيدا بين قائمة التدفقات النقدية والقوائم المالية الأخرى؛

- سهولة تحليل ما تفصح عنه من معلومات من جانب مستخدمي قائمة التدفقات النقدية؛

- سهولة عرض المعلومات بموجب هذه الطريقة يؤدي إلى تخفيض تكلفة إعداد القائمة بالمقارنة بالطريقة المباشرة .

الفرع 2: جدول التمويل

أولا: تعريف جدول التمويل

يعرف بجدول الإستخدامات والموارد الذي يفسر تغيرات ذمة المؤسسة خلال فترة زمنية معينة. يبرز هذا الجدول تمويل الإحتياجات التمويلية الجديدة المحققة خلال الدورة، وسائل التمويل اللازمة، وأثر كل العمليات المحققة على مستوى الخزينة.

يتميز جدول التمويل بمنطق التوازن الدمي الذي يركز على مفاهيم رأس مال العامل الصافي الإجمالي، الإحتياجات لرأس المال والخزينة. (خميسي، 2010، صفحة 165)

ثانياً: إعداد وبناء جدول التمويل

أ. إعداد جدول التمويل:

يتم إعداد هذا الجدول انطلاقاً من ميزانيتين ماليتين متتابعتين وجدول حسابات النتائج للفترة المعنية بالتحليل وبعض المعلومات المحاسبية المكملة لهما وفق الخطوات التالية: (هادي، 2018-2019، صفحة 251)

1. إعداد ميزان التغيرات أو الميزانية التفاضلية التي تعبر عن التغير الذي يطرأ بين سنتين متتاليتين؛

2. تصنيف التغير في عناصر الميزانية إلى مورد أو إلى استخدام، ولتمييز بين ما هو مورد وما هو استخدام، فإن كل زيادة في عناصر الأصول وكل انخفاض في عناصر الخصوم يمثل استخداماً، أما كل زيادة في عناصر الخصوم أو كل انخفاض عناصر الأصول فهي تمثل مورداً للمؤسسة .

ب. بناء جدول التمويل:

يقوم جدول التمويل على الفرق بين التدفقات المستقرة والتدفقات القصيرة الأجل، ومنه فإن لجدول التمويل جزئيين هما:

1. الجزء الأول من جدول التمويل :

يبين الاستخدامات المستقرة والموارد الدائمة، ومن خلال الفرق بينهما نحصل على التغير في رأس المال العامل.

يتضمن جدول الموارد والاستخدامات العناصر التالية (هادي، 2018-2019، صفحة 251)

- التغير في الموارد الدائمة التي تحصلت عليها المؤسسة خلال الدورة المالية الحالية؛

- التغير في الاستخدامات المستقرة التي كونتها المؤسسة لنفس الدورة.

كما يمكن تلخيص مكونات القسم الأول من جدول التمويل كما يلي :

جدول رقم (2): القسم الأول من جدول التمويل " تمويل متوسط وطويل الأجل "

الموارد الدائمة	الاستخدامات المستقرة
-----------------	----------------------

<p>القدرة على التمويل الذاتي</p> <p>التنازل / انخفاض في عناصر الثببتات</p> <p>الرفع من الأموال الخاصة</p> <p>الحصول على قروض جديدة</p>	<p>تثببتات جديدة</p> <p>حيازة مصاريف موزعة على عدة سنوات</p> <p>تسديد الديون (طويلة ومتوسطة الأجل)</p> <p>التخفيض من الأموال الخاصة</p> <p>توزيع الأرباح</p>
+	-
<p>التغير في رأس المال العامل</p>	
<p>التغير في الموارد الدائمة +</p>	<p>التغير في الاستخدامات المستقرة -</p>

المصدر: من اعداد الطلبة

شرح مكونات محتوى القسم الأول من جدول التمويل (لحسن، 2015/2014، الصفحات 76-78)

الموارد الدائمة: في حالة تغير رأس المال العامل الموجب يكون رأس المال العامل لميزانية السنة (n) قد شهد ارتفاعا بالمقارنة مع الميزانية (n-1)، وهذا راجع إلى ارتفاع موارد المؤسسة، وهذه الزيادة تتمثل في :

-زيادة القدرة على التمويل الذاتي: تعرف بأنها الطاقة التمويلية الذاتية، فهي عبارة عن مورد داخلي ناتج عن العمليات المسجلة من مداخيل مالية ونواتج خلال دورة معينة، فالقدرة على التمويل الذاتي تبين لنا قدرة المؤسسة على تمويل استثمارات جديدة اعتمادا على مواردها المالية الذاتية وتحسب CAF من خلال العلاقة التالية:

$$\text{القدرة على التمويل الذاتي} = \text{النتيجة الصافية} + \text{مخصصات الإهلاك} + \text{المؤونات وخسائر القيمة} - \text{الإسترجاع في خسائر القيمة والمؤونات} + \text{ق م ص للثببتات المتنازل عنها} - \text{سعر التنازل للثببتات المتنازل عنها} - \text{القسط المحول من إعانات الإستثمار لنتيجة الدورة}$$

وما تجدر إليه الإشارة أن القدرة على التمويل الذاتي يتم حسابها بعدة طرق ومن بينها الطريقة المعتمدة في نموذج PCG 82 ويتم حسابها كما يلي:

$$\text{القدرة على التمويل الذاتي} = \text{نتيجة الدورة الصافية} + \text{مخصصات الاهلاكات} + \text{مخصصات المؤونات} - \text{استرجاع المؤونات} + \text{أو - فائض أو نقص قيمة التنازل عن الاستثمارات}$$

- التنازل أو الإنخفاض في عناصر التثبيتات: إن التنازل عن التثبيتات الملموسة وغير الملموسة والمالية تعتبر موارد دائمة ويتم احتسابها بسعر التنازل في جدول التمويل بحيث يتم الاعتماد على جداول الاستثمارات من أجل الحصول على كل المعطيات المتعلقة بعملية التنازل.

- رفع الأموال الخاصة: تعتبر هذه الوسيلة من الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسة في الحصول على أموال جديدة ويكون ذلك بواسطة قيام المؤسسة بطرح أسهم للاكتتاب من قبل الجمهور في السوق المالي، وهناك آلية أخرى يتم من خلالها الرفع في الأموال الخاصة وهي إعانات الاستثمارات والتي تتلقاها المؤسسة خلال الدورة المالية بحيث يتم تسجيل هذه الإعانات كمورد وذلك بقيمتها الإجمالية.

- الزيادة في الديون المالية: وتمثل في الديون الجديدة إلى تحصل عليها المؤسسة خلال الدورة المالية والتي تتعدى درجة استحقاقها السنة، ويتم استثناء الاعتمادات البنكية الجارية.

الاستخدامات المستقرة: وهي تغير رأس المال العامل السالب، أي رأس المال العامل للسنة $(n-1)$ ، أكبر منه بالنسبة للسنة (n) وهذا الانخفاض في رأس المال العامل راجع إلى:

- حيازة تثبيتات جديدة: قد تشمل العملية حيازة التثبيتات الملموسة أو غير ملموسة أو التثبيتات المالية والتي يتم تسجيلها بالقيم الإجمالية خلال الدورة ويتم حسابها اعتمادا على معطيات حركة الاستثمارات أو بالعلاقة التالية:

$$\text{مشتريات الاستثمارات} = \text{الاستثمارات الصافية} + \text{حصص الاهتلاكات للدورة} + \text{القيمة الباقية للتنازل عن الاستثمارات}$$

- المصاريف الموزعة على عدة سنوات: وهي عبارة عن المصاريف التي يتم توزيعها على السنوات الخمس القادمة فهي تؤدي دور الاهتلاكات في تخفيض المصاريف الحالية وزيادة النتيجة ويتم حسابها من خلال الميزانية والمعلومات المحاسبية المتمة لها.

- تسديد الديون: وهذه العملية خاصة بتسديد مختلف القروض البنكية والقروض الخاصة بعقود الإيجار التمويلي ما عدا الاعتمادات البنكية الجارية ويمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:

$$\text{ديون الدورة الحالية} = \text{ديون الدورة السابقة} + \text{الارتفاع في الديون} - \text{التسديد.}$$

- تخفيض الأموال الخاصة: أي التخفيض في رأس مال الشركة وقد يكون ذلك من خلال تخلي المساهم عن أسهم المؤسسة وبالتحديد عندما تكون المؤسسة في وضعية مالية غير جيدة أو عندما يتخذ قرار بإعادة هيكلتها.

- توزيع الأرباح: وتخص الأرباح خلال الدورة $N-1$ والتي يتم توزيعها خلال الدورة N ، فالأرباح المحتجزة تعبر عن مقدار ما وزعته المؤسسة على شركائها أو مساهميها أو عمالها من أرباح تحققت خلال الدورة المالية السابقة، ويمكن أن تحسب الأرباح الموزعة حسب العلاقة التالية:

$$\text{الأرباح الموزعة} = \text{نتيجة الدورة السابقة} - \text{الارتفاع في الاحتياطات}$$

أو تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الأرباح الموزعة} = \text{الأرباح الصافية للدورة } N_1 + \text{الترحيل من جديد للدورة } N_1 - \text{الاحتياطات الجديدة} - \text{الترحيل من جديد للدورة } N$$

2. الجزء الثاني من جدول التمويل:

يبين التدفقات القصيرة الأجل، و ذلك من خلال الفرق بين موارد الاستغلال وخارج الاستغلال و الخزينة وبين استخدامات كل منهم على حدى، و يتمثل هذا الفرق في التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي من أسفل الميزانية ، يحتوي الجزء الثاني على التغيرات التالية: التغير في عناصر الاستغلال؛ التغير في العناصر خارج الاستغلال؛ التغير في الخزينة الصافية الإجمالية.

ويمكن توضيح مكونات القسم الثاني من جدول التمويل كما يلي :

جدول رقم (3): القسم الثاني من جدول التمويل (التمويل القصير الأجل)

التغيرات في رأس المال العامل الإجمالي ΔFR_{ng}			
الرصيد (1) - (2) = (3)	الموارد (2)	الاحتياجات (1)	
			التغير في عناصر الاستغلال التغير في أصول الاستغلال التغير في ديون الاستغلال
			ΔBFR_{ex} (A)
			التغير في العناصر خارج الاستغلال التغير في المدينون الآخرون التغير في الدائون الآخرون
			ΔBFR_{hex} (B)
			التغير في احتياجات رأس المال العامل الإجمالي
			ΔBFR_G (A + B = C)
			تغيرات الخزينة التغير في المتاحات

			التغير في ديون الخزينة
			ΔTng
			$\Delta FRng$ التغيرات في رأس المال العامل الإجمالي (C+D)

المصدر : (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 115)

شرح مكونات محتوى القسم الثاني من جدول التمويل (اليمين، 2008-2009، الصفحات 80-81)

- التغير في عناصر الاستغلال: ويقصد بها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الجارية الناتجة عن التباعد الزمني بين آجال التسديد وآجال الدفع التي تحسب بالفرق بين الاستخدامات والموارد.

التغير في استخدامات الاستغلال: تتمثل في التغير في المخزونات، والتغير في حقوق الاستغلال، حيث يؤدي مجموع التغير في العنصرين إلى حساب التغير في استخدامات الاستغلال.

التغير في موارد الاستغلال: تتمثل في التغير في ديون الاستغلال خصوصاً المورد والحسابات الملحقه به.

يمكن حساب التغير في عناصر الاستغلال من خلال العلاقة التالية:

$$\Delta BFR_{ex} = \Delta E_{ex} - \Delta R_{ex}$$

- التغير في العناصر خارج الاستغلال: يتمثل في الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الأساسية والأنشطة ذات الطابع الاستثنائي، و تتضمن العناصر التالية:

التغير في استخدامات خارج الاستغلال: وهي الاستخدامات غير المتضمنة في استخدامات الاستغلال.

التغير في الموارد خارج الاستغلال: وهي الموارد غير المدرجة في موارد الاستغلال.

الفرق بين العنصرين السابقين يعطي التغير في العناصر خارج الاستغلال، ويحسب كالتالي:

$$\Delta BFR_{hex} = \Delta E_{hex} - \Delta R_{hex}$$

- التغير في عناصر الخزينة: يعتبر محصلة كل التغيرات السابقة، و يتشكل أساساً من عنصرين:

التغير في موارد الخزينة: متمثلة في الاعتمادات البنكية التي جلبت خلال الدورة الجارية.

التغير في استخدامات الخزينة: و تشمل السيولة النقدية التي وضعت في شكل متاحات خلال الدورة.

بالنسبة لتغيرات الخزينة يمكن أن تكون موجبة، وهذا عندما يكون التغير في رأس المال العامل أكبر من التغير في احتياجات رأس المال العامل، وتكون سالبة إذا كان التغير في رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل.

من خلال التغيرات في العناصر الثلاثة السابقة يمكن حساب التغير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية وفقا للعلاقة التالية:

$$\Delta BFR_{ex} + \Delta BFR_{hex} + \Delta Tng = \Delta FR_{ng}$$

المبحث الثاني: عمليات اتخاذ القرارات المالية

إن إتخاذ القرار هو أحد عوامل التطور و النجاح للمؤسسة فهو ركيزة العملية الإدارية لأي تخصص كان و لأي مؤسسة، فإن الإدارة التي لا تستخدم إتخاذ القرار في عملها الدائم لا يجدر بها التحلي بصفة الإدارة، فعملية إتخاذ القرارات تختلف وذلك لإختلاف القرارات و تنوعها و في مبحثنا هذا سنتطرق إلى ماهية عملية إتخاذ القرارات المالية قي المؤسسة .

المطلب الأول: ماهية اتخاذ القرارات

إن اتخاذ القرار هو احد أسباب تطور ونجاح المؤسسة فهو ركيزة وجوهر العملية الإدارية، فتقدم ونضج المؤسسة يعتمد على سلامة ورشد القرارات وخاصة القرارات المالية المتخذة وتنقسم القرارات المالية إلى عدة أنواع وتتأثر بجملة من الظروف و العوامل و الأهداف.

الفرع الأول: ماهية اتخاذ القرارات:

قبل التطرق إلى مفهوم اتخاذ القرار يجدر بنا تسليط الضوء أولاً إلى تعريف القرار ثم معرفة العلاقة بين اتخاذ القرار وصنع القرار

أولاً: تعريف القرار واتخاذ القرار:

أ-تعريف القرار:

يعرف القرار بأنه:

انتقاء واختيار بين مجموعة من البدائل المختلفة، حيث يجد متخذ القرار نفسه بين الاختيار من بين عدة بدائل بديلاً مناسباً، فإذا كان المسؤول فرداً فإن القرار يتأثر بدوافع شخصية لمتخذ القرار ، أما إذا كان القرار عملية جماعية حينها يكون القرار حصيلة تبادل الآراء بين المجموعات ضمن المؤسسة كالإداري والمنظم والعامل. (زهواني، وصيف، و سمير، 2017، صفحة 240) ويعرف أيضا :

"الاختيار الحذر والدقيق من بين بديلين أو أكثر من مجموعة البدائل السلوكية". (قرامز، 2016-2017، صفحة 26)

ومنه نستخلص أن أساس القرار يرتكز على عملية الاختيار لبديل معين من مجموعة البدائل وهذا لحل مشكلة ما أو موقف معين ينتظر الحل المناسب، والبديل هو اختيار احد الاتجاهات أو الحلول المعروضة للاختيار.

ب-تعريف عملية اتخاذ القرار

"العملية التي تنصب على تقييم البدائل واختيار أفضلها وتنفيذه وتقييمه" (العامري و الغالي، 2008، صفحة 302) عملية اتخاذ القرار تعرف بأنها: "الطريقة المنظمة لمواجهة المشكلات والمواقف أثناء العمل عن طريق توفير المعلومات الدقيقة والجيدة، وإيجاد البدائل واختيار البديل الأفضل من بينها في سبيل تحقيق الهدف أو الأهداف المرغوبة حسب الموقف وظروفه" (بحري، 2018-2019، صفحة 52)

ومما سبق نستنتج أن عملية اتخاذ القرار هي تلك العملية المنظمة التي من خلالها يتم الوصول إلى اختيار أحد البدائل المناسبة لتحقيق أهداف المؤسسة استناد إلى أسس عملية يحددها المسؤولون داخل المؤسسة .

ثانيا : صنع القرار وعلاقته باتخاذ القرار

أ- صنع القرار

يعرف صنع القرار بأنه " مجمل الإجراءات المرتبطة بتشخيص المشكلة أو الموقف وجمع البيانات وتطوير بدائل ومن ثم تقييمها والتوصية بأفضل البدائل " (العامري و الغالي، 2008، صفحة 302)

ويعرف أيضا: "عملية عقلية منظمة، تتضمن تحديد المشكلة أو القضية المطلوب اتخاذ قرار بشأنها، كما تتضمن البحث والتدقيق في الحلول المتاحة والمقارنة والمفاضلة بين الحلول (البدائل)، ثم الوصول إلى قرار" (حنان، ب.ت، صفحة 198)

ومما سبق نستنتج أن صنع القرار هو الاختيار الأفضل بين البدائل بعد تقييم جميعها حيث يتم الوصول إلى قرار بناء على مجموعة من القواعد والأدوات المستخدمة

ب- علاقة صنع القرار باتخاذ القرار

من خلال التعاريف السابقة قد يخلط البعض بين مفهومي صنع واتخاذ القرار وقد تنوع الآراء حول أي المصطلحين أعم و أشمل من الآخر وأي منهما يعد مرحلة من مراحل المصطلح الآخر فتم من خلال ذلك تقسيم آراء الباحثين إلى ما يلي:

-استعمل بعض الباحثين كلا المصطلحين خلال سرد مواضيعهم المتعلقة بموضوع القرار على اعتبار أنه في الواقع لا يوجد فرق كبير بين اتخاذ القرار و صنع القرار بل هي عملية واحدة و لكن كيفية المزج والتركيب مكانية صنع القرار أكثر من اتخاذه، فعملية الصنع للقرار تمهيد لاتخاذ القرار أي عبارة عن مرحلة التهيئة و التحضير فقط.

-هناك قسم من الباحثين ميز بين المفهومين حيث اعتبر أن عملية صنع القرار تتضمن عدة مراحل مع اعتبار عملية اتخاذ القرار كمرحلة حاسمة من بين هذه المراحل أي أن إتخاذ القرار ما هو إلا مرحلة من مراحل صنع القرار، فمرحلة إتخاذ القرار هي خلاصة ما يتوصل إليه صانعو القرار من معلومات وأفكار حول المشكلة القائمة، و من ثم فإتخاذ القرار يعتبر أحد مراحل صنع القرار بل هو نتاج عملية صنع القرار.

صناعة القرار تعتبر عملية ديناميكية تتضمن في مراحلها المختلفة نشاطات و تفاعلات متعددة تبدأ من مرحلة التصميم و تنتهي بمرحلة إتخاذ القرار(أي تحديد المشكلة و جمع البيانات المناسبة وصولا إلى البدائل المتعددة و من ثم إختيار البديل ووضعه موضع التنفيذ)، و لقد أجمع مختلف الكتاب والدارسين على أن كل هذه العملية تسمى صناعة القرار و أن إتخاذ القرار يأتي كمرحلة من ضمن مراحل تلك العملية و هو غالبا ما يشار إليه بمرحلة إختيار البديل المناسب

بذلك فإن مفهوم صنع القرار لا يعني إتخاذ القرار فحسب و إنما هو عملية معقدة للغاية تتداخل فيها عوامل متعددة: نفسية، سياسية، اقتصادية و اجتماعية و تتضمن عناصر عديدة، و منه يجب التفرقة بين مفهومي صنع القرار و إتخاذ القرار فالأخير يمثل مرحلة في عملية صنع القرارات. (بوحفص، 2017-2018، صفحة 6)

المطلب الثاني : مراحل اتخاذ القرارات و العوامل المؤثرة فيها

الفرع الاول: مراحل اتخاذ القرارات

يمكن تلخيص مراحل اتخاذ القرار فيما يلي: (بحري، 2018-2019، الصفحات 60-62)
أولاً-مرحلة تحديد المشكلة:

تعد هذه المرحلة الخطوة الأولى في عملية اتخاذ القرار، فعند تحديد المشكلة يجب التعمق في دراستها لمعرفة جوهرها الحقيقي، وليس لتلك الأعراض الظاهرة التي توحي للإدارة على أنها هي المشكلة الرئيسية، لذلك يجب تعريفها بدقة والاستعانة بأهل الاختصاص والخبرة من داخل المؤسسة أو من خارجها لتشخيص المشكلة على أسس علمية موضوعية، حتى يمكن اختيار البديل الأنسب وبذلك تخرج القرارات الإستراتيجية من احتمال الخطأ، والغاية من تشخيص المشكلة هو استبعاد الغموض الذي يكتنف المشكلة من جهة، وحتى تكون المراحل الموالية سليمة وتؤدي إلى حل للمشكلة الأساسية بأقل تكاليف.

وحتى يتمكن متخذ القرار من إدراك المشكلة لواقع الحال وحب عليه الإجابة على الأسئلة التالية:

هل هناك اختلاف فعلي بين ما هو كائن وما يجب أن يكون؟

هل أن هذا الاختلاف ذو شأن بالنسبة لمتخذ القرار؟

هل أن متخذ القرار مهتم بهذا الاختلاف والعمل على معالجته؟

هل أن متخذ القرار يمتلك القدرات والموارد الضرورية لحل هذا الاختلاف؟

ثانياً -مرحلة تحليل المشكلة:

بعد التعرف على المشكلة وتحديدتها تأتي مرحلة تحليلها لذلك يتوقف معرفة أسباب حدوث المشكلة على نوع المعلومات المتوفرة. وتعد عملية توفير المعلومات المناسبة من حيث الكم والنوع والوقت من الأمور الضرورية في تحديد المشكلة واتخاذ القرار السليم ويمكن لمتخذ القرار جمع المعلومات من المؤسسة أو من خارجها بمختلف الطرق الممكنة، وبعد جمعه للمعلومات لا بد من تصنيفها وترتيبها حتى تسهل عملية تحليلها باستخدام الأساليب العلمية وتفسيرها، وليس من الضروري معرفة نوعية ودرجة المخاطرة التي يتضمنها القرار.

ثالثاً-البحث عن البدائل اختيار أنسبها:

بعد تشخيص المشكلة بدقة يتم البحث والتحري والتفتيش عن الحلول المختلفة لحل المشكلة الحالية، والتي تقتضي اقتراح بدائل مختلفة تعتمد على قدرة متخذ القرار على التحليل والتمحيص والابتكار لإيجاد حلول جديدة بالاعتماد على التجارب السابقة والسجلات السابقة وخبرات المختصين إذا اقتضى الأمر ذلك، ولذلك يتم إعداد قائمة من الحلول البديلة المتاحة حتى يضمن عدم وقوعه في الخطأ واختيار لبديل المناسب في حدود الموارد المتوفرة.

وحتى ينجح متخذ القرار في اختياره للبديل الأفضل، يجب إجراء مقارنة بين النتائج المتوقعة والأهداف المسطرة، وما لا شك فيه أن عملية الاختيار هذه تتأثر بكل المعلومات التي زودت بها الموارد البشرية إدارة المؤسسة، وبالتالي يجب تحديد الآثار الناجمة عن اختيار كل بديل والانعكاسات الناتجة من تنفيذ القرار، ولذلك يمكن في هذه المرحلة إشراك المرؤوسين حتى ترفع مستويات الالتزام لدى المشاركين في صنع القرار واستفادتهم من المعلومات المتوفرة، إن أنصار الاتجاه الحديث في تحديد نطاق المشاركة، يرى أن المشاركة الفعالة تقتضي إشراك كل ما سيمسه القرار أو من لديه معرفة تفيد في اتخاذه، وتعد هذه المرحلة هي محصلة صنع القرار والانتهاج من عملية الاختيار.

رابعاً- تنفيذ القرار ومتابعته:

يتطلب اختيار البديل الأفضل تنفيذه ووضع موضع التطبيق وتحويله إلى عمل فعال، ويقتضي تنفيذ القرار مشاركة ومساهمة من لهم علاقة بالتنفيذ حتى تتم عملية تحويل البديل الأفضل المختار إلى عمل حيوي فعال في تحقيق الأهداف التي من أجلها تم اختياره من بين تلك البدائل المتاحة، ولذلك فإن شعور العاملين بمشاركتهم في صنعه يسهم بشكل كبير في حسن تطبيقه.

بعد الوصول إلى البديل الأنسب يجب صياغته في صورة واضحة ومحددة لا يشوبها اللبس والإبهام، لأن مستوى فعاليته في حل المشكلة يتوقف على قدر فهم القرار، كما يجب الإعلان عن القرار حتى يتم تعريف المنفذين له وتحميلهم نتائج التطبيق له وهناك عدة طرق لتنفيذ القرار منها الأسلوب الخطي أو الشفهي، ويمكن استعمال أسلوب الترغيب والترهيب أحياناً لتنفيذ القرار. ومن الأفضل أن يكون مرتبطاً بجدول زمني ومالي لتسهيل عملية الرقابة واستمرارها للتأكد من التنفيذ وفق خطواته المحددة والمرسومة مسبقاً.

وبما أن الكثير من العوامل والمتغيرات التي تحيط بعملية اتخاذ القرار قد تتبدل فجأة باستمرار لذلك فإن عملية متابعة ومراقبة التنفيذ تدل على ضرورة إعادة النظر في المشكلة أو الهدف الحالي وتغييرها بناء على تلك المستجدات.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات :

هناك الكثير من العوامل التي تؤثر على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة حيث تصعب هذه العملية وقد يؤدي هذا التأثير إلى القيام باتخاذ قرارات خاطئة ولهذا يجب على المؤسسة دراسة هذه العوامل وتحليلها ومن هذه العوامل ما يلي: (بلحاج، 2016، صفحة 275)

أولاً- تأثير البيئة الخارجية:

وهي الظروف التي تؤثر على عملية اتخاذ القرار ظروف اقتصادية، سياسية، اجتماعية، تقنية، والقيم والعادات، و يضاف إليها مجموعة القرارات التي تتخذها المؤسسات الأخرى في المجتمع سواء كانت منافسة للمؤسسة أو متعاملة معها. إذ أن كل قرار يتخذ في مؤسسة ما لا بد أن يتأثر و يعمل ضمن إطار القرارات التي اتخذتها المؤسسة الأخرى كالمؤسسات و الوزارات و المنظمات المتعددة.

ثانياً- تأثير البيئة الداخلية:

يتأثر القرار بالعوامل البيئية الداخلية في المؤسسة من حيث حجم المؤسسة ومدى نموها وعدد العاملين فيها والمتعاملين معها و يظهر هذا التأثير بنواح أساسية متعددة ترتبط الناحية الأولى بالظروف الداخلية المحيطة باتخاذ القرار و ترتبط الناحية الثانية بتأثيره على مجموعة الأفراد في المؤسسة،الناحية الثالثة فتتعلق بالموارد المالية و البشرية و الفنية.

و من العوامل البيئية التي تؤثر على اتخاذ القرار تلك التي تتعلق بالهيكل التنظيمي وطرق الإتصال والتنظيم الرسمي وغير الرسمي وطبيعة العلاقات الإنسانية السائدة و إمكانات الأفراد وقدراتهم ومدى تدريبهم وتوافر مستلزمات التنفيذ المادية والمعنوية والفنية.

ثالثا - تأثير متخذ القرار:

تتصل عملية اتخاذ القرار بشكل وثيق بصفات الفرد النفسية و مكونات شخصيته وأنماط سلوكه التي تتأثر بظروف بيئية مختلفة كالأوضاع العائلية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، مما يؤدي إلى حدوث أربعة أنواع من السلوك عند متخذ القرار هي المجازفة والحذر والتسرع والتهور، كذلك فإن مستوى ذكاء متخذ القرار وما اكتسبه من خبرات ومهارات وما يملك من ميول وانفعالات تؤثر في اتخاذ القرار،وتختلف درجة هذا التأثير باختلاف نوعية المديرين، إذ نجد أن بعض المديرين ينتابهم الارتباك عند تحديد المشكلة أو تحديد البدائل و بعضهم الآخر يتردد في اتخاذ القرار، كما أن بعضا منهم يكون متسرعاً في الاستجابة لشروط اتخاذ القرار و متطلباته، بينما يتعامل بعضهم بحذر و بطء دون تمور لتجنب الوقوع في الأخطاء.

رابعا-تأثير مواقف اتخاذ القرار:

تختلف مواقف اتخاذ القرار الإداري من حيث تأكد الإدارة أو متخذ القرار من النتائج المتوقعة للقرار و يقصد بالموقف الحالة الطبيعية للمشكلة من حيث العوامل والظروف المحيطة بالمشكلة والمؤثرة عليها ومدى شمولية البيانات و دقة المعلومات المتوفرة للإدارة عنها. و يمكن التمييز بين أربعة مواقف وهي: القرار في حالة التأكد والقرار في حالة عدم التأكد (المخاطرة) و القرار في حالة عدم التأكد التام و القرار في حالة الإختلاف.

المطلب الثالث: اتخاذ القرارات المالية

الفرع الأول: تعريف القرارات المالية وخصائصها

أ-تعريف القرارات المالية

يعرف القرار المالي بأنه أحد أهم المجالات في مجال البحوث المالية. حيث أن هذه القرارات المالية لها تأثير على الأداء المالي للمؤسسة. حيث يُفترض أن الميزانية الرأسمالية وهيكل رأس المال وسياسة توزيع الأرباح هي ثلاثة قرارات مالية مهمة. تتعامل الميزانية الرأسمالية مع الاستثمار طويل الأجل ، ويحدد هيكل رأس المال الميزج التمويلي للمؤسسة ، في حين تحدد سياسة توزيع الأرباح مقدار ما يجب دفعه من الأرباح للمساهمين. (العيفة، 2020-2021، صفحة 60)

تعرف أنها "كل قرار يوازن أو يساوي بين امتلاك أموال أو امتلاك أصول (طبيعية، مالية) حيث تهدف القرارات المالية إلى تمويل الاستثمارات وتحقيق أعظم ربح للمؤسسة و تتمثل هذه القرارات في كل من قرار تمويل وقرار الاستثمار وقرار توزيع الأرباح." (بروبة، صابر، و سعودي، 2021، صفحة 77)

ومما سبق نستنتج إن القرار المالي هو ذلك القرار الذي تتخذه الإدارة المالية والهادف إلى الحصول على أموال جديدة أو تسيير الموجودة والحفاظة عليها بأحسن الطرق.

الفرع الثاني: خصائص القرارات المالية

ومن أهم خصائص القرارات المالية نجد: (بروبة، صابر، و سعودي، 2021، صفحة 77)

- 1- إن بعض القرارات المالية مصيرية بالنسبة للشركة إذ أن نجاح أو فشل الشركة متوقف على تلك القرارات؛
- 2- إن نتائج القرارات المالية لا تتم بسرعة بل تستغرق وقتاً طويلاً مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة؛
- 3- القرارات المالية قرارات ملزمة للشركة في اغلب الحالات، لذا يجب الحذر الشديد عند اتخاذها.

الفرع الثالث: أهداف القرارات المالية :

إن عملية اتخاذ القرار لها دور كبير في المؤسسة و تتمثل أهدافها في : (بن عمر، 2016-2017، الصفحات 99-100)

أولاً: هدف تعظيم الأرباح .:

ويرتبط مفهوم تعظيم الربح ارتباطاً وثيقاً بالمالك ويحتل مكاناً بارزاً في أسلوب تقييم أداء الإدارة وبناء عليه فإن تعظيم الربح كهدف يسعى أصحاب رأس المال إلى تحقيقه يصبح المرشد الرئيسي للإدارة في اتخاذ القرارات المالية. وقد وجهت بعض الانتقادات إلى تعظيم الربح كهدف رئيسي تسعى إلى تحقيقه مؤسسات الأعمال وهي: أن كلمة الربح في حد ذاتها قد تبدو كلمة غامضة فهل المقصود الربح قصير الأجل أم الربح طويل الأجل وهل يقصد بالربح معدل العائد على السهم أو الليرة المستثمرة في المشروع أم على رأس المال المملوك.

- هدف تعظيم الربح قد يفشل في الاختيار بين بديلين أو مجالين للاستثمار يدران ربحين أو عائدين مختلفين من حيث القيمة والتوقيت لكن القيمة الإجمالية للربح في نهاية العمر المتوقع للمشروعين متساوية. لكن يمكن مواجهة هذه المشكلة باستخدام طريقة القيمة الحالية للمفاضلة بين بدائل الاستثمار حيث يتم خصم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بمعدل خصم معين ومقارنة إجمالي القيمة الحالية للأرباح لكل من المشروعين يمكن اختيار المشروع الذي يحقق أرباحاً أعلى بقيمتها الحالية.

- هدف تعظيم الربح يتجاهل درجة المخاطر التي ينطوي عليها الاقتراح الاستثماري في المؤسسة.

- هدف تعظيم الربح هدف غير أخلاقي حيث ينطوي على استغلال الجماهير ورفع الأسعار كلما أمكن ذلك.

ثانياً: هدف تعظيم القيمة أو تعظيم ثروة ملاك المؤسسة:

إن تعظيم قيمة المؤسسة أو تعظيم ثروة الملاك هو أفضل معيار للحكم على القرارات الاستثمارية من وجهة نظر المستثمر أو المالك. ومما لا شك فيه أن تعظيم ثروة المؤسسة وزيادة القيمة السوقية للأسهم يعكس الاستخدام الفعال للمواد الاقتصادية القومية ويؤدي إلى تنشيط النظام الاقتصادي ككل وتعظيم الثروة القومية للمجتمع.

ويعتبر تعظيم الثروة كهدف للإدارة المالية أكثر فعالية مقارنة بهدف تعظيم الربح وذلك لسببين هامين:

- هدف تعظيم الثروة يعد هدفاً إستراتيجياً طويل الأجل حيث تعمل الإدارة على تعظيم القيمة الحالية للاستثمارات عن طريق اختيار المقترحات الاستثمارية التي تزيد من القيمة السوقية للأوراق المالية

- هدف تعظيم الثروة يعطي أهمية خاصة للتوزيعات النقدية في المؤسسة بصرف النظر عن حجمها وهو ما يساهم في جذب مساهمين جدد.

المطلب الرابع: انواع القرارات المالية

تتأثر قيمة المؤسسة بثلاثة أنواع من القرارات المالية هي قرار الاستثمار، قرار التمويل، قرار توزيع الإرباح

الفرع الأول: قرار الاستثمار

تعتبر قرارات الاستثمار من أهم قرارات الإدارة المالية وأعقدها بسبب طبيعتها الاستثمارية والغالب أن الإدارة المالية تلجأ لها أملاً في زيادة العائد الاستثماري من أجل تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد .

اولا: تعريف قرار الاستثمار

قبل قيامنا بتعريف قرار الاستثمار سنقوم بالتطرق أولاً إلى الاستثمار الذي يعرف انه :

"هو سلسلة من المصروفات تليها سلسلة من الإيرادات وذلك في فترات زمنية متعاقبة، وهذا الاستثمار قد يكون على شكل مادي كالأراضي، المباني والآلات وعلى شكل غير مادي كالتقود تحت الطلب كالسندات والأسهم".
(بن حسان، 2005-2006، صفحة 7)

أما قرار الاستثمار هو "القرار الذي ينطوي عليه تخصيص قدر معلوم من الأموال في الوقت الراهن على مدار مدة زمنية بهدف تحقيق ربح في المستقبل، وهو يكون عرضة لدرجات مختلفة من الخطر وعدم التأكد". (العيفة، 2020-2021، صفحة 61)
"هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الأفضل والذي يعطي أكبر عائد بين بديلين على الأقل، ويعتمد ذلك على قدرة وكفاءة متخذ القرار ومدى إدراكه لأبعاد القرار المتخذ". (افاق، 2016، صفحة 50)

هنا يمكن اعتبار قرار الاستثمار بأنه رهان تقوم به المؤسسة مقابل نتائج غير مضمونة في المستقبل (سلبية أو ايجابية) ، والاختيار بين البدائل الاستثمارية المتعددة والتي تكون مبنية على أساس معايير اقتصادية وبيئية واجتماعية، مع النظر الى العائد المتوقع ودرجة المخاطرة والوقت.

ثانياً : أنواع القرارات الاستثمارية :

تعددت وتنوعت تصنيفات القرارات الاستثمارية ومن أهم هذه التصنيفات وأكثرها شيوعاً التصنيف التالي: (بوحفص، 2017-2018، الصفحات 50-51)

أ-قرارات تحديد أولويات الإستثمار:

و يتم إتخاذ القرار الإستثماري في هذه الحالة بين عدد معين من البدائل الإستثمارية المحتملة و الممكنة لتحقيق نفس الأهداف، و يصبح المستثمر أمام عملية إختيار البديل الأفضل بناء على مدى ما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة، و من ثم يقوم بترتيب أولويات الإستثمار طبقاً للأولويات التي يحددها و إهتمامات كل مرحلة، فإذا إعتبر أن العائد على الإستثمار هو الذي يحكم تفضيلاته فإنه سيقوم بترتيب البدائل الإستثمارية طبقاً لهذا المدخل.

ب- قرارات قبول أو رفض الإستثمار:

في هذه الحالة يكون المستثمر أمامه بديل واحد لإستثمار أمواله في نشاط معين أو الإحتفاظ بها دون إستثمار، و هذا القرار يجعل فرص الإختيار أمام المستثمر محدودة جداً وهو يختلف عن الوضع السابق الذي يتميز بوجود فرص و بدائل كثيرة و كانت المشكلة

هي إتخاذ القرار بعد وضع أولويات، أما في هذه الحالة فالمستثمر عليه أن يقبل البديل الإستثماري الذي إكتملت و تمت له دراسة الجدوى التفصيلية أو يرفضه لعدم إمكانية التنفيذ، و من هنا تصبح مساحة الإختيار أضيق بكثير من قرارات تحديد الأولويات.

ج- قرارات الإستثمار المانعة تبادليا:

في هذا النوع توجد العديد من فرص الإستثمار و لكن في حالة إختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك لا يمكن المستثمر من إختيار نشاط آخر، فالنشاط يمنع تبادليا النشاط الآخر، فإذا تم إختيار الإستثمار في مشروع صناعي فإن ذلك يمنع الدخول في مشروع زراعي في نفس الوقت و هنا نتحكم في تلك العملية بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة فإن عدم إختيار بديل في نشاط معين أضحي في نفس الوقت بديل آخر في نشاط آخر.

د- القرارات الإستثمارية في ظروف التأكد و المخاطرة و عدم التأكد:

يمكن أن تتخذ القرارات في ظروف التأكد حيث تكاد تنعدم المخاطرة و تقترب من الصفر و من ثم تتم عملية إتخاذ القرار الإستثماري بسهولة و بساطة حيث تكون لدى متخذ القرار معلومات كاملة و لديه دراية تامة بالمستقبل و نتائجه، وهو وضع يكاد لا يحدث إلا قليلا فيما يتعلق بالقرارات الإستثمارية لأنها دائما مصحوبة بدرجة معينة من المخاطرة، و هناك القرارات الإستثمارية التي تتم في حالة عدم التأكد و هي الحالات التي تكون درجة المخاطرة فيها تقترب بقوة من 100% و هي قرارات قل أن تحدث في مجال الإستثمار و تحتاج إلى خبرة عالية في إجراء دراسات الجدوى في مجال الإستثمار، و تحتاج إلى دقة كبيرة في إجراء دراسات الجدوى وتطبيق أساليب على درجة كبيرة من التقدم لكي يتخذ القرار الإستثماري في مثل تلك الظروف.

هـ- قرار الإستثمار حسب سعر الأداة الاستثمارية

هناك ثلاثة مواقف تواجه المستثمر وتتطلب منه إتخاذ قرار، حيث تتوقف طبيعة القرار على طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الأداة الاستثمارية وقيمتها من وجهة نظره، وتندرج تحت القرارات الآتية (محمود و دباش، 2017، الصفحات 8-9)

قرار الشراء: في هذه الحالة فإن المستثمر يرى ويشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية والتي تتمثل في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد والمخاطرة أكبر من سعرها السوقي أي أن السعر السوقي أقل من قيمة الأداة الاستثمارية، وهذا ما يدفع المستثمر لشراء الأداة رغبة منه في تحقيق الأرباح لأنه يتوقع أن يرتفع سعرها السوقي.

قرار عدم التداول: في هذه الحالة يكون السوق في توازن فبعد ارتفاع السعر (الحالة السابقة) ويستمر في ذلك إلى أن يصل إلى التساوي بين السعر السوقي وقيمة الأداة، وهذا ما يؤدي إلى توقف الشراء وتوقف البيع لغياب الحافز، فيكون بذلك القرار الاستثماري المناسب هو عدم التداول فالمستثمر في هذا الطرف لا يتوقع تحقيق عوائد ولا يتوقع تحقيق إلا إذا تغيرت الظروف

السائدة

قرار البيع: في هذه الحالة وبعد مرور السوق بحالة تساوي السعر مع القيمة تعمل ديناميكية السوق لتخلق رغبات إضافية فيه لشراء تلك الأداة من مستثمر جديد، حيث أن أي مستثمر يرى بأنه مازال أقل من مما يتطلب منه أن يعرض سعرا جديدا لتلك الأداة يزيد عن قيمة، وهو ما يعمل على ارتفاع السعر عن القيمة وهو ما يعمل على دفع غيره فيكون قرار المستثمر حينئذ هو قرار بيع.

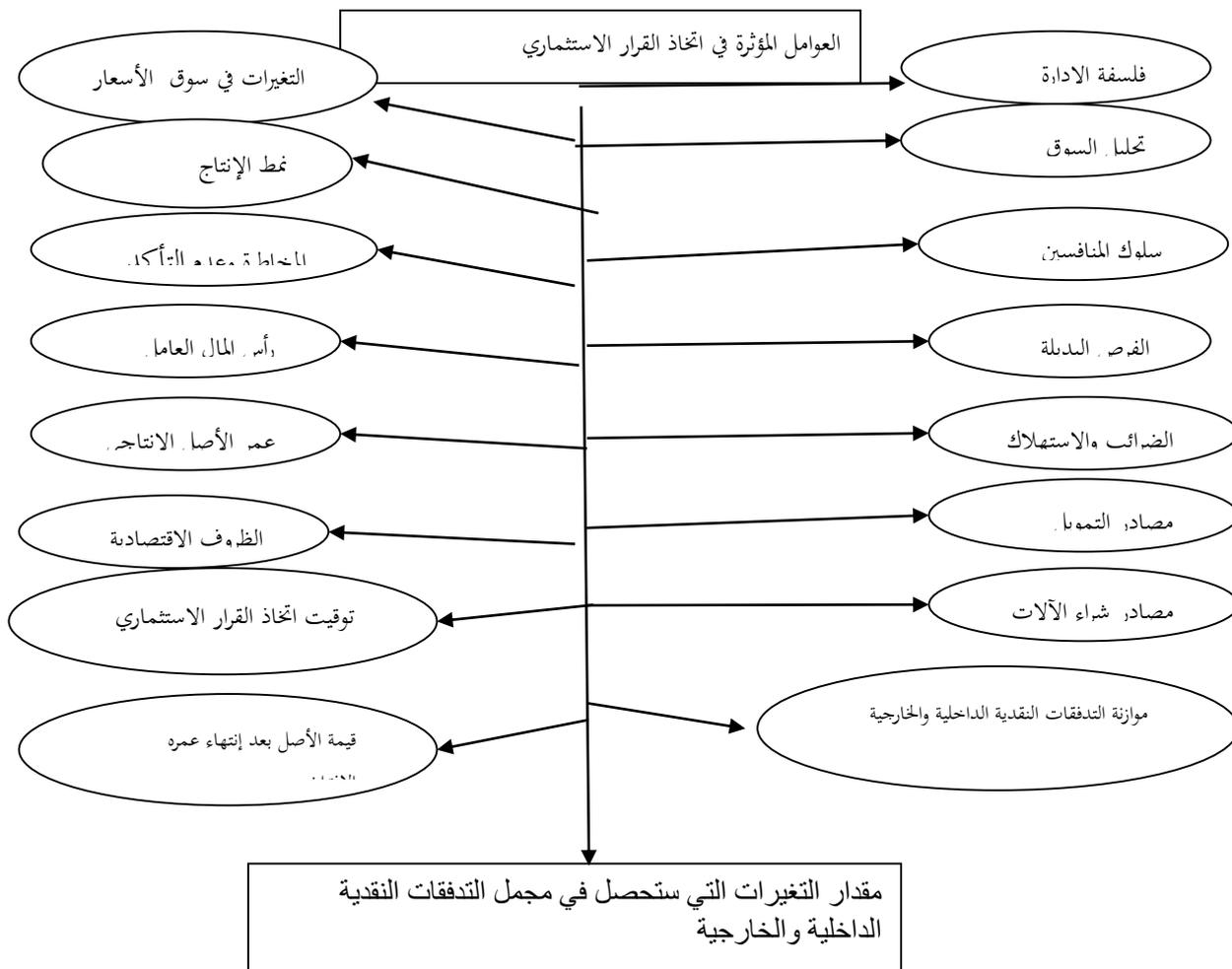
ثالثا-العوامل المؤثرة في القرارات الاستثمارية

يتحكم في القرارات الاستثمارية العديد من العوامل والمتغيرات، هذه العوامل لها أهمية كبيرة في اتخاذ أي قرار استثماري وقد حددت من قبل بعض الكتاب ومتخذي القرار فيما يلي: (بن عمر، 2016-2017، صفحة 107)

فلسفة الإدارة، تحليل السوق، سلوك المنافسين، الفرص البديلة، الضرائب والاستهلاك، مصادر التمويل، مصادر شراء الآلات، رأس المال العامل، موازنة التدفقات النقدية الداخلية والخارجية، التغيرات في سوق الأسعار، نمط الإنتاج، المخاطرة وعدم التأكد، توقيت اتخاذ القرار الاستثماري، الظروف الاقتصادية.

حيث يمثل كل عامل من هذه العوامل أهمية كبيرة في اتخاذ القرار الاستثماري داخل المؤسسة، فقد يكون المشروع الاستثماري ناجح وله جدوى اقتصادية، إلا أن عدم نجاح أو تنفيذ المشروع يرجع إلى عدم توفر مصادر لتمويله، وهذا بالنسبة لجميع العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري. وهناك عوامل أخرى تؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري، ومن خلال الشكل أدناه نوضح العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الاستثماري كما يلي:

الشكل رقم 4: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الاستثماري



المصدر : (بن عمر، 2016-2017، صفحة 107)

الفرع الثاني: قرار التمويل

أولاً: تعريف قرار التمويل

يعرف التمويل على أنه:

"تلك المجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة، وتحديد الميزج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المقترضة والأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة". (حدادو، 2020-2021، صفحة 7)

اما قرار التمويل "القرار الذي يتعلق بأنواع مصدر الأموال وكيفية الحصول عليها والموازنة بين أنواعها المختلفة في سبيل الوصول إلى هيكل رأسمال أمثل" (مخلخل، 2019-2020، صفحة 65)

وقرار التمويل يتمثل في عرض الأموال في المؤسسة ، والذي من خلاله تحديد الميزج الأمثل لمصادر التمويل المختلفة ، سواء كانت مملوكة أو مقترضة ويغطي قرار التمويل ثلاثة أنواع رئيسية من القرارات وهي: (طويل، 2018-2019، صفحة 19)

-إختيار الهيكل المالي ، أي التوزيع بين الأموال المقدمة من طرف المساهمين والديون المالية.

-سياسة توزيع الأرباح ، أي الإختيار بين إعادة استثمار النتيجة (إحتجاز الأرباح) ، وبين توزيع الأرباح على المساهمين.

- الإختيار بين التمويل الداخلي (التمويل الذاتي) والتمويل الخارجي (الأموال المقدمة من طرف المساهمين أو الإستدانة المالية)

ثانيا: مصادر التمويل

أ-مصادر التمويل الداخلية:

نستطيع التمييز بين نوعين من التمويل الداخلي من خلال الهدف من التمويل وهي:النوع الأول وهو التمويل الداخلي بهدف المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة،والنوع الثاني وهو التمويل الداخلي بهدف التوسع في نشاط المؤسسة الاستثماري وبشكل عام نستطيع القول أن مصادر التمويل الداخلي هي: مخصصات الاهتلاك، الاحتياطات، الأرباح المحتجزة.

ويمكن القول أن مخصصات الاهتلاك عبارة عن تكلفة تتحملها المؤسسة في نهاية الدورة المالية، وهي الأقساط السنوية المخصومة من الإيرادات وفق طريقة الاهتلاك المطبقة بغرض استبدال الأصل بعد انتهاء مدة استغلاله، وعدم الإحلال بالقدرة الإنتاجية للمؤسسة. أما فيما يخص الاحتياطات هي المبالغ المستقطعة من النتيجة الصافية الموجبة التي تخص الدورة من أجل الدورات الآتية، وهي نوعين احتياطات اختيارية واحتياطات إلزامية مفروضة من قبل القانون التجاري، لتوظيفها لخدمة أهداف معينة.

بالإضافة إلى الأرباح المحتجزة والتي تعتبر من أحسن مصادر التمويل الداخلي، وهي الأرباح الغير موزعة من النتيجة سواء كانت تخص السنة الحالية أو تعود للسنوات السابقة على الملاك والمعنيين بها، وفقا للقانون الأساسي للمؤسسة أو قرار مجلس الإدارة.

(العيفة، 2020-2021، صفحة 71)

ب-مصادر التمويل الخارجية:

قد لا يكفي التمويل الداخلي أحيانا لتلبية الاحتياجات المالية للمؤسسة، مما يجعلها تذهب للبحث عن مصادر خارجية كزيادة رأس مال الأسهم أو الاقتراض أو غيرها وتمثل هذه المصادر في: (بن حسان، 2005-2006، الصفحات 97-107)

1-مصادر التمويل القصيرة الأجل:

-الأموال القصيرة الأجل: هي تلك الأموال التي يجب تسديد قيمتها في مدة تتراوح ما بين أسبوع وسنة واحدة ومن مصادر هذه الأموال نجد:

- الائتمان التجاري: وهو الائتمان قصير الأجل والذي تحصل عليه المنشأة لشراء مستلزمات الإنتاج والمنتجات الوسيطة أو هي قيمة المشتريات الآجلة التي يحصل عليها المشتري من الموردين والتي لا تتجاوز مدة تسديدها السنة.

- الائتمان المصرفي: وهو تلك العملية التي يقوم بمقتضاها بنك على منح عميلا سواء كان فردا أو شركة والمقصود به هو تسهيلات مصرفية سواء كانت في شكل نقود أو صور أخرى، وذلك لتغطية العجز المسجل في السيولة لدى المؤسسة، وذلك لمواصلة نشاطها المعتاد، وهذه التسهيلات تكون مقابل فائدة يحصل عليها البنك.

2- مصادر التمويل المتوسطة الأجل

من خلال هذه المصادر يتم الحصول على الأموال التي يتم تسديد قيمتها في فترة تتراوح ما بين السنة والعشر سنوات، و من هذه المصادر نجد:

القروض المتوسطة الأجل: هذه القروض يتم الحصول عليها من البنوك وشركات التأمين وتكون عملية تسديدها غالبا على مدى عدة سنوات، وذلك وفق ما يسمى جدول الاستهلاك، وليس دفعة واحدة.

التمويل التأجيري: ويقصد به قيام المشروعات باستئجار الآلات والأصول الأخرى بدلا من امتلاكها. وهذا النوع من طرق التمويل له أهمية بالغة، خاصة إذا كان المشروع في حالة يصعب عليه زيادة السندات.

3- مصادر التمويل الطويلة الأجل

و هي تلك الطرق المستعملة للحصول على الأموال التي يتم تسديد قيمتها في مدة تتراوح ما بين 10 و 25 سنة، و هي تنقسم إلى: الأموال الخاصة (المملوكة)، الأموال الخارجية (سندات وقروض).

الأموال الخاصة (المملوكة):

الأسهم العادية: و هي تمثل مستند ملكية لحاملها، لذا فهي تسمى بحقوق الملكية، و هذه الأسهم يتم طرحها من قبل الشركة، و ذلك للحصول على الأموال الضرورية لتمويل نفقاتها الاستثمارية.

الأسهم الممتازة: يمكن لنا القول بأن السهم الممتاز هو مزيج بين السهم العادي والسند، هذا السهم الممتاز يختلف عن العادي في انه صاحب السهم الممتاز يحصل على عائد ثابت لا يتأثر بأرباح المشروع، عكس السهم العادي الذي يتأثر بأرباح المشروع وخسارته وكذلك أصحاب الأسهم الممتازة لهم الأولوية في استرداد قيمة أسهمهم عند التصفية وذلك قبل حملة الأسهم العادية.

ثالثا: العوامل المؤثرة في قرار التمويل

تحصل المؤسسة عادة على الأموال اللازمة لتسيير أنشطتها من مصدرين رئيسيين هما: (بركبية، 2018-2019، الصفحات 81-82)

مصادر خارجية أي عن طريق الديون المباشرة و غير المباشرة، ومصادر داخلية أي عن طريق الملاك.

وفي المفاضلة بين هذين المصدرين سعيا وراء تخفيض التكلفة المرجحة لرأسمالها المستثمر الى الحد الأدنى المناسب، لا بد من أخذ العوامل التالية في عين الاعتبار:

- تكلفة المصادر المختلفة للتمويل، أي تكلفة الدينار الواحد من كل مصدر؛

- عنصر الملائمة ، بمعنى أن يكون المصدر التمويل ملائما للمجال الذي تستخدم فيه الأموال ، فإذا كان تمويل رأس المال العامل مثلا هو الهدف من قرار التمويل ليس من الحكمة حينئذ أن يكون تمويله بقرض طويل الأجل بل بقرض قصير الأجل سعيا وراء تخفيض التكلفة المرجحة للأموال إلى حدها الأدنى . إما إذا كان الهدف من قرار التمويل هو التوسع أو شراء أصل رأسمالي ، من الحكمة حينئذ أن يتم تمويله إما عن طريق الملاك أو بقرض طويل الأجل؛

- وضع السيولة النقدية في المؤسسة لدى اتخاذ القرار ، و سياساتها المتبعة في إدارة هذه السيولة . فإذا كان هذا الوضع حرجا قد تضطر المؤسسة لتجاوز عامل التكلفة و البحث عن مصدر تمويل طويل الأجل لتجنب عوامل الضغط على السيولة في المستقبل . وهكذا يصبح تاريخ الاستحقاق عاملا متحكما في مثل هذه الظروف؛

- القيود التي يفرضها المقرض على المؤسسة المقترضة و التي تتعلق عادة بالضمانات المقدمة، أو سياسات توزيع الأرباح، أو بالقيود على مصادر التمويل الأخرى؛

- المزايا الضريبية ، فمصادر التمويل الخارجي بشكل عام تحقق وفورات ضريبية تخفض من المتوسط المرجح لتكلفة الأموال ، وهو ما لا تحققه مصادر التمويل الداخلي . ذلك على أساس أن الفوائد المدفوعة عن القروض تعتبر عبئا يحمل لربح المؤسسة، على عكس التوزيعات التي تدفع للملاك و التي تعتبر توزيعا للربح لا عبئا عليه و بالتالي لا تدخل في احتساب الوعاء الضريبي.

الفرع الثالث : قرار توزيع الأرباح

أولا: تعريف سياسة توزيع الأرباح

يمكن تعريف سياسة توزيع الأرباح بأنها:

" مجموعة الأدلة والإرشادات التي تعتمد عليها الإدارة المالية عند إتخاذ قرارات توزيع الأرباح وتعنى هذه الأخيرة الجزء من الأرباح الصافية والذي تقوم المؤسسة بتوزيعه على المساهمين حسب نسبة الأسهم التي يملكونها إذ يمكن للمجلس إدارة التصريح عن التوزيع في أي وقت ، حيث يعتبر التوزيع خيار للمجلس وليس التزاما قانونيا". (طويل، 2018-2019، صفحة 21)

ثانيا: أشكال سياسة توزيع الأرباح

لقد تم اقتراح ثلاث طرق لتوزيع الأرباح على المساهمين كما يلي: (بوشوشة، 2016، صفحة 129)

1- سياسة توزيع الأرباح الثابتة: وتتمثل في ثبات توزيع الأرباح، إذ لا ترتفع إلا في حالة ما إذا كانت المؤسسة قادرة على ضمان استقرار هذه الأرباح، و لا تنخفض إلا في حالة مرور المؤسسة بصعوبات معتبرة، و هي الطريقة المتبعة من طرف العديد من المؤسسات المسعرة في البورصة

2- سياسة توزيع الأرباح النسبية: تتمثل في توزيع جزء ثابت من النتيجة، حيث ترتفع و تنخفض الأرباح الموزعة حسب النتيجة المحققة.

3- سياسة توزيع الأرباح المتبقية: وفي هذه السياسة فإنه يتم توزيع الأرباح على المساهمين فقط بعد تمويل جميع الاستثمارات، ثم بعد ذلك القيام بعملية التوزيع على المساهمين.

لم يحدد القانون الجزائري طريقة معينة لتوزيع الأرباح حيث ترك ذلك للجمعية العامة للمساهمين وذلك كما نصت عليه المادة 110 من القانون التجاري الجزائري، كما اشترط القانون أن يتم توزيع الأرباح في أجل أقصاه 30 أشهر من إقفال السنة المالية كما نصت عليه المادة 110

ثالثا- محددات طبيعة سياسة توزيع الأرباح (عباسي، 2015-2016، الصفحات 101-102)

كثيرا ما نتساءل هل سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة، تعد قرارا استثماريا أم قرارا تمواليا، ولماذا؟ فمن الملاحظ أن سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة الاقتصادية كقرار، ليس بالأمر الهين فهي تحمل في مضمونها مشكلات مزدوجة ومعقدة، وعليه فإن معالجة هذه السياسة يجب أن تتم في ضوء الهدف الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه وهو ما يعرف بتعظيم قيمة المؤسسة كأموال مستثمرة.

- سياسة توزيع الأرباح كقرار استثماري:

تشير سياسة توزيع الأرباح إلى كونها قرارا استثماريا إذا ما اعتمدت القرارات الخاصة بها على المصدر الأول، وهو النقدية الناتجة عن عمليات التشغيل، وفي مثل هذا الموقف قد يمتد آثار هذه القرارات على فرص الاستثمار المتاحة للمؤسسة، ومن ثم فإن قرار التوزيع الخاص بالأرباح هنا قد يعكس مشكلة استثمارية يحتم الموقف الخاص بها اتخاذ قرار ضروري لمواجهتها.

إن البحث عن حلول لسياسة توزيع الأرباح كمشكلة استثمارية قد يفرض على المؤسسة أن تنتظر حتى تقرر اختيار الفرص الاستثمارية المتاحة، واستخدام ذلك الجزء المتبقي من النقدية الناتجة عن التشغيل في عملية توزيع الأرباح وذلك بعد استيفاء كافة متطلبات الاستثمار في المؤسسة.

- سياسة توزيع الأرباح كقرار تمويلي:

قد تلجأ المؤسسة في بعض الحالات إلى الاعتماد على مصدر خارجي في توزيعات الأرباح، وذلك لتجنب المشكلة الاستثمارية الناتجة عن استخدام النقدية المترتبة عن عمليات التشغيل الداخلية، وفي مثل هذا الموقف قد يعكس قرار توزيع الأرباح باستخدام الأموال الخارجية (القروض أو الأسهم الجديدة) مشكلة تمويلية، خاصة إذا ما كان هذا سيؤثر على هيكل التمويل المناسب في المؤسسة، وهذا يعني بالدرجة الأولى أن الاتجاه نحو استخدام المصدر الخارجي لتمويل عملية توزيع الأرباح، لا بد وأن يتم تخطيطه في ضوء محددات الهيكل المناسب للتمويل، أي بما لا يخل بهدف تعظيم سعر السهم الواحد إلى أقصى حد ممكن (تعظيم ثروة الملاك) إن الارتباط بين سياسة توزيع الأرباح وقرارات الاستثمار والتمويل تبدو واضحة من خلال العلاقة التالية:

توزيعات الأرباح = (النقدية الناتجة عن التشغيل + مصادر التمويل الخارجية) - الأموال المطلوبة للاستثمار

وهذه العلاقة السابقة توضح لنا أن عملية توزيع الأرباح في المؤسسة، ما هي إلا محصلة للفرق بين ما هو متاح لهذه المؤسسة من نقدية (داخلية أم خارجية) وبين ما تحتاجه من أموال لعمليات الاستثمار، وذلك مع ملاحظة أنه إذا ما كانت النقدية الداخلية كافية لتغطية مطالب الاستثمار أو تزيد عنها، فلا حاجة أصلا للحصول على الأموال الخارجية كاتجاه لتمويل عملية التوزيع. وبالتالي يمكن القول أن سياسة توزيع الأرباح تعتبر واحدة من أكثر القضايا التي لا تزال لغزا محيرا في لإختلاف نتائج الدراسة.

المبحث الثالث : التشخيص المالي كأسلوب لتحسين اتخاذ القرارات المالية

إن عملية اتخاذ القرارات لها دورا هاما في المؤسسة و كيفية تسييرها و ديمومتها ،ومتخذ هذه القرارات لا يجب أن يعتمد على مكتسباته فقط بل عليه أن يتحصل على نظرة مالية عن وضعية المؤسسة،جاء تحليل القوائم المالية التي تعتبر الأساس في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و ذلك من خلال معرفة النتائج المتحصل عليها و ترجمة مضمون هذه القوائم و بعدها اتخاذ القرارات الملائمة .

المطلب الأول: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرارات المالية

الفرع الأول : الميزانية الوظيفية

أولا-تعريف الميزانية الوظيفية

"عبارة عن أداة للتحليل المالي تقيم فيها الموارد (عناصر الخصوم) و الاستخدامات(عناصر الأصول) بالمبالغ الإجمالية و ترتب فيها الموارد و الاستخدامات حسب دوري التمويل و الاستثمار أو الاستغلال." (بسدات، 2021-2022، صفحة 39)

ثانيا: أسس الميزانية الوظيفية

تتمثل أهم أسس الميزانية الوظيفية في ما يلي: (بنية، 2018-2019، صفحة 29)

- 1- يصطلح على الأصول بالاستخدامات والخصوم الموارد .
- 2- تحسب الاستخدامات بقيم إجمالية دون طرح المؤنات الإهتلاكات مع اعتبار الإهتلاكات والمؤنات على أنها موارد متوسطة وطويلة الأجل .
- 3- يتم ترتيب عناصر الاستخدامات والموارد وتصنيفها تبعا للوظائف (وظيفة الاستغلال، خارج الاستغلال، وظيفة الاستثمار، وظيفة التمويل).

ثالثا: مكونات الميزانية الوظيفية

تنقسم الميزانية الوظيفية إلى أربعة مستويات وهي: (عبد الرحيم، 2015-2016، الصفحات 33-34)

- مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة : (مستوى رأس المال العامل الوظيفي FRng)

تشكل الموارد من مصادر التمويل المتوسطة وطويلة الأجل (الأموال الخاصة والديون متوسطة وطويلة الأجل و الإهتلاكات والمؤنات والنتائج المتراكمة والاحتياطات) ، أما الاستخدامات المستقرة فتشكل من الاستثمارات بمختلف أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة.

- مستوى استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال: (مستوى الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال)

تتمثل في احتياجات دورة الاستغلال المتعلقة بالنشاط الرئيسي الذي تزاوله المؤسسة وموارد تمويل هذه الاحتياجات.

حيث تتكون استخدامات الاستغلال من المخزونات، الزبائن والحسابات الملحقة، حساب الموردون كضمانات الأغلفة والتسيقات المحصلة من العملاء...، أما موارد الإستغلال فتتكون من ديون الموردين والحسابات الملحقة، الزبائن الدائنون وضمانات الأغلفة، التسيقات المحصلة من العملاء...

- مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال: (مستوى الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال)

هي كل الاحتياجات والموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي والرئيسي للمؤسسة أي تلك التدفقات المالية ذات الطبيعة الاستثنائية .

فبالنسبة للإستخدامات خارج الإستغلال نجد حقوق التنازل عن الشبثيات و الحقوق تجاه الشركاء(رأس المال المكتتب غير المدفوع)،

أما الموارد خارج الاستغلال فتتضمن موردو القيم الثابتة، ديون الشركاء، الضرائب على النتائج ...

د-مستوى الخزينة :

يتكون هذا المستوى من استخدامات الخزينة المتمثلة في المتاحات النقدية في خزائن المؤسسة وحساباتها الجارية، وموارد الخزينة المتمثلة

في الاعتمادات البنكية الجارية.

رابعاً: شكل الميزانية الوظيفية

وقد وضح شكل الميزانية الوظيفية كما يلي :

جدول رقم 4: تمثيل عناصر الميزانية الوظيفية

الموارد	الاستخدامات
RD الموارد الدائمة الأموال الخاصة الديون المتوسطة والطويلة الأجل مجموع الإهلاكات و المؤونات	ES الاستخدامات المستقرة الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة
Rex موارد الاستغلال مستحقات المورد وملحقاته	Eex استخدامات الاستغلال المخزونات الإجمالية حقوق العملاء وملحقاتها
Rhex موارد خارج الاستغلال موارد أخرى	Ehex استخدامات خارج الاستغلال حقوق أخرى

استخدامات الخزينة ET المتاحات	موارد الخزينة RT الاعتمادات البنكية الجارية
مجموع الاستخدامات E	مجموع الموارد R

المصدر : (مخلخل، 2019-2020، صفحة 149)

الفرع الثاني: مؤشرات التوازن المالي

إن الهدف من تشكيل الميزانية الوظيفية يعمل على حساب استخراج المؤشرات المالية التي تعبر عن التوازن المالي للمؤسسة وذلك بمقارنه المصادر والاستخدامات وهذه المؤشرات هي :

أولاً: رأس المال العامل الصافي الإجمالي

أ-تعريف : يعرف رأس المال العامل الصافي الإجمالي بأنه " قسط الأموال الدائمة التي تخصصها المؤسسة لتمويل أصولها المتداولة ، كما يعرف بقسط الموارد (ذات درجة استحقاق ضعيفة) التي تخصص التغطية المالية للأصول (ذات درجة سيولة مرتفعة) غير أن بفضل المساواة بين الأصول المالية والخصوم المالية " (خميسي، 2010، صفحة 70)

يتم حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي وفقاً لمنظور هما: (منير، اسماعيل، و نور، 2005، صفحة 113)

$$\text{FRng} = \text{Rd} - \text{ES}$$

منظور أعلى الميزانية:

حيث تمثل Rd الموارد الدائمة، و Es الاستخدامات المستقرة

منظور أسفل الميزانية:

أي رأس المال العامل الصافي الإجمالي = (استخدامات الاستغلال + استخدامات خارج الاستغلال + استخدامات الخزينة) - (موارد الاستغلال + موارد خارج الاستغلال + موارد الخزينة).

$$\text{FRng} = (\text{Eex} + \text{Ehex} + \text{Et}) - (\text{Rex} + \text{Rhex} + \text{Rt})$$

ب-حالات رأس المال العامل الصافي الإجمالي:

توجد ثلاثة حالات لرأس المال العامل الوظيفي هي: (لحسن، 2015/2014، صفحة 43)

رأس المال العامل الوظيفي موجب ($0 < \text{FRNG}$)

هذا يعني أن إحتياجات الدورة أكبر من الموارد، أي أن المؤسسة في حالة توازن مالي على المدى الطويل ، أي تمكنت من تغطية كامل إحتياجاتها طويلة الأجل باستخدام موارد طويلة الأجل مع تحقيق فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الإحتياجات المالية المتبقية .

رأس المال العامل الوظيفي سالب ($0 > \text{FRNG}$): هذا يعني أن إحتياجات الدورة أقل من الموارد، أي أن المؤسسة عجزت عن

تمويل الاستخدامات الإجمالية المستقرة باستخدام مواردها المالية المتاحة، وبالتالي حققت عجز وهي بحاجة إلى أموال إضافية أو بحاجة إلى تقليص التثبيتات حتى تنو مع إمكانياتها المالية .

رأس المال العامل الوظيفي معدوم ($0 = FRNG$) معناه تساوي احتياجات الدورة مع الموارد المتوفرة وهي الديون قصيرة الاجل يعني أن المؤسسة استطاعت تمويل مختلف الاستخدامات المستقرة باستخدام الموارد المالية الدائمة دول التحقيق فائض ولا عجز.

ج-أنواع رأس المال العامل

لرأس المال العامل أنواع عدة: إجمالي رأس المال العامل؛ صافي رأس المال العامل الخاص؛ صافي رأس المال العامل الخارجي، تعرفنا سابقاً على مفهوم صافي رأس المال العامل، أما بالنسبة للأنواع الأخرى فيمكن توضيح مفهومها بالشكل التالي :

-رأس المال العامل الإجمالي (الخام):

رأس المال العامل الإجمالي هو مجموع عناصر الأصول التي يكتفي بها نشاط المؤسسة و التي تدور في مدة سنة أو أقل ويشمل حاصل رصيد الأصول المتداولة يسمى كذلك بحجم النشاط الاستغلالي، ويكتب بالعلاقة التالية:
(بنية، 2018-2019، صفحة 16)

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة (المخزونات + الذمم المدينة + النقديات)

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - الأصول الثابتة

كذا مفهوم النوعين الاخرين كما يلي: (غذوان، 2020، الصفحات 50-54)

-صافي رأس المال العامل الخاص:

هو ذلك الجزء من إجمالي الأصول المتداولة الذي مول من الأموال الخاصة للمنشأة، وهو كذلك عبارة عن المقدار الفائض من الأموال الخاصة بعد تمويل الاستثمارات الثابتة. يحسب بالعلاقة التالية :

من أعلى الميزانية: صافي رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - صافي الأصول الثابتة

من أسفل الميزانية: صافي رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة - مجموع الخصوم

-رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي) :

يعبر عن الفرق بين صافي رأس المال العامل وصافي رأس المال العامل الخاص، والنتيجة تشير إلى مدى اعتماد المؤسسة على الديون المتوسطة والطويلة الأجل في تمويل اصولها.، و يحسب بالعلاقة التالية :

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

رأس المال العامل الخارجي = صافي رأس المال العامل - صافي رأس المال العامل الخاص

ثانياً: إحتياج رأس المال العامل :

تواجه العديد من المؤسسات أزمات في دورة الاستغلال نتيجة للتقدير السيئ لحجم الاحتياجات التي تتطلبها هذه الدورة، ونظراً لقصر هذه الدورة وتجددها فإنها تتطلب استعداداً كافياً للسير الجيد لأنشطة الاستغلال.

أ-تعريف إحتياج رأس المال العامل : (قربة، 2013،الصفحة 103)

يرتبط بدورة الاستغلال والتسيير في المدى القصير، وتحليل التطور لما تملكه المؤسسة وما تحتاج له، فاحتياجات رأس المال العامل هو ذلك الجزء من احتياجات دورة الاستغلال، و يحسب بالعلاقة التالية:

إحتياج رأس المال العامل = (الأصول الجارية - المتاحات) - (الخصوم الجارية - التسيبقات المصرفية)
 إ.ر.ع = احتياجات الدورة — موارد الدورة = (أصول متداولة + القيم الجاهزة) - (د.ق.أ - س بنكية)
 وتمثل خصائص احتياجات رأس المال العامل في:

احتياجات رأس المال العامل متغيرة حيث يعتبر نتيجة لحركات القيم المتعلقة بدوره الاستغلال؛
 يتميز بخاصية النمو و الحركية حيث أن تطور المؤسسة ينتج عنه زيادة في احتياج رأس المال العامل؛
 يتميز بخاصية التجديد وذلك تبعاً لتجديد حلقة الاستغلال.

وبفضل تقسيم B.F.R إلى إحتياج رأس المال العامل للإستغلال و إحتياج رأس المال العامل خارج الإستغلال ، يمكن المؤسسة معرفة هل توازنها المالي ناتج عن نشاطها العادي أو عملياتها الإستثنائية (خارج الإستغلال) ،
 ب- حالات الاحتياج في رأس المال:

توجد ثلاثة حالات لاحتياج في رأس المال تتمثل في: (عبد الرحيم، 2015-2016، صفحة 27)

$0 = BRF$: عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة ، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد.

$0 < BFR$: هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة وذلك لتغطية احتياجات الدورة ، وتقدر قيمة تلك المصادر بقيمة احتياجات رأس المال العامل ، مما يستوجب وجود رأس المال العامل موجب لتغطية العجز.

$0 > BFR$: يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ، ولا تحتاج إلى موارد أخرى ونقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

ثالثاً: الخزينة الصافية (TN)

أ- مفهوم الخزينة الصافية :

تعرف الخزينة الصافية على أنها : هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة (باستثناء السلفات المصرفية)، ويمكن حسابها بطريقتين :
 (شونوف، 2012، صفحة 120)

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الوظيفي - احتياجات رأس المال العامل الإجمالية

الخزينة الصافية = استخدامات الخزينة (أصول الخزينة) - موارد الخزينة (خصوم الخزينة)

ب- حالات الخزينة:

توجد ثلاثة حالات لوضعية الخزينة تتمثل في: (شدري معمر، 2019-2020، صفحة 67)

- الخزينة موجبة $0 < TN < FRNG$: يعني أن رأس المال العامل في هذه الحالة أكبر من احتياجات رأس المال العامل والمؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب على المؤسسة معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية وتقسيم تسهيلات للزبائن؛

- الخزينة سالبة $0 > TN > FRNG$: أي أن المؤسسة في حالة عجز بمعنى أنها غير قادرة على تسديد

ديونها في أجالها وهذا يطرح مشكل يتمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب حقوقها لدى الغير

أو تقترض من البنوك أو التنازل عن استثمارات دون التأثير على طاقتها الإنتاجية ؛

-الخزينة معدومة $TN=0$ ($FRNG = BFR$) : وهذا يعني أن رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل، ويدل على أي مؤسسة أتاح خزينة مثلى والوصول إلى هذه الوضعية يتطلب الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة.

-الخزينة $TN: 0 =$ وهذا يعني أن رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل، ويدل على أي مؤسسة أتاح خزينة مثلى والوصول إلى هذه الوضعية يتطلب الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة.

الفرع الثالث: دور مؤشرات التوازن المالي في تحسين اتخاذ القرارات المالية ومراحل تقييمها: (كحول، 2016-2017،

الصفحات 141-142)

إن مؤشرات التوازن المالي تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة و تقييم أداؤها فهي تقدم للمتخذ القرار معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصادر التمويل المثلى و قرار التخطيط كما أنها تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة و حول هيكل المالي للمؤسسة فإنها تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري .

➡ مراحل تقييمها:

في هذه الخطوة متعلقة بالتحليل المالي يتم هذا التحليل على مدى العمر المتوقع للاستثمار و هذا للتأكد من تواجد التمويل اللازم للقيام به و أن هذا الاستثمار يثمر عنه سيولة لتغطية التزاماته.

تحليل السيولة :

إن هذا التحليل يهدف لمعرفة التدفق النقدي خلال فترة معينة ، وعلى ضوء نتائجه يمكن اتخاذ القرارات المناسبة لتفادي النقص في السيولة ، أو العكس لتفادي بقاء سيولة زائدة عن اللزوم بدون استعمال مفيد .

تحليل هيكل رأس المال : يهدف هذا التحليل إلى التحقق من أن التمويل يتلاءم مع الاستثمار من حيث النوع والمدة بالنسبة للاستثمارات الثابتة ، أو الاستثمارات في رأس المال العامل وعلى ضوء نتائجه تتخذ القرارات المناسبة لإعادة التوازن المالي ، أو المحافظة عليه بأقل التكاليف الممكنة .

المطلب الثاني : دور النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية

ان دراسة النسب المالية و تحليلها ماليا غرضه فهم البيانات الواردة في القوائم و التقارير المالية لتشكيل الأساس و المنطلق الذي يخدم متخذ القرار في القيام بواجبه.

الفرع الأول: مفهوم النسب المالية

النسبة المالية هي " العلاقة القائمة بين عنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر (أو عناصر أخرى)، وتكون هذه العلاقة بشكل نسبة مئوية أو بشكل كسر بسيط أو كسر عشري " (خنفر و المطارنة، 2006، صفحة 127)

الفرع الثاني : أنواع النسب المالية

أولاً:نسبة السيولة :

وهي النسب التي تمكن من قياس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل من خلال الأصول السائلة والشبه سائلة دون تحقيق خسائر منها، وتمثل هذه النسب في: (مواعي و برينيس، 2016، ص40)

1- نسبة التداول (السيولة العامة): هي نسبة تشير إلى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل من الأصول المتداولة. ويمكن حسابها كما يلي: (الانصاري، بدون سنة، ص173)

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

2- نسبة السيولة السريعة :

نسبة مماثلة لنسبة التداول إلا انه يتم استبعاد رصيد المخزون، لأنه اقل سيولة بشكل عام بالإضافة إلى أن بعض الشركات ليس لديها القدرة على تحويل المخزون إلى نقدية في وقت قصير ، وتحسب كما يلي: (بني خالد و موسى، 2019، ص259)

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وظالما أن النسبة لا تقل عن 1 فإن الوضع يكون سليما .

3- نسبة النقدية : تعتبر هذه النسبة أكثر تشدداً من النسبتين السابقتين كمقياس لسيولة الشركة، لأنها تركز على قياس المركز النقدي للشركة ممثلاً بمقدار النقدية المتاحة لها للوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل وتكون بالشكل التالي:

(بني خالد و موسى، 2019، ص259)

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ثانياً: نسب النشاط

هي النسبة التي تقيس الكفاءة في إدارة الأصل، أي تقوم بتحليل عناصر الموجودات ومعرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل هذه العناصر إلى مبيعات ومن ثم إلى سيولة. وهي تتمثل فيما يلي:

جدول رقم 5 : نسب النشاط

النسب	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
معدل دوران المخزون	تكلفة البضاعة المباعة/متوسط المخزون	يشير هذا المعدل إلى عدد مرات المخزون خلال الدورة المحاسبية(فترة التخزين)، كما توضح سرعة بيع المنتجات.
معدل دوران الحقوق	صافي المبيعات الآجلة/متوسط حسابات المدينين	تبين هذه النسبة مدى كفاءة عملية التحصيل ومتابعة ديون العملاء في المؤسسة.
معدل دوران الموردين	المشتريات الآجلة/متوسط حسابات الدائنين	يمثل العدد المتوسط لعمليات الشراء الآجلة التي تقوم بها المؤسسة.

معدل دوران الأصول	صافي المبيعات / مجموع الأصول	يقيس مساهمة مجموع أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي.
معدل دوران الأصول الثابتة	صافي المبيعات / مجموع الأصول الثابتة	يقيس مساهمة الأصول الثابتة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي.
معدل دوران الأصول المتداولة	صافي المبيعات / مجموع الأصول المتداولة	يشير هذه النسبة إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات.

المصدر: (شنوف، 2012، الصفحات 215-217)

ثالثا: نسب التمويل

تمكن هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى أهمية كل مصدر تمويلي للأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة، ومن أهم هذه النسب نجد :

جدول رقم 6: نسب التمويل

النسب	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول غير الجارية (الثابتة)	تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، أي أنه حتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تتجاوز 1
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية (الثابتة)	وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون	وتشير هذه النسبة إلى فرز الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، وعندما تكون هذه النسبة أكبر من الواحد معناه المؤسسة في وضعية جيدة.
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون / مجموع الأصول	وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء، وتبين مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية وهي نسبة مرافقة للنسبة السابقة.

المصدر: (شدرري معمر، 2019-2020، ص ص 73-74)

الفرع الثالث: دور النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية: (كحول، 2016-2017، صفحة 152)

تتمتع النسب المالية بالقدرة على إلقاء الضوء على جوانب مهمة من الناحية المالية قد لا تظهرها البيانات المالية العادية، حيث تعتبر النسب المالية أداة رئيسية مستعملة في تفسير وتقييم القوائم المالية ما تتمتع به من صفات تساعد على تحسين اتخاذ القرارات

المالية ، فالنسب المالية عبارة عن علاقة بين متغيرين (رقمين) تربطهما علاقة عضوية أو دلالة مشتركة، حين يصعب الاستدلال بكل واحد منهما بشكل مطلق، فالرقم المالي المجرد في كثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه مضلا عندما يكون بشكل منفرد. بالتالي يجب النظر إلى الأرقام وهي مرتبطة أو منسوبة إلى بعضها حتى تتمكن من الوصول إلى صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة.

كما أن تحليل نسبة واحدة لا يعطي معلومات كافية لتحسين اتخاذ القرارات، بل يجب تحليل مجموعة من النسب على نحو يكفي لتزويد متخذ القرار بالمعلومات وكل نسبة لها دور في اتخاذ القرار، فنسب السيولة تقوم بتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ التمويل والائتمان، أما نسب الربحية فتعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية.

المطلب الثالث: استخدام حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة في اتخاذ القرارات المالية

وهنا سنقوم بتحليل عناصر كل من جدول حسابات النتائج و قائمة التدفقات النقدية ودراسة مختلف النسب فيه.

الفرع الأول : تحليل حسابات النتائج

أولاً: نسب ربحية المبيعات

تستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة الشركة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تكبدتها خلال فترة زمنية محددة.

الجدول رقم 7: نسب الربحية

النسب	الصيغة الرياضية	تفسير النسبة
نسبة هامش الربح الإجمالي	رقم الأعمال تكلفة - البضاعة المباعة / رقم الأعمال	تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من مجمل الأرباح.
نسبة هامش القيمة المضافة	القيمة المضافة / رقم الأعمال	تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من القيمة المضافة.
نسبة هامش إجمالي فائض الاستغلال	إجمالي فائض الاستغلال / رقم الأعمال	تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من الفائض الخام للاستغلال.
نسبة هامش نتيجة الاستغلال	نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال	تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتيجة الاستغلال.
نسبة هامش الربح الصافي	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من النتيجة الصافية.

المصدر: (لزعر، 2011-2012، صفحة 107)

ثانياً: نسب المردودية

تعرف المردودية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطاتها وتحسب كما يلي:

الجدول رقم 8: نسب المردودية

النسب	الصيغة الرياضية	تفسير النسبة
المردودية الاقتصادية	نتيجة الدورة الصافية / مجموع الأصول	تقيس هذه النسبة الربح الذي تحققه الشركة مقابل كل دينار وظفته في إستخداماتها، أي ما يعطيه الدينار الواحد من الإستخدامات الثابتة والجارية من نتيجة.
المردودية التجارية	نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال	تعبر هذه النسبة عن مستوى مردودية الدينار الواحد من المبيعات ومنطقيا كلما زادت النسبة عن معيار المقارنة سواء كان المعيار التاريخي أو الصناعي كلما تحسن الأداء لإدارة المؤسسة والعكس صحيح دائما
المردودية المالية	نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة	هذا المعدل يقيس ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل الملاك ، أي أن المعدل يعبر عن ربحية الإستثمار المتاح من قبل الملاك، وكلما زادت قيمة هذا المعدل كلما عبرت عن كفاءة الإدارة في إستغلال أموال الملاك لضمان عائد مرضى لهم،

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على (بوطغنان، 2007، الصفحات 97-99) وكذلك (الحسن، 2014/2015،

صفحة 64)

الفرع الثاني: تحليل قائمة التدفقات النقدية

يوفر التحليل المالي للتدفقات النقدية مقاييس مهمة لمتخذي القرارات وتعبر هذه المقاييس عن مدى استمرارية التدفقات النقدية للمؤسسة حيث تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن بواسطتها التفريق بين صافي الدخل وصافي تدفق النقدي وهذا على مبدأ أن صافي الدخل يتم تحديده على أساس الاستحقاق في حين يحدد صافي التدفق النقدي على الأساس النقدي، ومن أهم النسب التي يمكن استخلاصها من قائمة التدفقات النقدية نجد :

أولا: مقاييس تقييم جودة الأرباح

تعبر هذه المقاييس عن مدى استمرارية التدفقات النقدية للمؤسسة، حيث تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل وبين صافي التدفق النقدي وذلك على اعتبار أن صافي الدخل يتم تحديده على أساس الاستحقاق، في حين يحدد صافي التدفق النقدي على الأساس النقدي. ويمكن تلخيصها كما يلي:

جدول رقم 9: النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية بهدف تقييم جودة الربحية

المقياس	النسب المالية	التعليق
قياس جودة الربحية	مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / النتيجة الصافية	تفيد هذه النسبة في بيان نسبة الأرباح النقدية من أصل صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الاستحقاق، فهو يبين مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي صافي.
	نسبة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المبيعات = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / المبيعات	تعتبر المبيعات مصدرا أساسيا للتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة، والحصول على مؤشر عالي لهذه النسبة يثبت كفاءة سياسة الائتمان المتابعة من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها.
	نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / إجمالي الأصول	توضح هذه النسبة مدى مقدرة موجودات المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.
	نسبة النشاط التشغيلي = لتدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التمويلية / صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة	كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع أرباح المؤسسة و العكس بالعكس.

المصدر: (ابركان، 2019-2020، الصفحات 39-40)

ثانيا: مقاييس تقييم السيولة

تعتبر هذه المقاييس عن مدى قدرة المؤسسة على توفير المبالغ النقدية الكافية لأغراض معينة، حيث ترتبط قوة أو ضعف سيولة المؤسسة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، وتستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة والذي يعبر عادة عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. (ابركان، 2019-2020، ص 40) ويمكن تلخيصها بالاعتماد على كما يلي:

جدول رقم 10: النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية بهدف قياس جودة السيولة

المقياس	النسب المالية	التعليق
نسب قياس جودة السيولة	مؤشر تغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية	توضح هذه النسبة قدره المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بمهذه الاحتياجات.
	نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية / فوائد الديون	. توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيء و يبنى بمشاكل قد تواجه المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.
	نسبة التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال إلى مدفوعات الديون الطويلة الأجل التدفق النقدي = صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية / مدفوعات الديون الطويلة الأجل	توضح هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الطويلة الأجل، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشرا ايجابيا على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الطويلة الأجل.
	نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات الداخلة من الأنشطة التمويلية = التدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التمويلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية.	توضح هذه النسبة مدى مساهمة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية على تمويل الاستثمار في الأصول طويلة الأجل، كذلك تعتبر مؤشرا على مدى إسهام المصادر الخارجية على تمويل الاستثمار في الأصول طويلة الأجل.

المصدر: (شونوف، 2012، الصفحات 196-197)

ثالثا: مؤشرات تقييم سياسة التمويل: مقاييس تقييم السياسات المالية

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة النسب المناسبة ومقارنتها لعدد من السنوات، التعرف على

مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية (ابركان، 2019-2020، صفحة 42)

ويمكن تلخيصها كما يلي:

جدول رقم 11: النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية بهدف تقييم سياسات التمويل

المقياس	النسب المالية	التعليق
مؤشرات تقييم سياسات التمويل	نسبة التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية للمساهمين ÷ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	توفر هذه النسبة معلومات عند السياسة التي تتبناها إدارة مؤسسة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى استقرار هذه السياسة، ارتفاع هذه النسبة يوضح قدرة المؤسسة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية.
	نسبة التوزيعات والفوائد المقبوضة = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ التوزيعات النقدية للمساهمين	تعكس هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح على المساهمين، ومدى قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح واستقرار هذه توزيعات من فترة إلى أخرى.
	نسبة الإنفاق الرأسمالي = الإنفاق الرأسمالي الحقيقي ÷ التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل إصدارات الأسهم	تعبّر هذه النسبة عن مدى مساهمة مصادر التمويل طويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة، كما انخفاض هذه النسبة قد يكون نتيجة زيادة الاستثمار في المخزون وزيادة الاستثمار المالي.
	نسبة المرونة المالية = صافي التدفقات النقدية التشغيلية ÷ إجمالي الديون.	تحسب هذه النسبة لمعرفة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها انطلاقاً من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية دون اللجوء إلى عملية التنازل على جزء من أصولها المستعملة، كلما ارتفعت هذه النسبة خففت من معاناة المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها.

المصدر: (بجي، 2021، الصفحات 345-346)

خلاصة الفصل:

يعتبر الوضع المالي للمؤسسة عنصرا من عناصر بيئة المؤسسة الداخلية، إلا أنه يحتاج إلى عمليات المتابعة والمراقبة والتقدير باستخدام كل ما يتيح التشخيص المالي من أدوات تشخيص الهيكل المالي من تقييم النشاط و النتائج ، وبالتالي يسمح بالحكم على الوضعية الحالية والفعالية للمؤسسة وكل هذا بإتباع مجموعة من الطرق و الأساليب حسب نوع و نمط المؤسسة ونشاطها و كبر حجمها، حيث تقوم عملية التشخيص المالي على مؤشرات مالية ونسب مالية ، فبتحليل الميزانية يمكننا الوصول إلى حكم حول السيولة، الملاءمة وهيكل التمويل داخل المؤسسة، اما جدول حسابات النتائج هو عبارة عن كشف يبين مقدار الإيرادات والنفقات ومقدار الأرباح أو الخسائر للوحدة المحاسبية ، وذلك بالفرق بين قيمة الاعباء والنواتج ، وقائمة التدفقات النقدية جاءت لتبين الحجم الحقيقي للنقدية المتوفرة لدى المؤسسة من خلال المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة، و بالتالي فهي تعطي رؤية واضحة حول كيفية تشكل السيولة على مستوى المؤسسة، وبالنسبة لجدول التمويل فانه يعتبر أداة مهمة في تحليل طرق تمويل المؤسسة، ومجالات استعمال الأموال فيها، ومن هذا نصل إلى أن التشخيص المالي يتخذ قرارات مهمة في حياة المؤسسة.

الفصل الثاني

التشخيص المالي واتخاذ القرارات المالية

"بمؤسسة مطاحن الغزال"

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة مطاحن الغزال بسكرة

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى نظرة عامة حول مؤسسة مطاحن الغزال من خلال تعريفها والتطرق إلى هيكلها التنظيمي إضافة إلى أهمية وأهداف المؤسسة التي تسعى لتحقيقها.

المطلب الأول: نظرة عامة عن المؤسسة

مؤسسة مطاحن الغزال هي شركة ذات مسؤولية محدودة تقع بمنطقه النشاطات La zone بسكرة، تأسست 1999/10/03، تتربع المؤسسة على مساحة تبلغ 5000 متر مربع منها 3500 متر مربع مغطاة موزعة على كل من وحدة الدقيق والفريزة وبذلك تنتج المؤسسة الفريزة والدقيق بأحجام مختلفة تمثل في 10 كيلوغرام، 20 كيلوغرام، 50 كيلوغرام .

الفرع الأول: أهمية و أهداف المؤسسة

أولاً: أهمية المؤسسة

إن مؤسسة مطاحن الغزال تعتبر مؤسسة ذات أهمية اقتصادية متميزة باعتبارها تقوم بإنتاج منتجات أساسية ذات استهلاك واسع، وتوجه بهذه المنتجات إلى فئات واسعة من المستهلكين من خلال تقديم مستوى عالي من الجودة التي تنافس بها المنتجات الأخرى، وهذا ثمار حسن التحكم واستخدام التقنيات المتطورة تمثل أهمية المؤسسة في :

- تعتبر منتجات المؤسسة أساسية وضرورية للمستهلك؛
- التقليل من نسبة البطالة وذلك بتوفير مناصب شغل؛
- تلبية المؤسسة جزءاً معتبراً من متطلبات السوق؛
- الموقع الجغرافي الممتاز مما يسهل عملية الاتصال بمناطق عديدة.

ثانياً: أهداف المؤسسة

تسعى المؤسسة لتحقيق ميزة تنافسية خاصة بها، وجذب أكبر قدر ممكن من الزبائن لذلك سطرت مجموعة الأهداف تتمثل في:

- سحب و كسب أكبر عدد ممكن من الزبائن، وتلبية رغباتهم؛
- تغطية السوق المحلية والجهوية، حيث تعمل على تغطية نسبة معتبرة من السوق المحلية والجهوية فقد اكتسحت منتجاتها جميع الولايات الشرقية؛
- تساهم في التنمية المحلية وذلك عن طريق اليد العاملة وإظهار وضع اقتصادي جيد لولاية بسكرة؛
- وضع سياسات واستراتيجيات إنتاجية تتناسب مع متطلبات السوق؛
- توسيع وتطوير وحدات الإنتاج والعمل.

المطلب الثاني: تقديم مؤسسة مطاحن الغزال**الفرع الأول: التعريف بالجانب القانوني و التنظيمي**

أولاً: الجانب القانوني:

مؤسسة مطاحن الغزالة هي مؤسسة إنتاجية مندرجة قانوناً ضمن شركات الأموال حيث بدأت نشاطها على شكل شركة ذات مسؤولية محدودة SARL برأس مال قدره 132723000.00 دج تتمتع بالشخصية المعنوية وتخضع لأحكام القانون التجاري

الجزائري، كما أنها تخضع لنظام الحقيقي في تحديد الربح الضريبي، فمن الناحية الجبائية فان المؤسسة تخضع لجميع الالتزامات

الجبائية والنظام الضريبي المتعلق بالأشخاص المعنويين و تتمثل هذه الضرائب في:

-الضريبة على أرباح الشركات IBS على أساس الربح المحقق، (26%) من الربح المحقق؛

-الرسم على القيمة المضافة (TVA) بمعدل 19% على منتج النخالة فقط، أما منتج السميد والفرينة فهو معفى من الضريبة؛

-الرسم على النشاط الصناعي والتجاري (TAP) على أساس رقم الأعمال المحقق بمعدل 1% على مادة النخالة فقط أما منتج

السميد والفرينة فهو معفى من الرسم؛

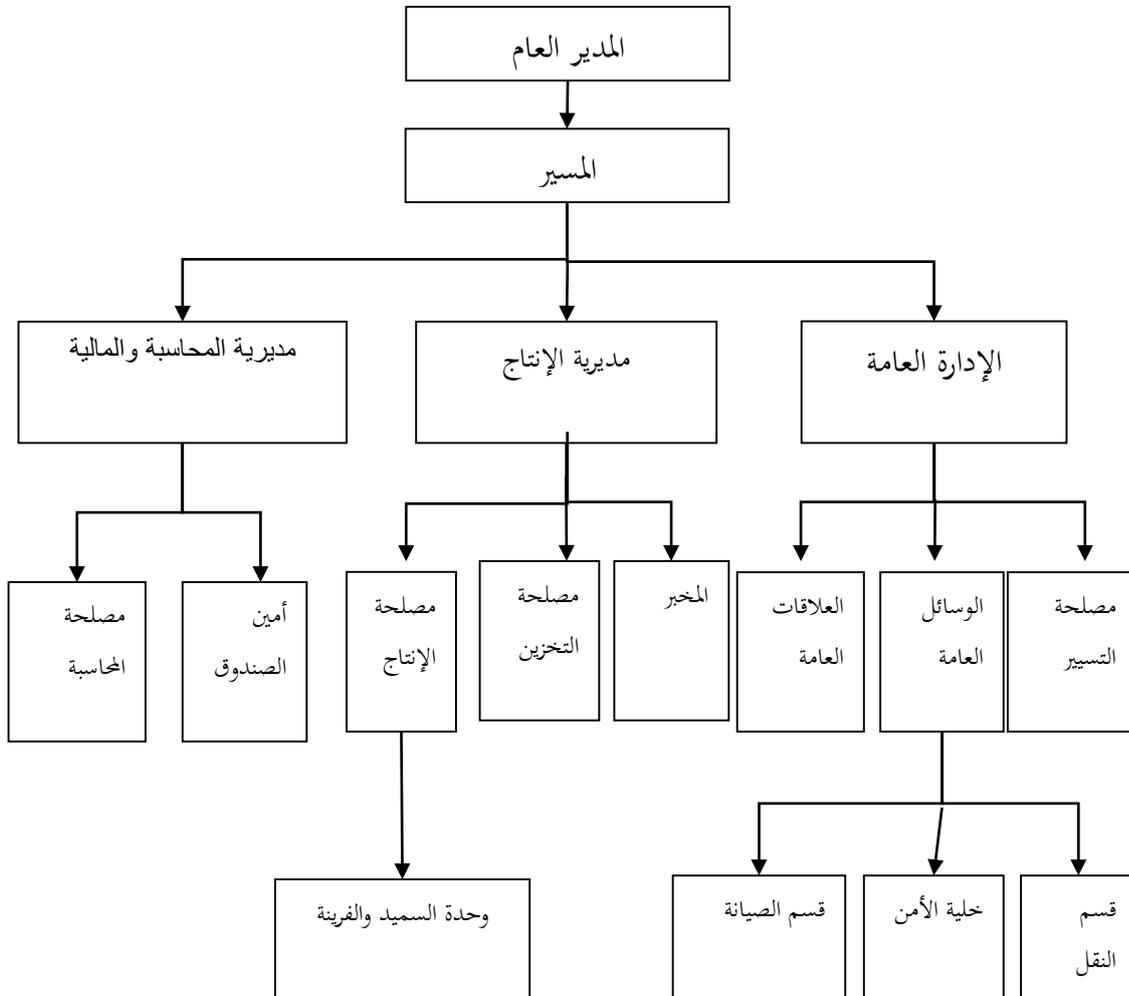
-الدفعة الجزائرية (VF) على أساس كتله الأجور والمعاشات الممنوحة للعمال والموظفين بالمؤسسة

-الرسم العقاري (TF) على أساس جميع الممتلكات العقارية للمؤسسة سواء كانت مبنية أو غير مبنية (كل نهاية سنة).

ب-الجانب التنظيمي:

حتى تحقق، وتجسد المؤسسة أهدافها يلزم ذلك وضع هيكل تنظيمية معينة، و يتمثل الهيكل التنظيمي للمؤسسة مطاحن الغزال في :

الشكل رقم 5: الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المصدر: من وثائق المؤسسة

الفرع الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة

المدير العام: يعد المسؤول عن كل رؤساء الهياكل والمصالح وهو المشرف على تسيير المؤسسة من كل النواحي فهو يمثل المؤسسة خارجيا و الناطق الرسمي لها ويعقد اجتماعات دورية مع الإطارات ويتأخر مجلس الإدارة.
المسير: وهو مكلف بحسن تسيير المؤسسة إداريا وتقنيا واتخاذ القرارات اللازمة في الأوقات المناسبة والتنسيق بين مختلف أقسام المؤسسة.

الإدارة العامة: تحرس هذه المديرية بتنفيذ القوانين وضبطها، حيث تنقسم إلى المصالح التالية:

- مصلحة التسيير: تعمل هذه المصلحة على حفظ ملفات العمال وتطبيق القانون وتراقب كل عمليات الفروع تحت مسؤوليتها، وبالتالي فان هذه المصلحة مختصة بشؤون العمال من ملفات التشغيل والتسريح وعقود التشغيل و الغيابات.
- مصلحة الوسائل العامة: ويكمن دورها على تأمين طلبات واحتياجات مختلف مصالح المؤسسة وكذا القيام بالأشغال الخاصة بالمؤسسة وتفرع إلى الأقسام التالية:

قسم النقل: يعمل هذا القسم بتسيير حظيرة المؤسسة وذلك بتوفير وسائل النقل والاهتمام بالنقل اليومي للموظفين والعمل على إيصال الطلبات للزبائن والمواد الأولية إلى المؤسسة.

خلية الأمن: تعمل على توفير الأمن للمؤسسة إضافة إلى تدوين دخول وخروج المركبات من شاحنات وغيرها...

قسم الصيانة: هذه المصلحة تختص بصيانة ومراقبة كل تجهيزات الإنتاج و وسائل النقل والتجهيزات الخاصة بالمؤسسة.

مديرية الإنتاج: تشرف على السير الحسن للإنتاج من الجودة ومراقبة المنتج و الحفاظ على مستوى الجودة، وتعمل هذه المديرية على القيام بالمهام التالية:

- استقبال المادة الأولية.

- تهيئة القمح وتنظيفه بنوعيه لطحنه.

- استقبال الأكياس.

- تخزين وتصريف المنتج.

- الصيانة الوقائية والفنية.

- تحضير الأجهزة ومراقبه النوعية والجودة.

يقوم مدير الإنتاج بمتابعة ومراقبة كل مراحل الإنتاج حتى الوصول إلى المرحلة النهائية بحيث يتم تخصيص عينة من المنتج النهائي للمخبر لمراقبة النوعية مره ثانية.

وتتفرع مديرية الإنتاج إلى ثلاث أقسام هي:

-المخبر: مخصص للقيام بتحليل معينه و مراقبه المواد الأولية والمنتج النهائي وذلك بتحديد الخصائص التحليلية من اجل احترام المواصفات ومراقبه الجودة.

- مصلحة التخزين: تقوم هذه المصلحة بتخزين كل ما تحتاجه المؤسسة لضمان السير العادي و ينقسم التخزين إلى ثلاث أنواع هي مخزون المادة الأولية والمنتج النهائي وهو الخاص بوحدة الإنتاج مخزون قطع الغيار والوسائل الكهربائية والميكانيكية الخاصة بالمؤسسة مخزون التجهيزات المكتبية وهذا يتعلق بالجانب الإداري للمؤسسة.

مديرية المحاسبة والمالية: تقوم بمراقبة كل العمليات الحسابية والمالية للمؤسسة وتساهم في تطبيق و إنشاء البرنامج التجاري وتنفرع عنها:

-مصلحة المحاسبة العامة والمالية: دورها القيام بالمهام التالية:

التسجيل المحاسبي وإعداد القوائم المالية.

إعداد البرامج المالية والميزانيات التقديرية.

تسيير جميع العمليات المحاسبية.

العمل على تنظيم ومراقبه العمليات المالية والتصريحات الشهرية والسنوية ومتابعة أرصدة الحسابات البنكية تأمين ومراقبة تنفيذ

العمليات الخاصة بالخرينة ومراقبه فواتير الشراء وتحرير الصكوك من اجل تسديد ديون الموردين.

-أمين الصندوق:يقوم بتسديد كل المصاريف و أعباء المؤسسة و أيضا قبض المداخل النقدية .

المطلب الثالث: مراحل الإنتاج بمؤسسة مطاحن الغزال.

قبل القيام بعملية الإنتاج تقوم المؤسسة بتوفير المادة الأولية للقمح بنوعية ،وبعد جلب المادة الأولية سواء عن طريق وسائل النقل

المؤسسة أو عن طريق وسائل نقل الممون فيتم وزن الشاحنة في مدخل المؤسسة المزود بالجسر الوزن ثم يفرغ القمح في آلة الاستقبال

التي تحتوي على قنوات تأخذ المادة الأولية للتصفية الأولية، وبعد ذلك جزء منها يوجه للتخزين والباقي يمر بمراحل الإنتاج التي

سنوضحها في ما يلي :

من اجل الحصول على منتج الدقيق أو الفرينة فانه يمر عبر المراحل التالية:

مراحل إنتاج السميد والفرينة:

مرحلة 1: بعد ما يتم استقبال القمح الصلب أو اللبن على مستوى المخازن تنظيفه تنظيفا أوليا ثم تخزينه حيث يتم في هذه المرحلة

التخلص من الأوساخ الكبيرة والشوائب وتخزينها في الخلايا " تخزين أولى " الخلايا الموجودة على مستوى المطاحن.

مرحلة 2 : ثم تأتي مرحلة التنظيف التكميلي " تنظيف ثاني " حيث يعاد تنظيفه حيث يستخدم في هذه المرحلة عدة آلات

متطورة للتنظيف من أجل تصفية، ثم يضاف إليه الماء ويترك لبعض الوقت ليأخذ درجة رطوبة معينة " فترة راحة" حتى يتم نزع

القشرة عن اللب لتسهيل عملية الطحن .

مرحلة 3 : ثم تأتي مرحلة الطحن باستخدام آلات تسمى " الدار أفيل " وتتم عملية الطحن عدة مرات حتى الحصول على

النوعية المطلوبة وفي الأخير تتم الغرلة حيث يتم فيها فصل القرينة عن النخالة بواسطة استعمال آلات تسمى plansichter ثم

تخزين المنتجين .

المطلب الرابع:استخدام التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مطاحن الغزالة

يتم اتخاذ القرار التمويلي بمؤسسة المطاحن الغزال من خلال مراعاة مدى قدرتها على مواجهة الالتزامات في تواريخ استحقاقها من

جهة وكذا إمكانية تحقيق عوائد من جهة أخرى ، تساعدنا في تطوير نشاطها وتوسيعه مما يضمن لها البقاء في السوق .

غالبا ما يتم تمويل التي تقوم المؤسسة بما من خلال التمويل الذاتي إضافة إلى الحصول على قروض من بنك القرض الشعبي الجزائري،

نظرا لكون الآلات التي تستعملها المؤسسة باهظة الثمن، لذلك فهي تلجأ إلى الاقتراض. وخير مثال على ذلك الآلات التي قامت

المؤسسة باقتنائها مؤخرًا حيث تقوم هذه الآلات بملء الفريئة في أكياس مباشرة 1 كلف - 5 كلف حيث تقوم بملء الكيس ووزنه وغلقه مباشرة دون اللجوء إلى الوزن التقليدي ، فهي تعمل آليا وذات تكنولوجيا متطورة تعمل على زيادة وتيرة الإنتاج والاقتصاد في الوقت والجهد .

المبحث الثاني: التشخيص المالي لمؤسسة مطاحن الغزالة باستخدام الأدوات المالية

باعتبار التشخيص المالي أداة فعالة لاتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة ،ينبغي على المؤسسة إعداد الوثائق اللازمة التي تتمثل في: الميزانية المالية ،جدول حسابات النتائج وجدول التدفقات الخزينة ، و يتم القيام بالتشخيص المالي عن طريق مجموعة من المؤشرات والنسب المالية وذلك من اجل التعرف على نقاط القوة والضعف التي تساعد على اتخاذ القرارات المالية ،وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: التشخيص المالي لمؤسسة مطاحن الغزالة باستخدام مؤشرات التوازن المالي

الفرع الأول: الميزانية المالية

الجدول رقم 12: جدول ميزانية المالية 2017 أصول

الأصول	المبلغ الإجمالي	مؤونات / اهتلاكات	المبلغ الصافي
أصول مثبتة غير جارية			
فارق الاقتناء ايجابي أو سلبي			
التثبيتات المعنوية			
التثبيتات العينية			
أراضي	8000000.00	0.00	8000000.00
مباني	106641203.66	71724445.56	34916758.10
تثبيتات عينية أخرى	181265444.66	159477160.56	21788284.10
تثبيتات ممنوح امتيازها			
التثبيتات الجاري إنجازها			
التثبيتات المالية			
السندات الموضوعه موضع المعادلة-المؤسسات المشاركة			
المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقه			
السندات الأخرى المثبته			
القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية			
الضرائب المؤجلة على الأصول			
حسابات الارتباط			
مجموع الأصول غير الجارية	295906648.32	231201606.12	64705042.20

59895463.49		59895463.49	الأصول الجارية
			المخزونات والمنتجات قيد الصنع
			الحسابات الدائنة - الاستخدامات المماثلة
60619851.91		60619851.91	الزبائن
74900237.27		74900237.27	المدينون الآخرون
6434242.00		6434242.00	الضرائب
			الأصول الأخرى الجارية
			الموجودات وما يماثلها
			توظيفات وأصول مالية جارية
50257224.99		50257224.99	أموال الخزينة
252107019.66		252107019.66	مجموع الأصول الجارية
316812061.86	231201606.12	548013667.98	المجموع العام للأصول

المصدر: بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 01

جدول رقم 13 : الميزانية المالية 2017 خصوم

2017	الخصوم
105999000.00	رؤوس الأموال الخاصة
	رأس المال الصادر
	رأس المال غير المطلوب
	العلاوات والاحتياطيات (الاحتياطيات المدمجة)
	فارق إعادة التقييم
	فارق المعادلة
31667443.72	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع)
100200500.24	رؤوس أموال خاصة أخرى /الترحيل من جديد
	حصة الشركة المدمجة
	حصة ذوي الأقلية
237866943.96	المجموع (1)
20127500.00	الخصوم غير الجارية
	القروض والديون المالية
	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
	الديون الأخرى غير الجارية
	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا

الفصل الثاني

التشخيص المالي واتخاذ القرارات المالية بمؤسسة مطاحن الغزال

20127500.00	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
37399774.89	الخصوم الجارية
7050051.04	الموردون والحسابات الملحقة
14367791.97	الضرائب
	الديون الأخرى
	خزينة الخصوم
58817617.90	مجموع الخصوم الجارية(3)
316812061.86	المجموع العام للخصوم

المصدر: بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 02

جدول رقم 14 : الميزانية المالية 2018 أصول

المبلغ الصافي	مؤونات/اهتلاكات	المبلغ الإجمالي	الأصول
			أصول مشتمة غير جارية
			فارق الاقتناء ايجابي أو سلبي
			التثبيتات المعنوية
0.00	0.00	0.00	التثبيتات العينية
8000000.00	0.00	8000000.00	أراضي
29415798.57	77225405.09	106641203.66	مباني
27500358.41	167327325.74	194827684.15	تثبيتات عينية أخرى
0.00	0.00	0.00	تثبيتات ممنوح امتيازها
0.00	0.00	0.00	التثبيتات الجاري إنجازها
0.00	0.00	0.00	التثبيتات المالية
0.00	0.00	0.00	السندات الموضوعية موضع المعادلة-المؤسسات المشاركة
0.00	0.00	0.00	المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة
0.00	0.00	0.00	السندات الأخرى المثبتة
0.00	0.00	0.00	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
0.00	0.00	0.00	الضرائب المؤجلة على الأصول
0.00	0.00	0.00	حسابات الارتباط
64916156.98	244552730.83	309468887.81	مجموع الأصول غير الجارية

الفصل الثاني

التشخيص المالي واتخاذ القرارات المالية بمؤسسة مطاحن الغزال

			الأصول الجارية
7031815.05		7031815.05	المخزونات والمنتجات قيد الصنع
0.00		0.00	الحسابات الدائنة - الاستخدامات المماثلة
89332051.52		89332051.52	الزبائن
108656917.66		108656917.66	المديون الآخرون
9731309.00		9731309.00	الضرائب
0.00		0.00	الاصول الاخرى الجارية
0.00		0.00	الموجودات وما يماثلها
0.00		0.00	توظيفات وأصول مالية جارية
65180890.07		65180890.07	أموال الخزينة
279932983.30		27932983.30	مجموع الأصول الجارية
344849140.28	244552730.83	589401871.11	المجموع العام للأصول

المصدر: بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 03

جدول رقم 15: الميزانية المالية 2018 خصوم

2018	الخصوم
	رؤوس الأموال الخاصة
105999000.00	رأس المال الصادر
0.00	رأس المال غير المطلوب
0.00	العلاوات والاحتياطيات (الاحتياطيات المدمجة)
0.00	فارق إعادة التقييم
0.00	فارق المعادلة
33147573.58	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع)
131867943.96	رؤوس أموال خاصة أخرى / الترحيل من جديد
0.00	حصة الشركة المدمجة
0.00	حصة ذوي الاقلية
271014517.54	المجموع (1)
	الخصوم غير الجارية
20127500.00	القروض والديون المالية
0.00	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
0.00	الديون الأخرى غير الجارية
0.00	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
20127500.00	مجموع الخصوم غير الجارية (2)

الفصل الثاني

التشخيص المالي واتخاذ القرارات المالية بمؤسسة مطاحن الغزال

28074228.37	الخصوم الجارية
8916994.46	الموردون والحسابات الملحقه
16715899.91	الضرائب
0.00	الديون الأخرى
0.00	خزينة الخصوم
53707122.74	مجموع الخصوم الجارية(3)
344849140.28	المجموع العام للخصوم

المصدر: بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 04

جدول رقم 16 : الميزانية المالية 2019 اصول

المبلغ الصافي	مؤونات/اهتلاكات	المبلغ الإجمالي	الأصول
			أصول مثبتة غير جارية
0.00	0.00	0.00	فارق الاقتناء ايجابي أو سلمي
0.00	0.00	0.00	التثبيات المعنوية
0.00	0.00	0.00	التثبيات العينية
8000000.00	0.00	8000000.00	أراضي
23914839.04	82726364.62	106641203.66	مباني
21227080.03	175734514.12	196961594.15	تثبيات عينية أخرى
0.00	0.00	0.00	تثبيات ممنوح امتيازها
9408594.27	0.00	9408594.27	التثبيات الجاري إنجازها
0.00	0.00	0.00	التثبيات المالية
0.00	0.00	0.00	السندات الموضوعه موضع المعادلة-المؤسسات المشاركة
0.00	0.00	0.00	المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقه
0.00	0.00	0.00	السندات الأخرى المثبتة
121300.87	0.00	121300.87	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
0.00	0.00	0.00	الضرائب المؤجلة على الأصول
0.00	0.00	0.00	حسابات الارتباط
62671814.21	258460878.74	321132692.95	مجموع الأصول غير الجارية

الفصل الثاني

التشخيص المالي واتخاذ القرارات المالية بمؤسسة مطاحن الغزال

			الأصول الجارية
27015328.07		27015328.07	المخزونات والمنتجات قيد الصنع
0.00		0.00	الحسابات الدائنة - الاستخدامات المماثلة
138956672.34		138956672.34	الزبائن
117641966.43		117641966.43	المدينون الآخرون
9677869.21		9677869.21	الضرائب
0.00		0.00	حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
0.00		0.00	الموجودات وما يماثلها
0.00		0.00	توظيفات وأصول مالية جارية
43003996.45		43003996.45	أموال الخزينة
336295832.50	0.00	336295832.50	مجموع الأصول الجارية
398967646.71	258460878.74	657428525.45	مجموع العام للأصول

المصدر: بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 05

جدول رقم 17 : الميزانية المالية 2019 خصوم

2019	الخصوم
	رؤوس الأموال الخاصة
105999000.00	رأس المال الصادر
0.00	رأس المال غير المطلوب
0.00	العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المدمجة)
0.00	فارق إعادة التقييم
0.00	فارق المعادلة
37131088.53	النتيجة الصافية(النتيجة الصافية حصة المجمع)
36161041.09	رؤوس أموال خاصة أخرى /الترحيل من جديد
0.00	حصة الشركة المدمجة
0.00	حصة ذوي الاقلية
179291129.62	المجموع(1)
	الخصوم غير الجارية
20127500.00	القروض والديون المالية
0.00	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
0.00	الديون الأخرى غير الجارية
0.00	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
20127500.00	مجموع الخصوم غير الجارية (2)

34101575.31	الخصوم الجارية
40000.00	الموردون والحسابات الملحقه
165407440.78	الضرائب
0.00	الديون الأخرى
	خزينة الخصوم
199549017.09	مجموع الخصوم الجارية(3)
398967646.71	المجموع العام للخصوم

المصدر: بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 06

الفرع الثاني: الميزانية المالية المختصرة

من خلال المعطيات السابقة سوف نقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة للسنوات التالية (2017 و2018 و2019) ثم تحليل النتائج المتحصل عليها والمقارنة بينها.

شكل الميزانية المالية المختصرة (2017 و2018 و2019)

جدول رقم 18: الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول

الوحدة: دج

2019		2018		2017		الأصول
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
16	62671814.21	19	64916156.98	20	64705042.20	الأصول غير الجارية
84	336295832.50	81	279932983.30	80	252107019.66	الأصول الجارية
100	398967646.71	100	344849140.28	100	316812061.86	المجموع

المصدر: بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 01

الجدول رقم 19: الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم

الوحدة: دج

2019		2018		2017		الخصوم
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
50	199418629.62	84	291142017.54	81	257994443.96	الاموال الدائمة
45	179291129.62	78	271014517.54	75	237866943.96	الاموال الخاصة

5	20127500.00	6	20127500.00	6	20127500.00	الخصوم غير الجارية
50	199549017.09	16	53707122.74	19	58817617.90	الخصوم الجارية
100	398967646.71	100	344849140.28	100	316812061.86	المجموع

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 02

الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية

من الجدولين السابقين نلاحظ مايلي:

أ- الأصول غير الجارية: نلاحظ أن هناك انخفاض نسبي في الأصول غير الجارية مقارنة بالسنوات الثلاث من 2017 إلى 2019

نلاحظ انخفاض في الأصول غير الجارية وهذا الانخفاض شمل العديد من التثبيتات منها التثبيتات العينية الأخرى .

ب- الأصول الجارية: نلاحظ أن هناك زيادة في الأصول الجارية مقارنة بالسنوات الثلاث من 2017 إلى 2019 وهذه الزيادة شملت

العديد الأصول منها الزبائن والمدينون الآخرون و الضرائب .

ج- الأموال الخاصة: نلاحظ أن هناك انخفاض في الأموال الخاصة مقارنة بالسنوات الثلاث من 2017 إلى 2019 وهذا الانخفاض

شمل كل من رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، الاحتياطات والنتيجة الصافية.

د- الخصوم غير الجارية: نلاحظ أن هناك ثبات على مستوى الخصوم غير الجارية خلال السنوات الثلاث من 2017 إلى 2019

وتمثل هذا الثبات في القروض و الديون المالية، وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد على الديون طويلة الأجل في تمويل أصولها الثابتة.

ذ- الخصوم الجارية: نلاحظ أن هناك ارتفاع في الخصوم الجارية خلال السنوات الثلاث من 2017 إلى 2019 وهذا الانخفاض

يرجع إلى بعض العناصر منها الموردون والحسابات الملحقة، الضرائب، الديون.

الفرع الثاني: الميزانية الوظيفية

جدول رقم 20: الميزانية الوظيفية للأصول للفترة 2017 / 2018 / 2019

2019	2018	2017	الأصول
			الاستخدامات المستقرة
0.00	0.00	0.00	التثبيتات المعنوية
0.00	0.00	0.00	التثبيتات العينية
8000000.00	8000000.00	8000000.00	أراضي
106641203.66	106641203.66	106641203.66	عمارات
196961594.15	194827684.15	181265444.66	تثبيتات عينية أخرى
9408594.27	0.00	0.00	التثبيتات الجاري إنجازها
0.00	0.00	0.00	التثبيتات المالية
0.00	0.00	0.00	السندات الموضوعه موضع المعادلة-المؤسسات المشاركة
0.00	0.00	0.00	المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة
0.00	0.00	0.00	السندات الأخرى المثبتة

الفصل الثاني

التشخيص المالي واتخاذ القرارات المالية بمؤسسة مطاحن الغزال

121300.87	0.00	0.00	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
0.00	0.00	0.00	الضرائب المؤجلة على الأصول
0.00	0.00	0.00	حسابات الارتباط
321132692.95	309468887.81	295906648.32	مجموع الاستخدامات المستقرة
27015328.07	7031815.05	59895463.49	استخدامات الاستغلال
138956672.34	89332051.52	60619851.91	المخزونات ومنتجات قيد الصنع
9677869.21	9731309.00	6434242.00	الزبائن
			الضرائب
175649869.62	106095175.57	126949557.4	مجموع استخدامات الاستغلال
117641966.43	108656917.66	74900237.27	استخدامات خارج الاستغلال
			المدنيون الآخرون
117641966.43	108656917.66	74900237.27	مجموع استخدامات خارج الاستغلال
43003996.45	65180890.07	50257224.99	استخدامات الخزينة
			أموال الخزينة
43003996.45	65180890.07	50257224.99	مجموع استخدامات الخزينة
336295832.5	279932983.3	252107019.66	مجموع الاستخدامات الجارية
657428525.45	589401871.11	548013667.98	المجموع العام للاستخدامات

المصدر: بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 01 - 03 - 05

الجدول رقم 21 : الميزانية الوظيفية للخصوم للفترة 2017 / 2018 / 2019

2019	2018	2017	الخصوم
437752008.36	515567248.37	469068550.08	الموارد الدائمة
105999000.00	105999000.00	105999000.00	رأس مال الصادر
0.00	0.00	0.00	العلاوات والاحتياطات
37131088.53	33147573.58	31667443.72	النتيجة الصافية
36161041.09	131867943.96	100200500.24	رؤوس أموال خاصة أخرى / الترحيل من جديد
0.00	0.00	0.00	حساب الارتباط بين المؤسسات
0.00	0.00	0.00	مؤونات الأعباء والخسائر
258460878.74	244552730.83	231201606.12	اهتلاكات ومؤونات
20127500.00	20127500.00	20127500.00	ديون مالية طويلة

الفصل الثاني

التشخيص المالي واتخاذ القرارات المالية بمؤسسة مطاحن الغزال

20127500.00	20127500.00	20127500.00	قروض وديون مالية
0.00	0.00	0.00	ضرائب مؤجلة ومرصود لها
457879508.36	535694748.37	489196050.08	مجموع الموارد الدائمة
34101576.31	28074228.37	37399774.89	الموارد الجارية
40000.00	8916994.46	7050051.04	موارد الاستغلال موردون وحسابات ملحقه ضرائب
34141576.31	36991222.83	44449825.93	مجموع موارد الاستغلال
165407440.78	16715899.91	14367791.97	موارد خارج الاستغلال ديون أخرى
165407440.78	16715899.91	14367791.97	مجموع موارد خارج الاستغلال
0.00	0.00	0.00	موارد الخزينة خزينة الخصوم
199549017.09	53707122.74	58817617.9	مجموع الموارد الجارية
657428525.45	589401871.11	548013667.98	مجموع الموارد

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 02 - 04 - 06

الفرع الثالث: دراسة وتحليل مؤشرات التوازن المالي

أولاً: مؤشرات التوازن المالي

أ- رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng

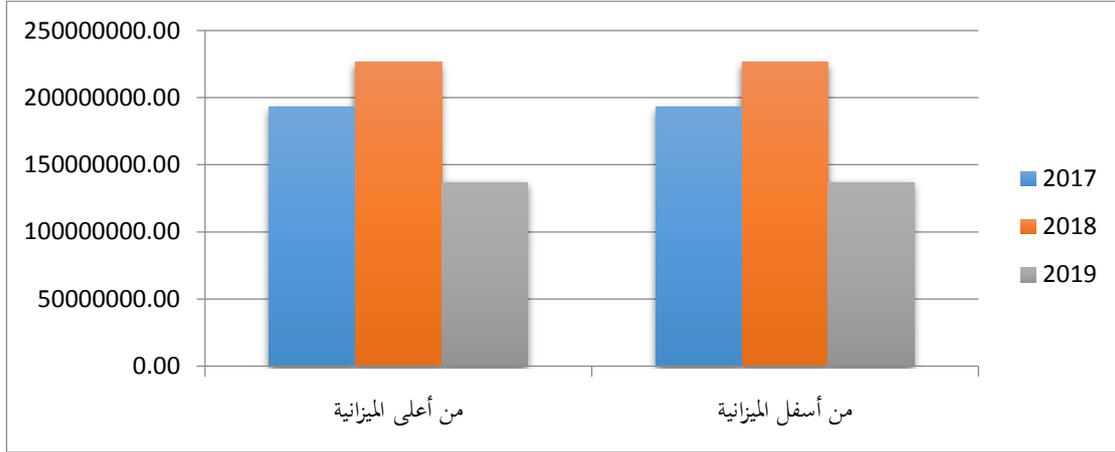
جدول رقم 22 : رأس المال العامل الصافي الإجمالي: ويرمز له ب (FRng)

2019	2018	2017	الصيغة الرياضية	ر م ع ص !
136746815.41	226225860.56	193289401.76	-Rd الموارد الدائمة الاستخدامات المستقرة Es	من أعلى الميزانية
136746815.41	226225860.56	193289401.76	(استخدامات Eex الاستغلال + استخدامات خارج Ehex الاستغلال + استخدامات الخزينة Et (-) موارد الاستغلال	من أسفل الميزانية

			Rex+موارد خارج الاستغلال Rhex +موارد الخزينة (Rt)
--	--	--	---

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 01 - 02 - 03 - 04 - 05 - 06

الشكل رقم 6: التمثيل البياني لرأس المال العامل الصافي الإجمالي خلال الفترة 2017-2018-2019



المصدر: من اعداد الطالبة

التحليل:

نلاحظ وجود تغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي حيث شهد انخفاض في السنتين 2017 و 2019 مقارنة بسنة 2018 كان مرتفعا ولكن على العموم فالمؤسسة تحقق رأس مال عامل موجب أي أنها قادرة على تغطية استخداماتها من خلال الموارد الدائمة. و أيضا هامش أمان لمواجهة حوادث دورة الاستغلال، مما يمنحها القدرة على تسديد جزء من ديونها قصيرة الأجل.

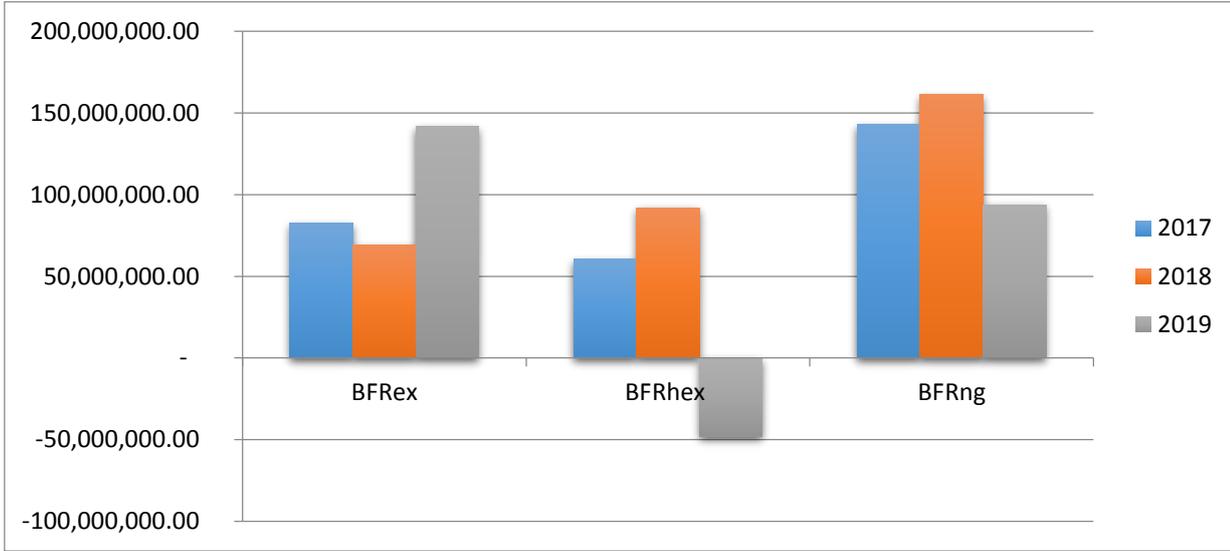
ب- الاحتياج في رأس المال العامل (BFRng)

جدول رقم 23: الاحتياج في رأس المال العامل: ويرمز له ب (BFRng)

البيان	الصيغة الرياضية	2017	2018	2019
BFRex (احتياجات رأس المال العامل الاستغلال)	استخدامات الاستغلال - Eex موارد الاستغلال Rex	82499731.47	69103952.74	141508293.31
BFRhex (احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال)	استخدامات خارج الاستغلال Ehex - موارد خارج الاستغلال Rhex	60532445.30	91941017.75	-47765474.35
BFRng	BFRhex+BFRex	143032176.77	161044970.49	93742818.96

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 01 - 02 - 03 - 04 - 05 - 06

الشكل رقم 7: التمثيل البياني للاحتياج في رأس المال العامل خلال الفترة 2017-2018-2019



المصدر: من اعداد الطالبة

تحليل:

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن الاحتياج في رأس المال العامل BFRng خلال السنوات الثلاث 2017 و2018 و2019 موجب، وهذا يعني ان المؤسسة في حاجة إلى البحث عن موارد مالية لتغطية احتياج أنشطتها الاستغلالية.

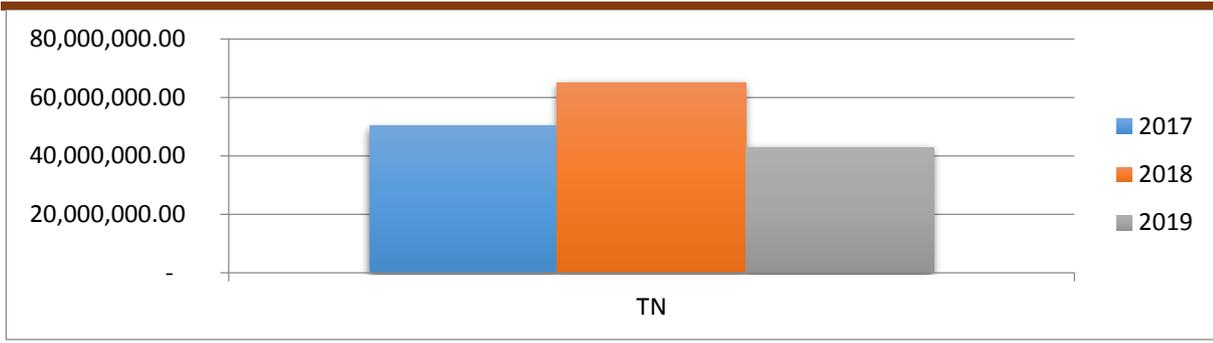
ج-الخزينة TN

جدول رقم 24: الخزينة TN

2019	2018	2017	الصيغة الرياضية	البيان
43003996.45	65180890.07	50257224.99	استخدامات الخزينة ET - موارد الخزينة RT	الخزينة TN

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 01 - 02 - 03 - 04 - 05 - 06

الشكل رقم 8: التمثيل البياني للخزينة TN خلال الفترة 2017-2018-2019



المصدر: من إعداد الطلبة

التحليل:

نلاحظ أن الخزينة خلال السنوات الثلاث موجبة وهي وضعية جيدة للمؤسسة بحيث نلاحظ زيادة قيمة الخزينة لسنة 2018 ، يعود السبب أيضا في هذا الارتفاع إلى زيادة الاستخدامات وانعدام موارد الخزينة .

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن المؤسسة في وضعية تسمح لها ليس فقط بتمويل الاستغلال ولكن الفائض في القيم المتاحة يمكنها من مواجهة الحالات الاستثنائية التي قد تقع فيها.

المطلب الثاني: التشخيص المالي لمؤسسة مطاحن الغزالة باستخدام النسب المالية

الفرع الأول: نسب السيولة

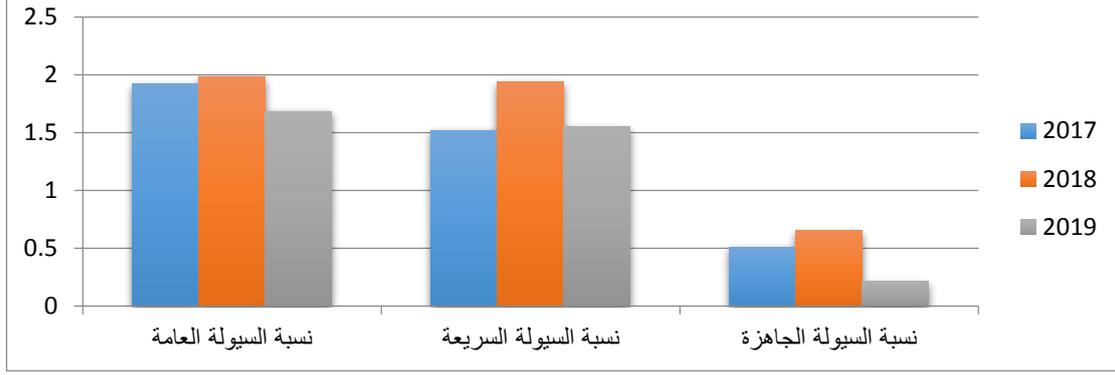
تبين هذه النسب قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها

الجدول رقم 25: نسب السيولة

النسب	الصيغة الرياضية	2017	2018	2019
نسبة التداول (السيولة العامة)	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	1.92	1.98	1.69
نسبة السيولة السريعة	الأصول المتداولة - المخزون / الخصوم المتداولة	1.52	1.94	1.55
نسبة السيولة الجاهزة	النقدية / الخصوم المتداولة	0.51	0.65	0.22

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 01-02-03-04-05-06

الشكل رقم 9: التمثيل البياني للتغير في نسب السيولة خلال الفترة 2017-2018-2019



من إعداد الطلبة

التحليل:

نسبة التداول (السيولة العامة): تكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد حيث نلاحظ من خلال النسب المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث 2017 و 2018 و 2019 كانت عالية وهنا نلاحظ أن المؤسسة في وضعية جيدة وقادرة على تسديد التزاماتها أي وجود فائض في الأصول المتداولة لتغطية الخصوم المتداولة.

نسبة السيولة السريعة: نلاحظ من خلال النسب المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث 2017 و 2018 و 2019 كانت عالية أي أن المؤسسة لها القدرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بواسطة المتاحات النقدية والاستخدامات سريعة التحويل أي مواجهة الخصوم المتداولة بالأصول المتداولة دون اللجوء إلى المخزون لأنه بطيء جدا في التحول إلى نقدية.

نسبة السيولة الجاهزة: تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة لأنها تعتمد على القيم الجاهزة لتسديد التزاماتها دون اللجوء إلى بيع مخزونات أو تحصيل مدينيتها وتتراوح القيمة النموذجية لهذه النسبة بين 0.2 و 0.6 ، حيث نلاحظ من خلال النسب المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث أن سنة 2018 كانت المؤسسة لديها الكثير من الأموال السائلة التي تستخدمها لمواجهة التزاماتها، أما سنة 2017 و 2019 حققت نسبة أقل من السنة السابقة لكن تبقى لديها أموال سائلة تواجه بها التزاماتها.

الفرع الثاني: نسب النشاط

وهي النسبة التي تقيس الكفاءة في إدارة الأصل، أي تقوم بتحليل عناصر الموجودات ومعرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل هذه العناصر إلى مبيعات ومن ثم إلى سيولة.

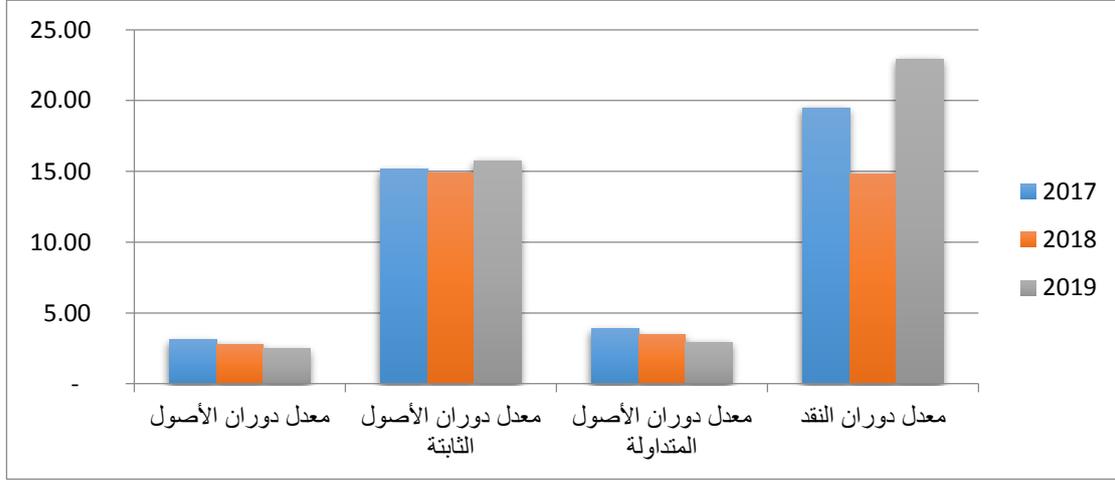
جدول رقم 26: تغير نسب النشاط

النسب	الصيغة الرياضية	2017	2018	2019
معدل دوران الأصول	صافي المبيعات / مجموع الأصول	3.09	2.81	2.47
معدل دوران الأصول الثابتة	صافي المبيعات / مجموع الأصول الثابتة	15.14	14.9	15.74
معدل دوران الأصول المتداولة	صافي المبيعات / مجموع الأصول المتداولة	3.89	3.46	2.93

22.94	14.84	19.49	صافي المبيعات / الموجودات وما شابهها	معدل دوران النقد
-------	-------	-------	--------------------------------------	------------------

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم (01 - 02 - 03 - 04 - 05 - 06 - 07 - 08)

الشكل رقم 10: التمثيل البياني لتغير نسب النشاط خلال الفترة 2017-2018-2019



من اعداد الطلبة

التحليل:

معدل دوران الأصول: نلاحظ من خلال النتائج معدل دوران الأصول لثلاثة سنوات الأخيرة (2017، 2018، 2019) للمؤسسة كانت على التوالي (2.47، 3.09، 2.81) فالمعدلات على مدار الثلاثة سنوات كانت مرتفعة وهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة أصولها.

معدل دوران الأصول الثابتة: يوضح دوران الأصول الثابتة مدى استخدام الشركة للمعدات والآلات، أي الكيفية التي تدار بها الاستثمارات طويلة الأجل، حيث نلاحظ أن معدل دوران الأصول الثابتة لثلاثة سنوات الأخيرة (2017، 2018، 2019) للمؤسسة كانت على التوالي (15.74، 15.14، 14.90) وهي نسب مرتفعة، وهذا يدل على كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من خلال استغلال كافة أصولها.

معدل دوران الأصول المتداولة: يقيس هذا المعدل قدرة الأصول المتداولة على توليد المبيعات، حيث نلاحظ أن معدل دوران الأصول المتداولة لثلاثة سنوات الأخيرة (2017، 2018، 2019) للمؤسسة كانت على التوالي (2.93، 3.89، 3.46) وهي نسب مرتفعة، ويرجع هذا الارتفاع إلى كفاءة إدارة المؤسسة في تسيير مخزونها.

معدل دوران النقد: لا تتوفر نسبة نموذجية لمعدل دوران النقد لذلك يجب القيام بالمقارنة بين المؤسسات المماثلة أو بالمقارنة بين سنوات المؤسسة نفسها، حيث نلاحظ أن معدل دوران النقد خلال ثلاثة سنوات الأخيرة (2017، 2018، 2019) للمؤسسة كانت على التوالي (22.94، 19.49، 14.84) وهي مرتفعة جدا وهذا مؤشر جيد، وتبين هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية لتسديد التزامات المؤسسة وزيادة حجم السيولة على المدى الطويل.

الفرع الثالث: نسب التمويل

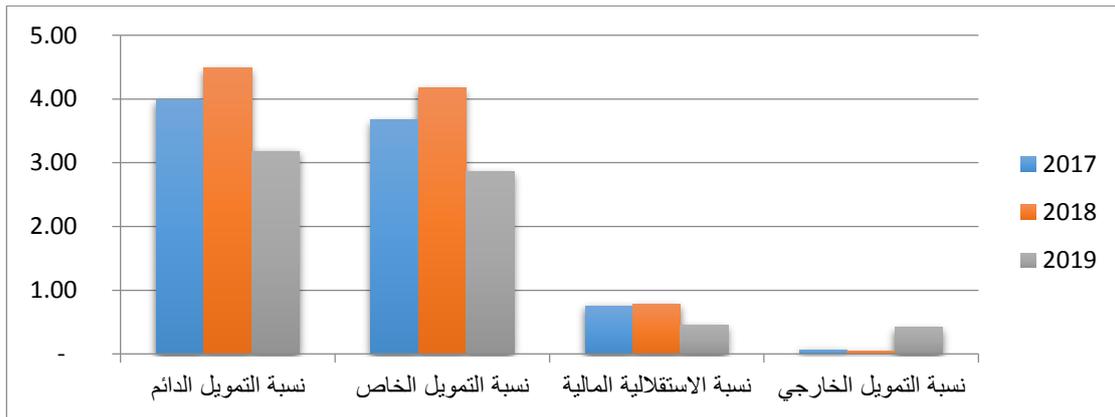
تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة.

جدول رقم 27: نسب التمويل (الهيكال المالي)

النسب	الصيغة الرياضية	2017	2018	2019
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول غير الجارية	3.99	4.48	3.18
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية	3.68	4.17	2.86
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون	0.75	0.78	0.45
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون / مجموع الأصول	0.05	0.05	0.41

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 01-02-03-04-05-06

الشكل رقم 11: التمثيل البياني لتغير نسب الهيكال المالي خلال الفترة 2017-2018-2019



المصدر: من اعداد الطلبة

التحليل:

1-نسبة التمويل الدائم: هي نسبة تقيس مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول غير الجارية، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الدائم للسنوات الثلاث 2017 و 2018 و 2019 تمكنت المؤسسة من تغطية كل أصولها غير الجارية من أموالها الدائمة وهذا يدل على وجود رأس مال عامل موجب للمؤسسة.

2-نسبة التمويل الخاص: هي نسبة تقيس مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول غير الجارية، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الخاص للسنوات الثلاث 2017 و 2018 و 2019 تمكنت المؤسسة من تغطية كل الأصول الثابتة عن طريق أموالها الخاصة وهذا يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا.

3- نسبة الاستقلالية المالية: تعبر هذه النسبة عن مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة من خلال حجم الديون ، بحث تكون النسبة النموذجية تتراوح ما بين 1 و 2 حيث نلاحظ من خلال السنوات الثلاث أن النسب تدل على أن المؤسسة لا تمتلك استقلالية مالية وهي غير قادرة على تسديد ديونها.

4- نسبة التمويل الخارجي: وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء وتبين هذه النسبة مدى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، حيث أن النسبة مثالية يجب أن تكون أقل من 1، فنلاحظ من خلال السنوات الثلاث 2017، 2018، 2019 للمؤسسة، أن نسب التمويل الخارجي ليست جيدة وهذا يعني أن المؤسسة ليس لديها القدرة على تسديد ديونها، في حالة بيع موجوداتها عند الإفلاس .

المطلب الثالث: التشخيص المالي لمؤسسة مطاحن الغزالة باستخدام حساب النتائج وجدول التدفقات النقدية

الفرع الأول : : التشخيص المالي لمؤسسة مطاحن الغزالة باستخدام حساب النتائج

اولا: عرض حساب النتائج

جدول رقم 28: حساب النتائج حسب الطبيعة لسنة 2017 / 2018 / 2019

البيان	2017	2018	2019
المبيعات و المنتجات الملحقة(رقم الأعمال)	979571350.00	967548450.00	986685521.51
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع	-5360838.00	-21788981.00	9466443.27
الإنتاج المثبت	0.00	0.00	0.00
إعانات الاستغلال	0.00	0.00	0.00
1 إنتاج السنة المالية	974210512.00	945759469.00	996151964
المشتريات المستهلكة	884852535.79	832412349.45	885597859.75
المشتريات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	19847219.59	20874552.36	24781874.55
2 استهلاك السنة المالية	904699755.38	853286901.81	910379734.30
3 القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)	69510756.62	92472567.19	85772230.48
أعباء المستخدمين	30401759.86	27979945.34	35110752.42
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	1573503.96	1237150.53	1998926.05
4 إجمالي فائض الاستغلال	37535492.80	63255471.32	48662552.01
المنتجات العملياتية الأخرى	15799217.71	49917.12	3423306.61
الأعباء العملياتية الأخرى	2135887.22	1099814.86	377142.18
المخصصات للإهلاكات و المؤونات وخسارة القيمة	13312341.57	13351124.71	13908147.91
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	0.00	0.0	0.00
5 النتيجة العملياتية	37866481.72	48854448.87	37800568.53

0.00	0.00	0.00	المنتوجات المالية
0.00	167055.29	0.00	الأعباء المالية
0.00	-167055.29	0.00	6 النتيجة المالية
37800568.53	48854448.87	37866481.72	7 النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)
669480.00	15539820.00	6219038.00	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
0.00	0.00	0.00	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
999575271.39	945809386.12	990009729.71	مجموع منتجات الأنشطة العادية
962444182.86	912661812.54	958342285.99	مجموع أعباء الأنشطة العادية
37131088.53	33147573.58	31667443.72	8 النتيجة الصافية للأنشطة العادية
0.00	0.00	0.00	العناصر غير عادية (المنتوجات) (يجب بيانها)
0.00	0.00	0.00	العناصر غير عادية (الأعباء) (يجب بيانها)
0.00	0.00	0.00	النتيجة غير العادية
37131088.53	33147573.58	31667443.72	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم 07,08,09

ثانيا: تحليل حساب النتائج

أ- رقم الأعمال: يعتبر رقم الأعمال من المؤشرات القيادية التي تترجم الحصة السوقية ومدى سيطرة المؤسسة على الأسواق حيث نلاحظ أن رقم الأعمال سجل انخفاضاً سنة 2018 ثم ارتفاعاً في سنة 2019 وهذا يعود إلى انخفاض وارتفاع المبيعات في المؤسسة.

ب- استهلاك السنة المالية: سجل استهلاك السنة المالية انخفاضاً سنة 2018 ثم ارتفاعاً في سنة 2019 وهذا يعود إلى انخفاض وارتفاع في المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى في المؤسسة.

ج- القيمة المضافة: فهي تمثل القيمة الإضافية التي قدمتها المؤسسة خلال نشاطها الاستغلالي، حيث تم تسجيل انخفاضاً سنة 2018 ثم ارتفاعاً في سنة 2019 وهذا يعود إلى انخفاض وارتفاع في إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية.

د- إجمالي فائض الاستغلال: يقيس الفائض الإجمالي للاستغلال الربح الاقتصادي الخام الناتج عن دورة الاستغلال، حيث تم تسجيل ارتفاعاً في إجمالي فائض الاستغلال سنة 2018 ثم انخفاضاً في سنة 2019 وهذا راجع إلى انخفاض وارتفاع في مصاريف المستخدمين والضرائب.

هـ- النتيجة العمليانية: تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية، حيث أن النتيجة العمليانية تسجل ارتفاعاً سنة 2018 ثم انخفاضاً في سنة 2019 وهذا راجع إلى انخفاض وارتفاع في المنتجات العمليانية الأخرى و الأعباء العمليانية الأخرى.

و- النتيجة المالية: تمثل الفرق بين الأعباء المالية والمنتجات المالية، فمن خلال الجدول نسجل انخفاض في النتيجة المالية سنة 2018 وانعدامها في سنة 2017، 2019 وهذا راجع إلى وجود أعباء مالية وانعدام المنتجات المالية.

ي-صافي نتيجة السنة المالية : تمثل الفرق بين مجموع النواتج ومجموع الأعباء، ونلاحظ من خلال الجدول أن النتيجة الصافية تساوي النتيجة الصافية للأنشطة العادية لأن المؤسسة تعتمد على النشاط العادي، وقد سجلت النتيجة الصافية ارتفاعا وهذا راجع إلى ارتفاع في النتيجة الصافية للأنشطة العادية.

ثالثا : دراسة مؤشرات حساب النتائج

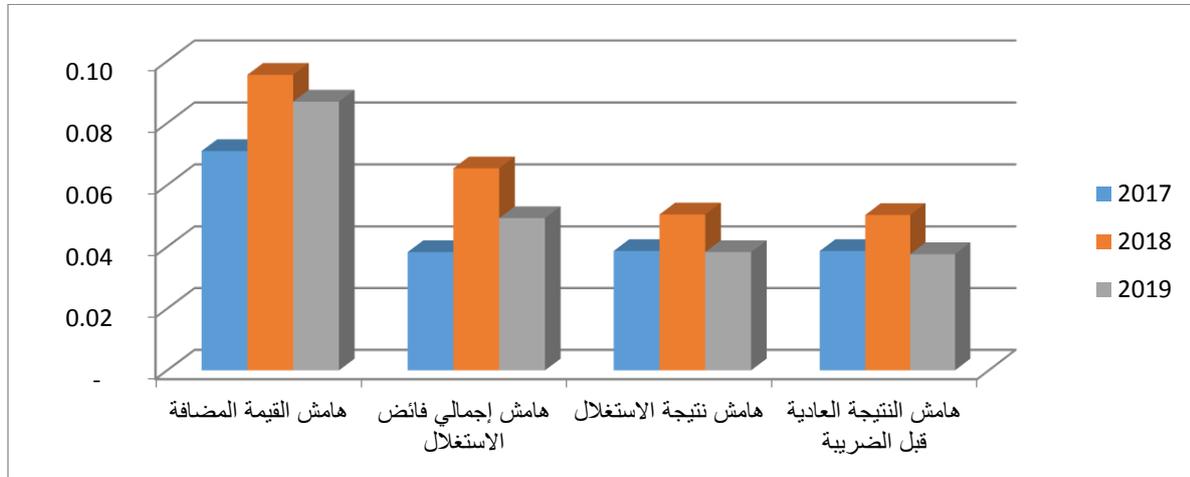
أ-نسب ربحية المبيعات: تستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة الشركة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تكبدتها خلال فترة زمنية محددة.

جدول رقم 29: نسب ربحية المبيعات

النسب	الصيغة الرياضية	2017	2018	2019
نسبة هامش القيمة المضافة	القيمة المضافة / رقم الأعمال	0.07	0.10	0.09
نسبة هامش إجمالي فائض الاستغلال	إجمالي فائض الاستغلال / رقم الأعمال	0.04	0.07	0.05
نسبة هامش نتيجة الاستغلال	نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال	0.04	0.05	0.04
نسبة هامش الربح الصافي	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	0.04	0.05	0.04

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 07 - 08 - 09

الشكل رقم 12: التمثيل البياني لتغير نسب ربحية المبيعات خلال الفترة 2017-2018-2019



المصدر من اعداد الطلبة

التحليل:

1-نسبة هامش القيمة المضافة: تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من القيمة المضافة، ونلاحظ من خلال التمثيل البياني أن نسبة هامش القيمة المضافة عرفت تذبذبا أي ارتفاعا سنة 2018 وانخفاض في سنة 2019 ، وهذا سببه الارتفاع والانخفاض الحاصل في القيمة المضافة وهذا مؤشر غير جيد للمؤسسة لان القيمة المضافة تبين ما تجنيه المؤسسة من نشاطها الأساسي.

2-نسبة إجمالي فائض الاستغلال: تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من إجمالي فائض الاستغلال، ونلاحظ من خلال التمثيل البياني أن نسبة إجمالي فائض الاستغلال عرفت تذبذباً أي أن النسب موجبة ومرتفعة خلال سنة 2018 ومنخفضة سنة 2019 ، لكنه مؤشر جيد لأنه يولد هامش من إجمالي فائض الاستغلال.

3-نسبة هامش نتيجة الاستغلال: تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتيجة الاستغلال، ومن خلال التمثيل البياني يتبين لنا أنه خلال السنوات الثلاث 2018، 2017، 2019 أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق هامش قدره (0.04، 0.05، 0.04) دج على التوالي من نتيجة الاستغلال ، وهي نسب موجبة ومنخفضة ، لكنها مؤشر جيد لأنها تحقق للمؤسسة ربح من نشاطها الاستغلالي.

4-نسبة هامش النتيجة العادية قبل الضريبة: تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتيجة الصافية، ومن خلال التمثيل البياني يتبين لنا أنه خلال السنوات الثلاث (2018، 2017، 2019) أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق هامش قدره (0.04، 0.05، 0.04) دج على التوالي من النتيجة الصافية، وهي نسب موجبة ومنخفضة .

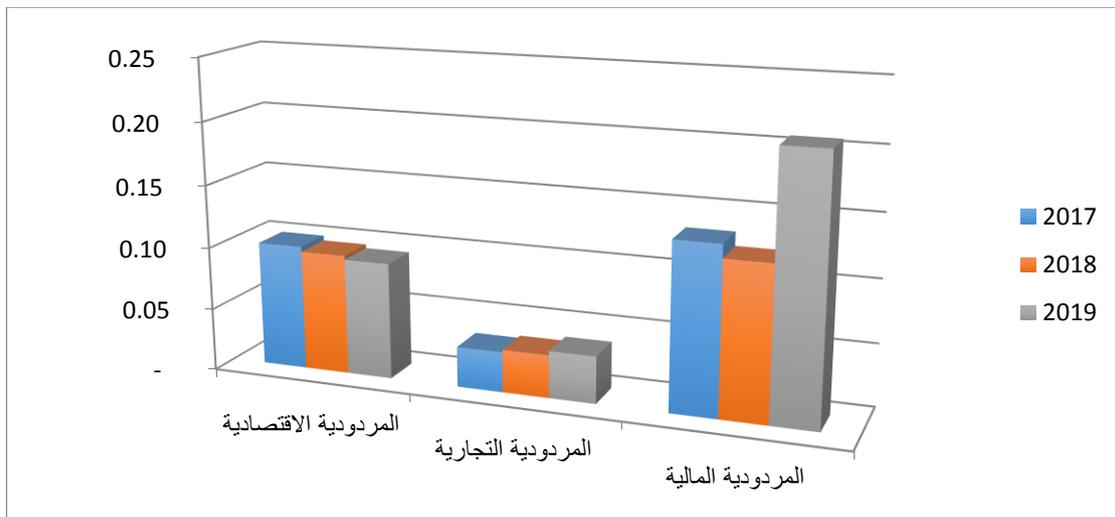
ب- نسب المردودية: تعرف المردودية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطاتها وتحسب كما ما يلي:

جدول رقم 30 : نسب المردودية

النسب	الصيغة الرياضية	2017	2018	2019
المردودية الاقتصادية	نتيجة الدورة الصافية / مجموع الأصول	0.10	0.10	0.09
المردودية التجارية	نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال	0.03	0.03	0.04
المردودية المالية	نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة	0.13	0.12	0.21

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 01 - 02 - 03 - 04 - 05 - 06 - 07 - 08 - 09

الشكل رقم 13: التمثيل البياني لتغير نسب ربحية المردودية خلال الفترة 2017-2018-2019



المصدر: من إعداد الطلبة

التحليل:

المردودية الاقتصادية: نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية موجبة متساوية قدرت ب(0.10) خلال سنة 2017 و 2018 ، إلا أنها انخفضت سنة 2019 وهذا مؤشر جيد يفسر حسن استخدام الأصول الموضوعه تحت تصرف المؤسسة.

المردودية التجارية: نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن المؤسسة حققت مردودية تجارية موجبة متساوية قدرت ب(0.03) خلال سنة 2017 و 2018 ، إلا أنها ارتفعت سنة 2019 وهذا مؤشر جيد يفسر ارتفاع في رقم الأعمال.

المردودية المالية: تعتبر مقياس يقيس قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية كافية لضمان استمرار نشاطها، ونلاحظ من خلال التمثيل البياني أن المؤسسة خلال سنة 2017 و 2018 حققت مردودية مالية موجبة إلا أنها ارتفعت سنة 2019، مما يدل على حسن تسيير واستخدام الموارد المالية الخاصة بالمؤسسة.

الفرع الثاني: التشخيص المالي لمؤسسة مطاحن الغزال باستخدام جدول التدفقات الخزينة

اولا: عرض جدول تدفقات الخزينة

جدول رقم 31 : جدول التدفقات النقدية لسنة (2017 ، 2018 ، 2019)

البيان	2017	2018	2019
التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية	980370567	977598367	990108828
التحصيلات المقبوضة من الزبائن	-907627359	-855623867	-912755803
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	-571991	-25557720	-2376068
الفوائد والمصاريف الأخرى المدفوعة	-7119038	-28890944	-44577627
الضرائب على النتائج المدفوعة	0.00	0.00	0.00
عمليات في انتظار التصنيف	0.00	0.00	0.00
حسابات مالية (القيم المنقولة للتوظيف، المناحات)	0.00	0.00	0.00
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية	65052179	67525836	30399330
تدفقات الخزينة المرتبة بالعناصر الغير عادية	0.00	0.00	0.00
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (A)	65052179	67525836	30399330
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الإستثمار	-236258611	-244552730	-258460878
تسديدات لحيازة قيم ثابتة ومعنوية	0.00	0.00	0.00
التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية	0.00	0.00	0.00
تسديدات على قيم ثابتة مالية	-85900.00	-67600.00	-6925874
التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية	0.00	0.00	0.00
الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية	0.00	0.00	0.00

الفصل الثاني

التشخيص المالي واتخاذ القرارات المالية بمؤسسة مطاحن الغزال

0.00	0.00	0.00	الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
-265386752	-244620330	-236344511	صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار (B)
111694143.9	89611955	59107472.15	التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل
37131088.53	33147573.08	31667443	التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم
63985296	69258631	88873898	حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات
0.00	0.00	0.00	التحصيلات المتأتية من القروض
0.00	0.00	0.00	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
212810528.4	192018159.08	179648813.15	الحسابات (إعانات التجهيز، إعانات أخرى للاستثمار، إعانات الاستغلال)
0.00	0.00	0.00	صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل (C)
-22176893.6	14923665.08	8356481.15	تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة
65180890.07	50257224.99	41900743.84	تغير الخزينة للفترة (C + B + A)
43003996.45	65180890.07	50257224.99	الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
-22176893.6	14923665.08	8356481.15	الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
54724199.6	32030456.92	28963388.85	تغير الخزينة للفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 10 - 11 - 12

ثانياً: تحليل جدول تدفقات الخزينة

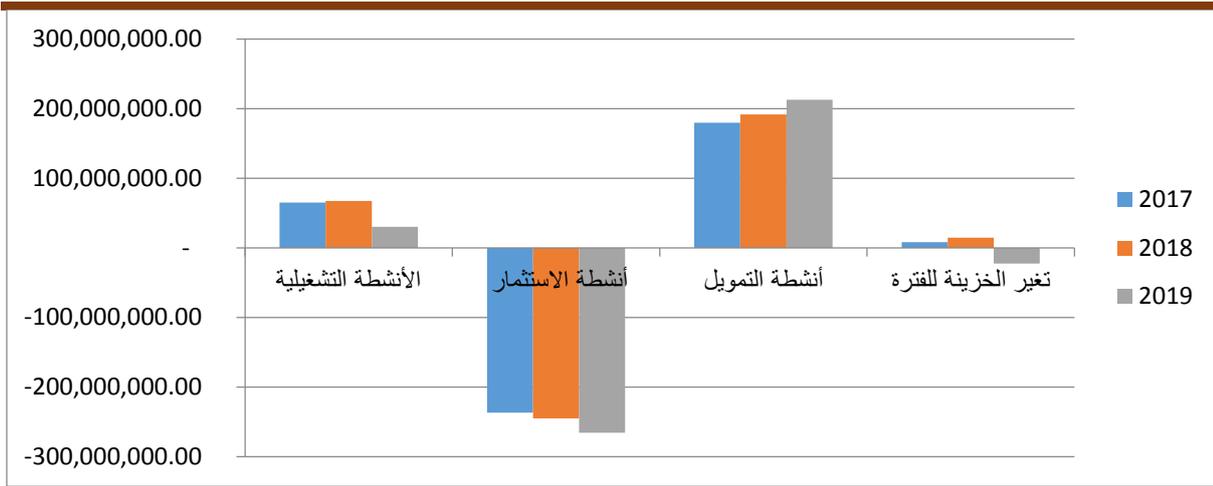
أ- جدول تدفقات الخزينة المختصرة

الجدول رقم 32: تدفقات الخزينة المختصرة

2019	2018	2017	البيان
30399330	67525836	65052179	التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية(1)
-265386752	-244620330	-236344511	التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار (2)
212810528.4	192018159.08	179648813.15	التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل(3)
-22176893.6	14923665.08	8356481.15	تغير الخزينة للفترة(1+2+3)

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم 10-11-12

الشكل رقم 14: التمثيل البياني لتغيرات تدفقات الخزينة خلال الفترة 2017-2018-2019



المصدر: من من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 32

ب- تحليل جدول التدفقات النقدية

تم اعتماد المؤسسة على الطريقة المباشرة لإعداد جدول تدفقات الخزينة، والتي تعتمد أساساً على التسجيلات المحاسبية حيث انه وفي كل تسجيل آلي قيد محاسبي يتعلق بحسابات الخزينة يوجه مباشرة لتدفق معين (تشغيلي، استثماري، تمويلي). ولم يتم اعتماد المؤسسة على الطريقة غير المباشرة وهذا لعدم توفر ميزان المراجعة لاسترجاع تغيرات مختلف الحسابات المتعلقة بالخزينة. صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية: وهي عبارة عن الناتج الصافي للأنشطة العادية التي تمارسها المؤسسة، حيث نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية لمؤسسة مطاحن الغزال خلال السنوات الثلاث 2017، 2018، 2019 موجبة، وهذا يدل على أن الأنشطة الرئيسية للمؤسسة قادرة على توليد تدفق نقدي تشغيلي. صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار: وهي عبارة عن الناتج الصافي للعمليات الاستثمارية التي تمارسها المؤسسة، حيث نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن صافي التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية لمؤسسة مطاحن الغزال خلال السنوات الثلاث 2017، 2018، 2019 سالبة، وهذا يدل على أن الأنشطة الرئيسية للمؤسسة غير قادرة على خلق تدفق نقدي من عملياتها الاستثمارية نتيجة لإتباعها سياسة توسيع النشاط من خلال الحيازة على التثبيتات المعنوية و مادية، في المقابل تنازلت عن الاستثمارات في التثبيتات المالية.

صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل: وهي النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المؤسسة، حيث نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن صافي التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية لمؤسسة مطاحن الغزال خلال السنوات الثلاث 2017، 2018، 2019 موجبة، وهذا يدل على أن الأنشطة الرئيسية للمؤسسة قادرة على خلق تدفق نقدي من عملياتها التمويلية وهو مؤشر على زيادة مديونية المؤسسة أي زيادة مختلف مصادر التمويل للمؤسسة خارج الأموال الخاصة ويبين إستراتيجية المؤسسة في التمويل.

ثانيا : دراسة مؤشرات جدول التدفقات النقدية

أ- مقاييس تقييم جودة الأرباح: تقدم القائمة معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي وذلك على أساس أن صافي الدخل يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق، في حين يحدد صافي التدفق النقدي بموجب الأساس النقدي، حيث أنه كلما ارتفع رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي الذي تحققه الشركة خلال العام كلما ارتفعت جودة أرباح الشركة.

1- مؤشر النقدية التشغيلية:

الجدول رقم 33: مؤشر النقدية التشغيلية

النسب	2017	2018	2019
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (1)	65052179.00	67525836.00	30399330.00
النتيجة الصافية (2)	31667443.72	33147573.58	37131088.53
مؤشر النقدية التشغيلية (1)/(2)	2.05	2.04	0.82
تفسير النسب	تبين هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي، حيث أننا نلاحظ من خلال النتائج في سنة 2017 و 2018 ان المؤسسة قادرة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية كافية من أرباح المؤسسة وهذا مؤشر جيد، على عكس سنة 2019 لم تكن المؤسسة قادرة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية كافية من أرباح المؤسسة وهذا مؤشر سيء.		

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 01-03-05-07-08-10-11-12

2- نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات

الجدول رقم 34: نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات

النسب	2017	2018	2019
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (1)	65052179.00	67525836.00	30399330.00
المبيعات (2)	979571350.00	967548450.00	986685521.51
نسبة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المبيعات (1)/(2)	0.07	0.07	0.03
تفسير النسب	تبين هذه النسبة مدى كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها، حيث نلاحظ من خلال النتائج أن نسبة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المبيعات للسنوات الثلاث 2017 و 2018 و 2019 كانت موجبة ومنخفضة أي أن المؤسسة قادرة على تحصيل النقدية من زبائنها وهذا مؤشر جيد، فكلما ارتفعت هذه النسبة كانت حافزا قويا يثبت كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المؤسسة .		

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 07-08-09-10-11-12

3- نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

الجدول رقم 35: نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

الفصل الثاني

التشخيص المالي واتخاذ القرارات المالية بمؤسسة مطاحن الغزال

النسب	2017	2018	2019
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية(1)	65052179.00	67525836.00	30399330.00
اجمالي الأصول(2)	316812061.86	344849140.3	398967646.7
نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي(1)/(2)	0.21	0.20	0.08
تفسير النسب	تبين هذه النسبة مدى مقدرة أصول الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي، حيث نلاحظ من خلال النتائج أن نسبة النشاط التشغيلي للسنوات الثلاث 2017 و 2018 و 2019 كانت موجبة أي أن المؤسسة تمكنت من توليد تدفقات نقدية تشغيلية وهذا مؤشر جيد، فكلما ارتفعت هذه النسبة كانت حافزا قويا لزيادة الاستثمار.		

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 01-03-05-10-11-12

4- نسبة النشاط التشغيلي:

الجدول رقم 36: نسبة النشاط التشغيلي

النسب	2017	2018	2019
التدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التمويلية (1)	147981370.15	158870586	148825232.4
صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضرائب(2)	72743208.00	121974500	77353025
نسبة النشاط التشغيلي(1)/(2)	2.03	1.30	1.92
تفسير النسب	نلاحظ من خلال النتائج أن نسبة النشاط التشغيلي للسنوات الثلاث 2017 و 2018 و 2019 كانت عالية، وهذا يدل على أن المؤسسة تمكنت من تحقيق أرباح وهو مؤشر جيد.		

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 10-11-12

التدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التمويلية=التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم +التحصيلات المتأتمية من القروض صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضرائب= التحصيلات المقبوضة من الزبائن +المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين ب-مقاييس تقييم السيولة: ترتبط قوة أو ضعف سيولة الشركة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجب فهذا يعني فائضا نقديا يمكن لإدارة الشركة أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد ديون طويلة الأجل، أما إذا كان سالبا فهذا يعني أن على الشركة أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز.

1- نسبة تغطية النقدية

جدول رقم 37 : نسبة تغطية النقدية

النسب	2017	2018	2019
صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي(1)	65052179.00	67525836.00	30399330.00

-221329789.47	-211405156.92	-204591168.00	التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية(2)
-0.14	-0.32	-0.32	نسبة تغطية النقدية
توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالتزامات الاستثمارية و التمويلية، حيث نلاحظ من خلال النتائج أن نسبة تغطية النقدية للسنوات الثلاث 2017 و 2018 و 2019 كانت سالبة، وهذا يدل على ان المؤسسة غير قادرة على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياطات وهو مؤشر سيء.			تفسير النسب

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 10 - 11 - 12

2- نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التمويلية

جدول رقم 38: نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التمويلية

النسب	2017	2018	2019
التدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التمويلية (1)	147981370.2	158870586	148825232.4
التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية (2)	-236258611.00	-244552730	-258460878
نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التمويلية (1)/(2)	-0.63	-0.65	-0.58
تفسير النسب	تعبر هذه النسبة عن مقدرة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية في تمويل النشاط الاستثماري للمؤسسة، حيث نلاحظ من خلال النتائج أن نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التمويلية للسنوات الثلاث 2017 و 2018 و 2019 كانت سالبة، وهذا يدل على ان المؤسسة غير قادرة على تمويل النشاط الاستثماري ، وهو مؤشر سيء.		

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 10 - 11 - 12

التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية = تسديدات لحيازة قيم ثابتة ومعنوية + تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية

التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التمويلية = تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة + حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات

ج- تقييم سياسة التمويل: توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المالية، ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات التمويلية.

1- نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات

جدول رقم 39 : نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات

النسب	2017	2018	2019
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية(1)	65052179.00	67525836.00	30399330.00

37131088.53	33147573.08	31667443.00	التوزيعات النقدية للمساهمين(2)
0.82	2.04	2.05	نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات(1)/(2)
تعبير هذه النسبة عن عدد مرات قدرة المؤسسة على تغطية التوزيعات النقدية للمساهمين، حيث أننا نلاحظ من خلال النتائج في سنة 2017 و 2018 ان المؤسسة قادرة على تغطية التوزيعات النقدية للمساهمين وهذا مؤشر جيد، على عكس سنة 2019 النسبة موجبة منخفضة حيث لم تكن المؤسسة قادرة على تغطية التوزيعات النقدية للمساهمين وهذا مؤشر سيء، فكلما كانت النسبة مرتفعة كلما ساعد في جلب رؤوس الأموال مستقبلاً.			تفسير النسبة

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 10 - 11 - 12

2- نسبة التوزيعات النقدية

جدول رقم 40: نسبة التوزيعات النقدية

2019	2018	2017	النسبة
37131088.53	33147573.08	31667443.00	التوزيعات النقدية للمساهمين(1)
30399330.00	67525836.00	65052179.00	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية(2)
1.22	0.49	0.49	نسبة التوزيعات النقدية
تعكس هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح على المساهمين، ومدى قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح واستقرار هذه التوزيعات من فترة إلى أخرى، حيث أننا نلاحظ من خلال النتائج في سنة 2017 و 2018 ان المؤسسة غير قادرة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية كافية لمواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح وهذا مؤشر سيء ، على عكس سنة 2019 ارتفعت النسبة وهذا يدل على ان المؤسسة قادرة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية كافية لمواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح وهذا مؤشر جيد.			تفسير النسبة

المصدر: بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 10 - 11 - 12

التوزيعات النقدية للمساهمين = حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية = التحصيلات من الزبائن

المطلب الرابع: استخدام التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مطاحن الغزالة

الفرع الأول: استخدام نتائج تشخيص التوازن المالي و النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مطاحن الغزالة

بعد دراستنا للميزانية المالية المختصرة والميزانية الوظيفية و تطرق لمختلف مكونات الهيكل المالي استنتجنا أهم القرارات التالية والتي

تتمثل في:

أولاً: قرارات الاستثمار :

- إن مؤسسة الغزالة تعتمد في الاستثمار على الأصول المتداولة (الجارية) هذا خلال سنوات الدراسة، حيث تمثل الأصول المتداولة (الجارية) نسبة 80% من إجمالي الأصول.

- كما نلاحظ من خلال السنوات الثلاث ارتفاع في نسبة الموجودات المالية وهذا يجعل المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها، وهي تعتمد على الاستثمار في الأصول الجارية.

- من خلال دراسة نسبة النشاط نلاحظ أن المؤسسة قادرة على استغلال أصولها لتوليد مبيعاتها وتسيير مخزونها وبالتالي زيادة استثمارها في الأصول .

وعليه فالقرار الاستثماري السليم للمؤسسة هو العمل على تنوع استثماراتها بين الأصول الثابتة و الجارية بغرض زيادة أرباحها و تقليل من حجم المخاطرة والعمل على تجديد الأصول الحالية.

ثانياً: قرارات التمويل

- إن مؤسسة الغزالة خلال السنوات الثلاث تعتمد على أموالها الخاصة في اتخاذ قراراتها التمويلية .

- حققت المؤسسة رأس المال العامل موجب طول فترة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تكوين استخداماتها المستقرة اعتماداً على الموارد الدائمة، أي أنها قادرة على تسديد التزاماتها و تغطية استخداماتها الجارية.

- حققت المؤسسة احتياج في رأس مال العامل موجب خلال ثلاثة سنوات لأن استخداماتها أكبر من مواردها مما يتوجب على المؤسسة اتخاذ قرار تمويلي بالبحث عن موارد عن موارد جديدة من خلال اللجوء لمؤسسات القرض.

- خلال الثلاث سنوات الأخيرة خزينة المؤسسة موجبة وهي وضعية لا تسمح لها بتمويل دورة الاستغلال مما يستدعي إعادة النظر، فإذا كانت أكثر من اللازم تعتبر أموال معطلة على المؤسسة إعادة استثمارها من أجل الرفع من مردودية المؤسسة

- من خلال نسب الهيكل المالي التي تعبر عن كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة أي أن المؤسسة تعتمد على تنوع في مصادر التمويل حيث تمول أصولها الثابتة بجزء الأكبر من الأموال الخاصة والجزء الآخر بالديون طويلة الأجل.

- إما في ما يخص نسب الاستقلالية المالية انما كانت أقل من الواحد خلال السنوات الثلاث و هذا يدل على عدم تمتع المؤسسة بالاستقلالية المالية حيث ان مجموع الديون أكبر من الأموال الخاصة وهذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها وأنها مثقلة بالديون و ليس لها القدرة على اللجوء إلى الاقتراض بكل سهولة.

وعليه فالقرار التمويلي السليم للمؤسسة هو انه على المشخص المالي أن يقوم باتخاذ قرار المالي الخاص بالتمويل وهو البحث و التنوع في مصادر التمويل كاعتماد على التمويل التأجيري للآلات مثلا أو البحث عن مصادر تمويل خارجية كزيادة في الأموال الخاصة عن طريق بيع أسهم وهذا لاستثمارها من اجل حصول على عوائد.

ثالثا:قرارات توزيع الأرباح

إن المؤسسة محل الدراسة اعتمدت سياسة توزيع الأرباح، لأنها قامت بتوسعات وكذلك تريد القيام باستثمارات جديدة.

الفرع الثاني: استخدام نتائج جدول حسابات النتائج في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مطاحن الغزالة

بعد دراستنا لجدول حسابات النتائج الذي يبين مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الربحية و التطرق لمختلف المؤشرات الخاصة به استنتجنا أهم النقاط التالية والتي تتمثل في:

-وجود تذبذب في رقم الأعمال بحيث ينخفض و يرتفع من فترة إلى أخرى، حيث في سنة 2018 انخفض هذا الأخير وارتفع في سنة 2019.

-نسجل انخفاض في النتيجة المالية للمؤسسة سنة 2018 وانعدامها في سنة 2017، 2019 وهذا راجع إلى وجود أعباء مالية وانعدام المنتجات المالية.

-حققت المؤسسة نتيجة صافية موجبة خلال الثلاثة سنوات المحل الدراسة لكنها تشهد ارتفاعا من سنة إلى أخرى وهذا راجع لارتفاع مبيعاتها سنة 2019، حيث على المؤسسة العمل على خفض من أعباءها المالية والرفع من متوجاتها المالية.

-تعتبر نسب الربحية من النسب التي تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات او الأموال المستثمرة ،و لكن هذه النسب كانت ضعيفة و موجبة على مدار ثلاثة سنوات ، أما نسب المردودية ضعيفة موجبة ،تدل على أن السياسة المالية التي تنتهجها المؤسسة جيدة .

وعليه على المحلل المالي إعادة النظر في الأموال المستثمرة أي البحث على مشاريع استثمارية التي تدر أرباح أكثر لهذه المؤسسة.

الفرع الثاني: استخدام نتائج جدول تدفقات الخزينة في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مطاحن الغزالة

بعد دراستنا لجدول تدفقات الخزينة الذي يبين لنا كيفية التحكم في سير الخزينة، و التطرق لمختلف المؤشرات الخاصة به استنتجنا أهم النقاط التالية والتي تتمثل في:

- الأنشطة التشغيلية للمؤسسة موجبة خلال الثلاثة سنوات الأخيرة وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على خلق تدفق نقدي من نشاطها العادي، أي أن رأس مالها جيد يوجد فائض في النقدية.

- أما أنشطة المؤسسة الاستثمارية كانت سالبة خلال الثلاثة سنوات الأخيرة أي كانت غير قادرة على تحقيق عائد من عملياتها الاستثمارية نتيجة للتوسع في الاستثمار في الأصول الثابتة أو نتيجة شراءها أصول .

- بالنسبة للعائد على أنشطتها التمويلية حققت نتائج موجبة مما يدل على قدرة المؤسسة على خلق تدفق نقدي من نشاطها التمويلي، أي أن المؤسسة تحصل على قروض لزيادة استثماراتها وقدرتها الإنتاجية.

بالنسبة لمؤشرات تدفقات الخزينة يمكن استخلاص مايلي:

-قرارات الاستثمار:

-أغلب المؤشرات المستخرجة من التدفقات النقدية الخاصة بمقاييس الجودة كانت نتائجها ضعيفة موجبة خاصة خلال سنة 2017 و 2018، أي أن المؤسسة قادرة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية كافية من أرباح المؤسسة وهذا مؤشر جيد، وبالتالي قدرة على تحصيل النقدية من زيائنها، واستغلال أصولها لزيادة الاستثمارات.

-قرارات التمويل :

- اما بالنسبة للمؤشرات المستخرجة من التدفقات النقدية الخاصة بمقاييس السيولة كانت نتائجها سالبة خلال السنوات الثلاث، وهذا يدل على عدم كفاية التدفقات النقدية التشغيلية على الوفاء بالتزامات التمويل والاستثمارية، وهي غير قادرة على تمويل الاستثمار.

-قرارات توزيع الأرباح:

- بالنسبة للمؤشرات المستخرجة من التدفقات النقدية الخاصة بتقييم سياسة التمويل كانت نتائجها موجبة خلال السنوات الثلاث حيث أن المؤسسة اتخذت قرار توزيع الأرباح على المساهمين لكن بنسبة قليلة ، وهي قادرة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية كافية لمواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح.

وعليه مؤسسة مطاحن الغزالة في وضع جيد تستطيع أن تسدد بعضا من التزاماتها مثل توزيع الأرباح ولكن لا يمكن تسديد البعض من التزاماتها الاستثمارية فهي ترغب بالتوسع، وهي لا تتمتع باستقلالية مالية لأنها لديها ديون طويلة الأجل لم تسدد بعد ، لذا يجب على المؤسسة أن تعمل على الموازنة بين توزيع الأرباح أو احتجازها لإعادة استثمارها.

الفرع الرابع: مساهمة التشخيص المالي في تحسين اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة مطاحن الغزالة

ومن خلال تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الغزالة يمكن اتخاذ مجموعة من القرارات المالية المتمثلة في:

أولاً:القرار الاستثماري:

-توسيع فروع المؤسسة ؛

- العمل على تنويع استثماراتها بين الأصول الثابتة و الجارية بغرض زيادة أرباحها و تقليل من حجم المخاطرة والعمل على تحديد الأصول الحالية؛

- إعادة النظر في الأموال المستثمرة أي البحث على مشاريع استثمارية التي تدر أرباح أكثر لهذه المؤسسة؛

-فتح فروع جديدة مثلا خاصة بإنتاج الكسكسي، السباقيتي...

ثانيا:القرار التمويلي:

- البحث عن موارد جديدة من خلال العلاقات الشخصية و تجنب القروض طويلة الأجل ؛

-الاعتماد على مصادر تمويل داخلية كالاحتياطيات والمؤونات؛

- يمكنها القيام باستئجار بعض أصولها والحصول على موارد مالية من خلال عملية الاستئجار؛

-ويمكنها أيضا إدخال شريك جديد لتمويلها ببعض الأصول أو الأموال؛

-اللجوء إلى الرفع من رأس مالها الخاص بمختلف عناصره المكونة له أو أحدها؛

- قرار إنشاء شراكة مع مستثمرين في قطاعات أخرى مثل(مؤسسات الخاصة بالحبوب ، مؤسسات تنمية الزراعة...).

ويوجد قرارات مالية اخرى تمكنها من مساعدة المؤسسة الزيادة في استثماراتها أهمها:

-السهر على تحسين جودة المنتج والعمل على جذب المستهلكين من خلال منح لهم الامتيازات؛

- التسويق والترويج للمنتوج عن طريق توزيعه على كافة التراب الوطني إضافة إلى الإشهارات والإعلانات التي تظهر مزاياه؛

-ولرفع سيولة المؤسسة أكثر من الأفضل القيام بصفقات بيع كبيرة بشروط سهلة في نهاية العام تؤدي إلى تضخم قيمة مبيعاتها ومن

ثم تخفيض رصيد المخزون.

خلاصة الفصل :

وكحوصلة للفصل نجد أن الدراسة التطبيقية لمؤسسة مطاحن الغزال قد أسفرت عن مجموعة من النتائج العملية، حيث وجدنا أن المؤسسة قد اعتمدت على التشخيص المالي في ترشيد اتخاذ قرارات المالية للمؤسسة من خلال استخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ، ومؤشرات حساب النتائج والتدفقات الخزينة، و هنا نقول انه يجب على متخذ القرارات المالية الاعتماد على التشخيص المالي الجيد وهذا من أجل اكتشاف نقاط القوة والضعف ،ثم اقتراح قرارات تسمح بمواجهة الصعوبات التي تعترض المؤسسة لتحسين مستواها وأدائها في المحيط الذي تنشط فيه ، وحسن اختيار القرار من بين البدائل المتوفرة لديه. إلا أن هذا الإعتماد يبقى بصورة متحفظة ، نظرا لذهنية المستثمر صاحب رأس مال المؤسسة والمدير العام لها.



الخاتمة

ظهرت في الآونة الأخيرة من هذا العصر أحداث وتغيرات جذرية كثيرة في نطاق المؤسسة الاقتصادية أرغمتها على الحذر والفطنة من أجل الحصول على المعلومة لإتخاذ القرارات الراشدة للمحافظة على بقائها وديمومة نشاطها ومن أهم هذه القرارات نجد القرارات المالية.

على ضوء دراستنا هذه فان التشخيص المالي يعتبر الحجر والركيزة الأساسية في أي مؤسسة مهما كان نشاطها أو طبيعتها فهو الصورة التي تعكس لنا حقيقة الأحداث الاقتصادية بالمؤسسة، وخلاصة لما تم عرضه في هذه الدراسة المتعلقة بـ " دور التشخيص المالي في تحسين إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية" ومن أجل رفع الغموض والتساؤل تم التطرق في الجانب النظري إلى الإطار المفاهيمي ماهية عملية التشخيص المالي و عملية إتخاذ القرار ، وتمثل عملية إتخاذ القرارات دورا هاما في إستراتيجية حياة المؤسسة الاقتصادية ، فالقرارات المالية بأنواعها الثلاثة (الإستثمارية والتمويلية وسياسة توزيع الأرباح) يرتبط نجاحها وفعاليتها على مصداقية التشخيص المالي ودقته في تعيين وضبط نقاط القوة والضعف للمؤسسة الاقتصادية وذلك بإستخدام مجموعة من الأدوات و المؤشرات المالية ، حيث قمنا في هذه الدراسة بتطبيق أدوات التشخيص المالي على القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الغزال و قمنا بتقييم الوضعية المالية لها، حيث أظهرت الدراسة أن للتشخيص المالي دور كبير ومهم في تحسين إتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية .

إختبار صحة الفرضيات:

أظهرت الدراسة صحة الفرضية الأولى أن هناك علاقة إيجابية بين التشخيص المالي وتحسين إتخاذ القرارات المالية ، فكلما كان التشخيص المالي بشكل دقيق ومضبوط من حيث تحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسة كلما ساهم ذلك في تحسين إتخاذ القرارات المالية .

من خلال الفرضية الثانية تم تأكيد على أن مؤسسة مطاحن الغزال تعتمد في إتخاذ قراراتها على تشخيص القوائم المالية و تحليلها.

أظهرت صحة الفرضية الثالثة حيث أن مؤسسة مطاحن الغزال تعتمد على التشخيص المالي في تحسين إتخاذ قراراتها المالية

نتائج الدراسة:

على ضوء ما سبق إرتأت هذه الدراسات إلى إبراز دور التشخيص المالي وتحسين إتخاذ القرارات المالية و تجسيدها على ارض الواقع من خلال مؤسسة مطاحن الغزال_بسكرة_ وقد سمحت الدراسة بالخروج بالنتائج التالية:

- التشخيص المالي هو عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي-يمكننا التشخيص المالي من إعطاء الصورة المالية للمؤسسة وكذا قدرتها على تسديد ديونها
- التشخيص المالي له دور في تحسين إتخاذ القرارات المالية .
- يمكن التشخيص المالي من إبراز نقاط قوة و ضعف المؤسسة و تحديد مكانتها بين منافسيها.
- تعتمد مؤسسة مطاحن الغزال في تمويل إستثمارها على ديون طويلة الأجل مما أدى إلى عدم تحقيق الإستقلالية المالية.

- تم إتخاذ قرارات الإستثمار بمؤسسة مطاحن الغزال إعتقادا على نتائج التشخيص المالي و النظر إلى قدرات المؤسسة على ذلك.

- التشخيص المالي هو سلسلة ربط بين المؤسسة و محيطها الخارجي(السوق)

- يتم إتخاذ قرارات الإستثمار بمؤسسة مطاحن الغزال إعتقادا على نتائج التشخيص المالي و النظر إلى قدرات المؤسسة على ذلك

- قائمة التدفقات النقدية تخدم مؤسسة مطاحن الغزال و هذا لتحقيقها تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية و التمويلية و عجزها في تحقيق تدفقات نقدية من أنشطتها الإستثمارية.

توصيات و نصائح:

- يجب توعية متخذ القرارات المالية بأهمية التشخيص المالي في عملية إتخاذ القرار

- يجب على المؤسسات الجزائرية أن تقوم بتكوين و تأهيل الإطارات المختصة في تشخيص المعلومة المحاسبية و ذلك لإستخدامها بأفضل الطرق التي ترجع للمؤسسة بالنفع

- يجب توفير لجنة إستشارية متمكنة داخل المؤسسة خاصة بدراسة القرارات المالية من أجل الوصول إلى القرار المالي الصائب و في الوقت المناسب.

- على المؤسسة الرفع من التدفقات النقدية التشغيلية و التدفقات النقدية التمويلية و هذا لتمويل إستثماراتها.

- العمل على التركيز أكثر على جانب التشخيص المالي داخل المؤسسة

- على المؤسسة توظيف الأموال المكدسة في الخزينة و إستغلالها في تمويل مشاريع إستثمارية.

أفاق البحث:

وفي ختام هذه الدراسة يتضح أن هناك بعض المحاور التي تستحق المزيد من البحث والدراسة نذكر منها:

- دور التشخيص المالي في تحقيق تنافسية المؤسسة الاقتصادية.

- التشخيص المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة.

المراجع

- احمد عبد الله علي حنان. (ب.ت). معوقات صنع القرار واتخاذها لدى مديري مدارس التعليم الاساسي. مجلة جامعة الفيوم العلوم التربوية والنفسية .
- احمد عقل. (14 02، 2022). *التشخيص المالي.. نصف العلاج*. تم الاسترداد من لوسيل نيوز: <https://lusailnews.net/knowledgegate/opinion>
- اسامة عبد الخالق الانصاري. (بدون سنة). *الادارة المالية*. القاهرة، كلية التجارة : جامعة القاهرة .
- آسيا طويل. (2018-2019). محاضرات في السياسات المالية للمؤسسة للطلبة السنة الثالثة (ل.م.د)، تخصص: محاسبة ومالية . البلدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: الجامعة علي لونيبي - البلدة 2.
- أسياء خليفة. (2021/2020). *مطبوعة محاضرات خاصة بمقياس: التحليل المالي المتقدم*. تيبازة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: المركز الجامعي مرسلبي عبد الله.
- الحاج خليفة، و نور الدين وكال. (02 01، 2019). *التشخيص المالي اداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة*. مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية ، 01 01، صفحة 07.
- الهام بروبة، شراد صابر، و عبد الصمد سعودي. (2021). *القوائم المالية المدمجة كأداة لاتخاذ القرار المالي*. مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة .
- إلياس بن ساسي، و يوسف قريشي. (2006). *التسيير المالي دروس وتطبيقات* . عمان الأردن: دار وائل للنشر.
- بحرية مواعي، و عبد القادر برينيس. (مارس، 2016). واقع التشخيص المالي في إطار تقييم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة. 1 (8)، الصفحات 26-27-28-29.
- جمام محمود، و أميرة دباش. (26 03، 2017). أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية. مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية .
- حدادو. (2020-2021). محاضرة في مقياس إدارة مصادر التمويل. السنة الثانية ماستر إدارة مالية. البويرة، الجزائر: جامعة أكلي اولحاج.
- حسام الدين مصطفى الخدش، وليد زكرياء صيام، و عبد الناصر ابراهيم نور. (1998). *أصول المحاسبة المالية*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- حسين يحيى. (15 09، 2021). تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام قائمة التدفقات النقدية. مجلة المالية & الاسواق ، 02.
- حكيم بن حسان. (2005-2006). دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع إدارة الأعمال . الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
- حليمة السعدية سدي. (2014/2015). مساهمة المعلومات المحاسبية في التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر علوم تجارية . مسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- حمزة عقبي. (2016-2017). انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي. رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص: محاسبة . بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية ولتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- حنان بوطغان. (2007). تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير اقتصاد وتسيير مؤسسات . سكيكدة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر : جامعة 20 اوت 1955.

قائمة المراجع

- خالد هادفي. (2018-2019). محاسبة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية. رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص: محاسبة . بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- خيرت الصيف، احمد رجب عبد العال، و محمد شوقي بشارى. (1981). المحاسبة المالية. بيروت: دار النهضة العربية.
- دردوري لحسن. (2014/2015). دروس التشخيص المالي. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- ذنون ابراهيم افاق. (2016). نموذج محاسبي للافصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار. مذكرة ماجستير في المحاسبة . المنصورة ، كلية التجارة دراسات عليا، مصر: جامعة المنصورة.
- رحيمة العيفة. (2020-2021). مساهمة أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في اتخاذ القرار المالي. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية (LMD) في العلوم التجارية . بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- رضا زهواني، فائزة خير الدين وصيف، و بوعافية سمير. (ديسمبر، 2017). دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية. مجلة العلوم الادارية والمالية ، 01 (01).
- رقية إزمور، و نسرين كريم. (2018-2017). دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن، البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم: المالية والمحاسبة، الجزائر: جامعة ألكلي امحمد أولحاج.
- زويبة مخلخل. (2019-2020). مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية . بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- سعاد شكري معمر. (2019-2020). محاضرات التسيير المالي . مطبوعة موجهة لطلبة العلوم المالية والمحاسبية . البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة ألكلي امحمد أولحاج.
- سعادة اليمين. (2008-2009). استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها. مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية . باتنة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الحاج لخضر .
- سليمان بلعور. (2003-2004). أثر استراتيجيات الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة. مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير . الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
- سمية حفصاوي. (2016/2017). أهمية استخدام الاتجاهات الحديثة للتشخيص المالي في المؤسسات -دراسة حالة مؤسسة سونلغاز-. مذكرة مكتملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير . أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.
- سميحة بوحفص. (2017-2018). أثر خصائص المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير: جامعة محمد خيضر .
- شاكور محمد منير، اسماعيل اسماعيل، و عبد الناصر نور. (2005). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات. عمان: دار وائل للنشر.
- شعيب شنوف. (2012). التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي . عمان : دار زهران للنشر .
- شيخة خميسي. (2010). التسيير المالي للمؤسسة. الجزائر: دار هومة.

قائمة المراجع

- صابر عباسي. (2015-2016). دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية . رسالة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة دكتوراه تخصص محاسبة وجباية . بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر : جامعة محمد خيضر .
- صالح مهدي العامري، و طاهر محسن الغالبي. (2008). *الإدارة والاعمال* (المجلد 2). عمان: مكتبتنا العربية.
- صخر حسن بني خالد، و أيوب وائل موسى. (2019). النسب المالية وعلاقتها بالعائد على السهم للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية* ، 05 (02).
- صورية كحول. (2016-2017). دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ القرارات المالية . أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير . بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر .
- عبد الحليم سعدي. (2014-2015). محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي. رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص: محاسبة . بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر : جامعة محمد خيضر .
- عبد العزيز قتال، و رفيق يوسف. (06، 2018). دور الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في التشخيص المالي لمؤسسة الربوية للمشروبات(2012-2015). *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة* .
- علي بحري. (2018-2019). التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة النكت و ا ره علوم في علوم التسيير . المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد بوضياف.
- علي غذوان. (2020). *مبادئ الإدارة المالية*. سوريا: الجامعة الافتراضية السورية.
- عمر تواتي. (2012/2013). إشكالية تطبيق التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مذكرة ماستر علوم مالية ومحاسبية . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- فتيحة بلحاج. (2016). الأسس النظرية والعلمية في اتخاذ القرار. *المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية* .
- فطيمة الزهرة قرامز. (2016-2017). دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية . أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص علوم مالية . أم البواقي ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة العربي بن المهيدي.
- كريمة بسدات. (2021-2022). التسيير المالي. مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص: مالية المؤسسة . مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس.
- كلثوم البز. (جوان، 2016). التشخيص المالي ودوره في تحديد الخيار الاستراتيجي للمؤسسة. معارف مجلة علمية محكمة (20).
- ليلي عبد الرحيم. (2015-2016). التسيير المالي. لطلبة السنة الثالثة تخصص محاسبة وجباية و إدارة مالية . تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة ابن خلدون.
- محمد ابركان. (2019-2020). أهمية التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالتعثّر المالي للمؤسسات. رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية وعلوم التسيير تخصص: مالية ومحاسبة . البويرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة اكلبي محند اولحاج.
- محمد البشير بن عمر. (2016-2017). دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير . ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.
- محمد بنية. (2018-2019). محاضرات في التحليل المالي. السنة الأولى ماستر: تخصص تسويق الخدمات ، تسويق فندقي وسياحي . قالمه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة 8 ماي 1945.

قائمة المراجع

- محمد بوشوشة. (2016). تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية . بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- محمد سامي لزعر. (2011-2012). التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي-دراسة حالة -. مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص-الإدارة المالية-. قسنطينة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة منتوري .
- محمد علي بركيبة. (2018-2019). دور التحليل المالي في اتخاذ القرار التمويلي. مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية . بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر .
- معمر قربة. (09، 2005). التشخيص المالي والاقتصادي ودوره في بناء الاهداف في مؤسسة مطاحن الاغواط. مذكرة ماجستير تخصص ادارة اعمال . بليدة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر: جامعة ساعد دحلب.
- معمر قربة. (01، 2013). دور التشخيص الإقتصادي والمالي في إبراز نقاط القوة والضعف في المؤسسة الإقتصادية. مجلة دراسات _ العدد الاقتصادي .
- مؤيد راضي خنفر، و غسان فلاح المطارنة. (2006). تحليل القوائم المالية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطبع.
- وليد ناجي الحياي. (2007). مذكرات التحليل المالي في المنشآت التجارية. الدنمارك: الاكاديمية العربية المفتوحة.
- ياسين بلعدل، و محمد بوعزيز. (2019). دور التشخيص المالي في رسم الإستراتيجية المالية للمؤسسة. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر . البويرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة أكلي محند أولحاج.

المراجع باللغة الاجنبية:

BOUGAHAM, M. (2014/2015). Diagnostic financier d'une entreprise. en vue de l'obtention du diplôme de Master . Bejaia, Faculté des sciences Economiques, des sciences de Gestions et des sciences Commerciales, Algerie: Université A-Mira de Bejaia.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 1: الميزانية المالية المفصلة الأصول

SARL MOULIN LA GAZELLE BP 64 ZONE INDUSTRIELLE BISKR EXERCICE:2017

صافي ن-1	المبلغ الصافي	مؤونات / اهلاكات	المبلغ الإجمالي	الأصول
0.00	0.00	0.00	0.00	أصول مشبته غير جارية
0.00	0.00	0.00	0.00	فارق الاقتناء ايجابي أو سلبى (GOOD WILL)
0.00	0.00	0.00	0.00	التبثبات المعنوية
0.00	0.00	0.00	0.00	التبثبات العينية
0.00	8000000.00	0.00	8000000.00	أراضي
40417717.63	34916758.10	71724445.56	106641203.66	مباني
29599666.4	21788284.10	159477160.56	181265444.66	تبثبات عينية أخرى
0.00	0.00	0.00	0.00	تبثبات ممنوح امتيازها
0.00	0.00	0.00	0.00	التبثبات الجارية إنجازها
0.00	0.00	0.00	0.00	التبثبات المالية
0.00	0.00	0.00	0.00	السندات الموضوعه موضع المعادله-المؤسسات المشاركة
0.00	0.00	0.00	0.00	المساهمات الأخرى والحسابات الدائمه الملحقه
0.00	0.00	0.00	0.00	السندات الأخرى المثبته
1385048.79	0.00	0.00	0.00	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
0.00	0.00	0.00	0.00	الضرائب المؤجله على الأصول
0.00	0.00	0.00	0.00	حسابات الارتباط
71402432.56	64705042.20	231201606.12	295906648.32	مجموع الأصول غير الجارية
0.00	0.00	0.00	0.00	الأصول الجارية
59595955.79	59895463.49	0.00	59895463.49	المخزونات والمنتجات قيد الصنع
0.00	0.00	0.00	0.00	الحسابات الدائمه -الاستخدامات المماثله
50415423.97	60619851.91	0.00	60619851.91	الزبائن
82.037546.8	74900237.27	0.00	74900237.27	المدينون الآخرون
8	6434242.00	0.00	6434242.00	الضرائب
5191374.00	0.00	0.00	0.00	الأصول الأخرى الجارية
0.00	0.00	0.00	0.00	الموجودات وما يماثلها
0.00	0.00	0.00	0.00	توظيفات وأصول مالية جارية
0.00	50257224.99	0.00	50257224.99	أموال الخزينه
41900743.84	0.00	0.00	0.00	
239141044.4	252107019.66	0.00	252107019.66	مجموع الأصول الجارية
8	0.00	0.00	0.00	
310543477.0	316812061.86	231201606.12	548013667.98	المجموع العام للأصول
4	0.00	0.00	0.00	

الملاحق

الملحق رقم 2: الميزانية المالية المفصلة الخصوم

SARL MOULIN LA GAZELLE BP 64 ZONE INDUSTRIELLE BISKR EXERCICE:2017

2016/12/31	2017/12/31	الخصوم
0.00	0.00	رؤوس الأموال الخاصة
105999000.00	105999000.00	رأس المال الصادر
0.00	0.00	رأس المال غير المطلوب
0.00	0.00	العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المدمجة)
0.00	0.00	فارق إعادة التقييم
0.00	0.00	فارق المعادلة
32731780.80	31667443.72	النتيجة الصافية(النتيجة الصافية حصة المجمع)
67468719.44	100200500.24	رؤوس أموال خاصة أخرى /الترحيل من جديد
0.00	0.00	حصة الشركة المدمجة
0.00	0.00	حصة ذوي الاقلية
206199500.24	237866943.96	المجموع (1)
الخصوم غير الجارية		
20127500.00	20127500.00	القروض والديون المالية
0.00	0.00	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
0.00	0.00	الديون الأخرى غير الجارية
0.00	0.00	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
20127500.00	20127500.00	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
الخصوم الجارية		
41676558.04	37399774.89	الموردون والحسابات الملحقة
14889972.90	7050051.04	الضرائب
27649945.86	14367791.97	الديون الأخرى
0.00	0.00	خزينة الخصوم
84216476.80	58817617.90	مجموع الخصوم الجارية(3)
310543477.04	316812061.86	المجموع العام للخصوم

الملاحق

الملحق رقم 3: الميزانية المالية المفصلة الأصول

SARL MOULIN LA GAZELLE BP 64 ZONE INDUSTRIELLE BISKR EXERCICE:2018

الصافي ن-1	المبلغ الصافي	مؤونات/اهتلاكات	المبلغ الإجمالي	الأصول
0.00	0.00	0.00	0.00	أصول مفتتة غير جارية
0.00	0.00	0.00	0.00	فارق الاقتناء إيجابي أو سلبي
0.00	0.00	0.00	0.00	التبتيات المعنوية
0.00	0.00	0.00	0.00	التبتيات العينية
8000000.00	8000000.00	0.00	8000000.00	أراضي
34916758.10	29415798.57	77225405.09	106641203.66	مباني
21788284.10	27500358.41	167327325.74	194827684.15	تبتيات عينية أخرى
0.00	0.00	0.00	0.00	تبتيات ممنوح امتيازها
0.00	0.00	0.00	0.00	التبتيات الجاري إنجازها
0.00	0.00	0.00	0.00	التبتيات المالية
0.00	0.00	0.00	0.00	السندات الموضوعة موضع المعادلة-المؤسسات المشاركة
0.00	0.00	0.00	0.00	المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة
0.00	0.00	0.00	0.00	السندات الأخرى المثبتة
0.00	0.00	0.00	0.00	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
0.00	0.00	0.00	0.00	الضرائب المؤجلة على الأصول
0.00	0.00	0.00	0.00	حسابات الارتباط
64705042.20	64916156.98	244552730.83	309468887.81	مجموع الأصول غير الجارية
0.00	0.00	0.00	0.00	الأصول الجارية
59895463.49	7031815.05	0.00	7031815.05	المخزونات والمنتجات قيد الصنع
0.00	0.00	0.00	0.00	الحسابات الدائنة -الاستخدامات المماثلة
60619851.91	89332051.52	0.00	89332051.52	الزبائن
74900237.27	1088656917.66	0.00	1088656917.66	المديون الآخرون
6434242.00	9731309.00	0.00	9731309.00	الضرائب
0.00	0.00	0.00	0.00	الأصول الأخرى الجارية
0.00	0.00	0.00	0.00	الموجودات وما يماثلها
0.00	0.00	0.00	0.00	توظيفات وأصول مالية جارية
50257224.99	65180890.07	0.00	65180890.07	أموال الخزينة
252107019.6	27932983.30	0.00	27932983.30	مجموع الأصول الجارية
6				
316812061.8	344849140.28	244552730.83	589401871.11	المجموع العام للأصول
6				

الملاحق

الملحق رقم 4: الميزانية المالية المفصلة الخصوم

SARL MOULIN LA GAZELLE BP 64 ZONE INDUSTRIELLE BISKR EXERCICE:2018

2017/12/31	2018/12/31	الخصوم
0.00	0.00	رؤوس الأموال الخاصة
105999000.00	105999000.00	رأس المال الصادر
0.00	0.00	رأس المال غير المطلوب
0.00	0.00	العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المدمجة)
0.00	0.00	فارق إعادة التقييم
0.00	0.00	فارق المعادلة
31667443.72	33147573.58	النتيجة الصافية(النتيجة الصافية حصة المجمع)
100200500.24	131867943.96	رؤوس أموال خاصة أخرى /الترحيل من جديد
0.00	0.00	حصة الشركة المدمجة
0.00	0.00	حصة ذوي الاقلية
237866943.96	271014517.54	المجموع(1)
0.00	0.00	الخصوم غير الجارية
20127500.00	20127500.00	القروض والديون المالية
0.00	0.00	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
0.00	0.00	الديون الأخرى غير الجارية
0.00	0.00	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
20127500.00	20127500.00	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
37399774.89	28074228.37	الخصوم الجارية
7050051.04	8916994.46	الموردون والحسابات الملحقمة
14367791.97	16715899.91	الضرائب
0.00	0.00	الديون الأخرى
0.00	0.00	خزينة الخصوم
58817617.90	53707122.74	مجموع الخصوم الجارية(3)
316812061.86	344849140.28	المجموع العام للخصوم

الملاحق

الملحق رقم 5: الميزانية المالية المفصلة الأصول

SARL MOULIN LA GAZELLE BP 64 ZONE INDUSTRIELLE BISKR EXERCICE:2019

صافي ن-1	المبلغ الصافي	مؤونات/اهتلاكات	المبلغ الإجمالي	الأصول
0.00	0.00	0.00	0.00	أصول مثبته غير جارية
0.00	0.00	0.00	0.00	فارق الاقتناء ايجابي أو سلبي
0.00	0.00	0.00	0.00	التثبيتات المعنوية
0.00	0.00	0.00	0.00	التثبيتات العينية
8000000.00	8000000.00	0.00	8000000.00	أراضي
29415798.57	23914839.04	82726364.62	106641203.66	مياي
27500358.41	21227080.03	175734514.12	196961594.15	تثبيتات عينية أخرى
0.00	0.00	0.00	0.00	تثبيتات ممنوح امتيازها
0.00	9408594.27	0.00	9408594.27	التثبيتات الجاري إنجازها
0.00	0.00	0.00	0.00	التثبيتات المالية
0.00	0.00	0.00	0.00	السندات الموضوعه موضع المعادله-المؤسسات المشاركة
0.00	0.00	0.00	0.00	المساهمات الأخرى والحسابات الدائنه الملحقه
0.00	0.00	0.00	0.00	السندات الأخرى المثبته
0.00	121300.87	0.00	121300.87	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
0.00	0.00	0.00	0.00	الضرائب المؤجله على الأصول
0.00	0.00	0.00	0.00	حسابات الارتباط
64916156.98	62671814.21	258460878.74	321132692.95	مجموع الأصول غير الجارية
0.00	0.00	0.00	0.00	الأصول الجارية
7031815.05	27015328.07	0.00	27015328.07	المخزونات والمنتجات قيد الصنع
0.00	0.00	0.00	0.00	الحسابات الدائنه -الاستخدامات المماثله
89332051.52	138956672.34	0.00	138956672.34	الزبائن
108656917.66	117641966.43	0.00	117641966.43	المدينون الآخرون
9731309.00	9677869.21	0.00	9677869.21	الضرائب
0.00	0.00	0.00	0.00	حسابات دائنه أخرى واستخدامات مماثله
0.00	0.00	0.00	0.00	الموجودات وما يماثلها
0.00	0.00	0.00	0.00	توظيفات وأصول مالية جارية
65180890.07	43003996.45	0.00	43003996.45	أموال الخزينه
279932983.30	336295832.50	0.00	336295832.50	مجموع الأصول الجارية
344849140.28	398967646.71	258460878.74	657428525.45	مجموع العام للأصول

الملاحق

الملحق رقم 6: الميزانية المالية المفصلة الخصوم

SARL MOULIN LA GAZELLE BP 64 ZONE INDUSTRIELLE BISKR EXERCICE:2019

2018/12/31	2019/12/31	الخصوم
0.00	0.00	رؤوس الأموال الخاصة
105999000.00	105999000.00	رأس المال الصادر
0.00	0.00	رأس المال غير المطلوب
0.00	0.00	العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المدمجة)
0.00	0.00	فارق إعادة التقييم
0.00	0.00	فارق المعادلة
33147573.58	37131088.53	النتيجة الصافية(النتيجة الصافية حصة المجمع)
131867943.96	36161041.09	رؤوس أموال خاصة أخرى /الترحيل من جديد
0.00	0.00	حصة الشركة المدمجة
0.00	0.00	حصة ذوي الاقلية
271014517.54	179291129.62	المجموع(1)
0.00	0.00	الخصوم غير الجارية
20127500.00	20127500.00	القروض والديون المالية
0.00	0.00	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
0.00	0.00	الديون الأخرى غير الجارية
0.00	0.00	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
20127500.00	20127500.00	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
	0.00	الخصوم الجارية
28074228.37	34101576.31	الموردون والحسابات الملحقه
8916994.46	40000.00	الضرائب
16715899.91	165407440.78	الديون الأخرى
0.00	0.00	خزينة الخصوم
100707122.74	199549017.09	مجموع الخصوم الجارية(3)
358701566.70	398967646.71	المجموع العام للخصوم

الملاحق

ملحق رقم 7: جدول حسابات النتائج

SARL MOULIN LA GAZELLE BP 64 ZONE INDUSTRIELLE BISKR EXERCICE:2017

2016/12/31	2017/12/31	ملاحظة	البيان
1003652050.00	979571350.00		المبيعات و المنتجات الملحقه(رقم الأعمال)
9464582.00	-5360838.00		تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع
0.00	0.00		الإنتاج المثبت
0.00	0.00		إعانات الاستغلال
1013116632.00	974210512.00		1 إنتاج السنة المالية
908285206.72	884852535.79		المشتريات المستهلكة
11388614.49	19847219.59		المشتريات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
919673821.21	904699755.38		2 استهلاك السنة المالية
93442810.79	69510756.62		3 القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)
29428345.88	30401759.86		أعباء المستخدمين
1936385.71	1573503.96		الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
62078079.20	37535492.80		4 إجمالي فائض الاستغلال
107881.90	15799217.71		المنتجات العملية الأخرى
494576.02	2135887.22		الأعباء العملية الأخرى
12994016.25	13312341.57		المخصصات للإمتلاكات و المؤونات وخسارة القيمة
0.00	0.00		استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات
48697368.83	37866481.72		5 النتيجة العملية
0.00	0.00		النتوجات المالية
15250479.03	0.00		الأعباء المالية
-15250479.03	0.00		6 النتيجة المالية
33446889.80	37866481.72		7 النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)
715109.00	6219038.00		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
0.00	0.00		الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
103224513.90	990009729.71		مجموع منتجات الأنشطة العادية
980492733.10	958342285.99		مجموع أعباء الأنشطة العادية
32731780.80	31667443.72		8 النتيجة الصافية للأنشطة العادية
0.00	0.00		العناصر غير عادية (المنتوجات) (يجب بيانها)
0.00	0.00		العناصر غير عادية (الأعباء) (يجب بيانها)
0.00	0.00		النتيجة غير العادية
32731780.80	31667443.72		صافي نتيجة السنة المالية

الملاحق

ملحق رقم 8: جدول حسابات النتائج

SARL MOULIN LA GAZELLE BP 64 ZONE INDUSTRIELLE BISKR EXERCICE:2018

2017/12/31	2018/12/31	ملاحظة	البيان
979571350.00	967548450.00		المبيعات و المنتجات الملحقة(رقم الأعمال)
-5360838.00	-21788981.00		تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع
0.00	0.00		الإنتاج المثبت
0.00	0.00		إعانات الاستغلال
974210512.00	945759469.00		1 إنتاج السنة المالية
884852535.79	832412349.45		المشتريات المستهلكة
19847219.59	20874552.36		المشتريات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
904699755.38	853286901.81		2 استهلاك السنة المالية
69510756.62	92472567.19		3 القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)
30401759.86	27979945.34		أعباء المستخدمين
1573503.96	1237150.53		الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
37535492.80	63255471.32		4 إجمالي فائض الاستغلال
15799217.71	49917.12		المنتجات العملياتية الأخرى
2135887.22	1099814.86		الأعباء العملياتية الأخرى
13312341.57	13351124.71		المخصصات للإمتلاكات و المؤونات وخسارة القيمة
0.00	0.0		استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات
37866481.72	48854448.87		5 النتيجة العملياتية
0.00	0.00		المنتوجات المالية
0.00	167055.29		الأعباء المالية
0.00	-167055.29		6 النتيجة المالية
37866481.72	48854448.87		7 النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)
6219038.00	15539820.00		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
0.00	0.00		الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
990009729.71	945809386.12		مجموع منتوجات الأنشطة العادية
958342285.99	912661812.54		مجموع أعباء الأنشطة العادية
31667443.72	33147573.58		8 النتيجة الصافية للأنشطة العادية
0.00	0.00		العناصر غير عادية (المنتوجات) (يجب بيانها)
0.00	0.00		العناصر غير عادية (الأعباء) (يجب بيانها)
0.00	0.00		النتيجة غير العادية
31667443.72	33147573.58		صافي نتيجة السنة المالية

الملاحق

ملحق رقم 9: جدول حسابات النتائج

SARL MOULIN LA GAZELLE BP 64 ZONE INDUSTRIELLE BISKR EXERCICE:2019

2018/12/31	2019/12/31	ملاحظة	البيان
967548450.00	986685521.51		المبيعات و المنتجات الملحقة(رقم الأعمال)
-21788981.00	9466443.27		تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع
0.00	0.00		الإنتاج المثبت
0.00	0.00		إعانات الاستغلال
945759469.00	996151964		1 إنتاج السنة المالية
832412349.45	885597859.75		المشتريات المستهلكة
20874552.36	24781874.55		المشتريات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
853286901.81	910379734.30		2 استهلاك السنة المالية
92472567.19	85772230.48		3 القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)
27979945.34	35110752.42		أعباء المستخدمين
1237150.53	1998926.05		الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
63255471.32	48662552.01		4 إجمالي فائض الاستغلال
49917.12	3423306.61		المنتجات العملياتية الأخرى
1099814.86	377142.18		الأعباء العملياتية الأخرى
13351124.71	13908147.91		المخصصات للإهلاكات و المؤونات وخسارة القيمة
0.0	0.00		استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات
48854448.87	37800568.53		5 النتيجة العملياتية
0.00	0.00		المنتوجات المالية
167055.29	0.00		الأعباء المالية
-167055.29	0.00		6 النتيجة المالية
48854448.87	37800568.53		7 النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)
15539820.00	669480.00		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
0.00	0.00		الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
945809386.12	999575271.39		مجموع منتوجات الأنشطة العادية
912661812.54	962444182.86		مجموع أعباء الأنشطة العادية
33147573.58	37131088.53		8 النتيجة الصافية للأنشطة العادية
0.00	0.00		العناصر غير عادية (المنتوجات) (يجب بيانها)
0.00	0.00		العناصر غير عادية (الأعباء) (يجب بيانها)
0.00	0.00		النتيجة غير العادية
33147573.58	37131088.53		صافي نتيجة السنة المالية

الملاحق

ملحق رقم 10: قائمة التدفقات النقدية 2017

SARL MOULIN LA GAZELLE BP 64 ZONE INDUSTRIELLE BISKR EXERCICE:2017

2016/12/31	2017/12/31	البيان
		التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية
1203752050.00	980370567	التحصيلات المقبوضة من الزبائن
-1025825863.00	-907627359	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
-522991	-571991	الفوائد والمصاريف الأخرى المدفوعة
-7220038	-7119038	الضرائب على النتائج المدفوعة
0.00	0.00	عمليات في انتظار التصنيف
0.00	0.00	حسابات مالية (القيم المنقولة للتوظيف، المناحات)
170183158	65052179	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
0.00	0.00	تدفقات الخزينة المرتبة بالعناصر الغير عادية
170183158.00	65052179.00	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (A)
		التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الإستثمار
-276585714	-236258611	تسديدات لحيازة قيم ثابتة ومعنوية
0.00	0.00	التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية
0.00	0.00	تسديدات على قيم ثابتة مالية
-95600.00	-85900.00	التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية
0.00	0.00	الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية
0.00	0.00	الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
-276681314	-236344511	صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الإستثمار (B)
		التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل
16807472.15	59107472.15	التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم
32731780.80	31667443	حخص الأرباح وغيرها من التوزيعات
9997386	88873898	التحصيلات المتأتية من القروض
0.00	0.00	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
0.00	0.00	الحسابات (إعانات التجهيز، إعانات أخرى للإستثمار، إعانات الاستغلال)
59536638.95	179648813.15	صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل (C)
0.00	0.00	تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة
29038482.95	8356481.15	تغير الخزينة للفترة (C + B + A)
12862260.89	41900743.84	الخزينة ومعادلاتها عند إفتتاح السنة المالية
41900743.84	50257224.99	الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
29038482.95	8356481.15	تغير الخزينة للفترة
44283918.96	28963388.85	المقاربة مع النتيجة المحاسبية

الملاحق

ملحق رقم 11: قائمة التدفقات النقدية 2018

SARL MOULIN LA GAZELLE BP 64 ZONE INDUSTRIELLE BISKR EXERCICE:2018

2017/12/31	2018/12/31	البيان
		التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية
980370567	977598367	التحصيلات المقبوضة من الزبائن
-907627359	-855623867	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
-571991	-25557720	الفوائد والمصاريف الأخرى المدفوعة
-7119038	-28890944	الضرائب على النتائج المدفوعة
0.00	0.00	عمليات في انتظار التصنيف
0.00	0.00	حسابات مالية (القيم المنقولة للتوظيف، المناحات)
65052179	67525836	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
0.00	0.00	تدفقات الخزينة المرتبة بالعناصر الغير عادية
65052179	67525836	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (A)
		التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الإستثمار
-236258611	-244552730	تسديدات لحيازة قيم ثابتة ومعنوية
0.00	0.00	التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية
0.00	0.00	تسديدات على قيم ثابتة مالية
-85900.00	-67600.00	التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية
0.00	0.00	الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية
0.00	0.00	الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
-236344511	-244620330	صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الإستثمار (B)
		التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل
59107472.15	89611955	التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم
31667443	33147573.08	حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات
88873898	69258631	التحصيلات المتأتية من القروض
0.00	0.00	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
0.00	0.00	الحسابات (إعانات التجهيز، إعانات أخرى للاستثمار، إعانات الاستغلال)
179648813.15	192018159.08	صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل (C)
0.00	0.00	تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة
8356481.15	14923665.08	تغير الخزينة للفترة (C + B + A)
41900743.84	50257224.99	الخزينة ومعادلاتها عند إفتتاح السنة المالية
50257224.99	65180890.07	الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
8356481.15	14923665.08	تغير الخزينة للفترة
28963388.85	32030456.92	المقاربة مع النتيجة المحاسبية

الملاحق

ملحق رقم 12: قائمة التدفقات النقدية 2019

SARL MOULIN LA GAZELLE BP 64 ZONE INDUSTRIELLE BISKR EXERCICE:2019

2018/12/31	2019/12/31	البيان
		التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية
977598367	990108828	التحصيلات المقبوضة من الزبائن
-855623867	-912755803	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
-25557720	-2376068	الفوائد والمصاريف الأخرى المدفوعة
-28890944	-44577627	الضرائب على النتائج المدفوعة
0.00	0.00	عمليات في انتظار التصنيف
0.00	0.00	حسابات مالية (القيم المنقولة للتوظيف، المناحات)
67525836	30399330	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
0.00	0.00	تدفقات الخزينة المرتبة بالعناصر الغير عادية
67525836	30399330	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (A)
		التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الإستثمار
-244552730	-258460878	تسديدات لحيازة قيم ثابتة ومعنوية
0.00	0.00	التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية
0.00	0.00	تسديدات على قيم ثابتة مالية
-67600.00	-6925874	التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية
0.00	0.00	الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية
0.00	0.00	الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
-244620330	-265386752	صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الإستثمار (B)
		التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل
89611955	111694143.9	التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم
33147573.08	37131088.53	حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات
69258631	63985296	التحصيلات المتأتية من القروض
0.00	0.00	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
0.00	0.00	الحسابات (إعانات التجهيز، إعانات أخرى للاستثمار، إعانات الاستغلال)
192018159.08	212810528.4	صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل (C)
0.00	0.00	تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة
14923665.08	-22176893.6	تغير الخزينة للفترة (C + B + A)
50257224.99	65180890.07	الخزينة ومعادلاتها عند إفتتاح السنة المالية
65180890.07	43003996.45	الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
14923665.08	-22176893.6	تغير الخزينة للفترة
32030456.92	54724199.6	المقاربة مع النتيجة المحاسبية

